جـامـعـة الشّـيخ العربي التبسّي –تبسّة-
كلّية الحقوق و العلوم السّياسية
قسم العلوم السياسية

دور قوات حفظ السّلام في إدارة نزاع دارفور

-دراسة حالة قوات يوناميد-

مذكّرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر في العلوم السّياسية

تخصّص دراسات إستراتيجية

إعداد:
- عبد المالك يوسفي
- جلال بوشيـــــحة

إشراف:
- سـمـيـة بلعيـــد

الإسم و اللّقب	الدّرجة العلمية	الصّفة
إيناس شيباني	أستاذ مساعد أ	رئيسًا
سمية بلعيد	أستاذ مساعد أ	مشرفًا و مقرّرًا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد أ	عضوًا مناقشًا

السّنـة الجـامـعـيـة: 2016/2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر و تقديـــــر

نتقدّم بالشّكر الجزيل للأستاذة " سميّة بلعيد" على تفضّلها للإشراف على هذه الدراسة

و على الإهتمام الكبير و المتابعة المستمرة في كل مراحل الدراسة، بفضل نصائحها و توجيهاتها القيّمة التي إستطعنا من خلالها أن نحقّق الأفضل في هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدّم بالشّكر لكل الأساتذة الذين غرفنا من معينهم و تشرّفنا بالدراسة على أيديهم، و نخص بالذكر أعمدة العلوم السياسية في جامعة تبسة

كما لا ننسى أن نشكر كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

و ختاما لهذه الكلمة، أشكر كل من ساندني في إنجاز هذا العمل و لو بكلمة طيبة في لحظة ضيق.

إلى كل هؤلاء أتقدّم لهم بكل الشكر و التقدير و العرفان على مساعدتهم لي في إنجاز هذا العمل المتواضع.

-بارك اللّه فيكم جميعا-

خطّة الدّراسة

مقدّمة

الفصل الأوّل: مدخل إلى عمليات حفظ السّلام

المبحث الأول: ماهية عمليات حفظ السلام

المطلب الأول: بوادر ظهور عمليات حفظ السلام

المطلب الثاني: مفهوم عمليات حفظ السلام

المطلب الثالث: كيفية تكوين عمليات حفظ السلام

المطلب الرابع: الأساس القانوني لعمليات حفظ السلام

المبحث الثاني: عمل قوات حفظ السلام

المطلب الأول : المبادئ التي تقوم عليها قوات حفظ السلام

المطلب الثاني : الوسائل السلمية وغير السلمية قوات حفظ السلام

المطلب الثالث : مهام قوات حفظ السلام

المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه قوات حفظ السلام

الفصل الثاني : النزاع في إقليم دارفور: دراسة تحليلية

المبحث الأول : قراءة في نزاع دارفور

المطلب الأول : لمحة عن إقليم دارفور

المطلب الثاني :أسباب النزاع في دارفور

المطلب الثالث : أطراف النزاع في دارفور

المطلب الرابع: الآثار المترتبة عن النزاع في دارفور

المبحث الثاني: الجهود المبذولة لإدارة النزاع في دارفور

المطلب الأول: الإجراءات الحكومية لإحتواء النزاع في دارفور

المطلب الثاني : إدارة نزاع دارفور وفق منظور الإتحاد الإفريقي

الفصل الثّالث: دراسة حالة قوات يوناميد في دارفور (السّودان(

المبحث الأوّل: ماهية قوات يوناميد

المطلب الأوّل: تعريف قوات يوناميد

المطلب الثّاني: تكوين قوات يوناميد

المطلب الثّالث: أهداف قوات يوناميد

المبحث الثّاني: مسارات قوات يوناميد في إقليم دارفور

المطلب الأوّل: أسباب تواجد قوّات يوناميد في إقليم دارفور

المطلب الثّاني: قوات يوناميد بين المهام الموكّلة و التّحدّيات الميدانية

المطلب الثّالث: دور قوات يوناميد في إدارة نزاع دارفور –دراسة تقييميّة–

الخاتمة

مقدمة

مقدمة:

يعد إرساء السلم والأمن الدوليين المحور الرئيسي لعمل قوات حفظ السلام، فهو أحد الأهداف الرئيسية الواردة في ميثاقها الذي يتضمن آلياتٍ متعددةٍ تُفسح المجال لإمكانية تحقيق هذا الهدف، وقد تنوعت وتطورت أساليب عمل هذه القوات في إدارتها للأزمات الدولية تماشياً مع بروز مجموعةٍ من المتغيرات التي فرضت انعكاساتها على واقع عملها، فمثل هذه المتغيرات قد فرضت على قوات حفظ السلام أن تطور آليات عملها فقامت بعدّة عمليات لإدارة النّزاعات الدولية و من أبرزها نزاع دارفور الذي تفاقم منذ العام 2003 بسبب طموحات محلية تجنبت قنوات الحوار والاستماع ، بالإضافة إلى أطماع وتنافس خارجيين فاقما من حجم النزاع، و إنهارت إثر ذلك البنى التحتية مما جعل المنطقة مسرحًا مفتوحًا لتشريعات الأمم المتحدة و وكالاتها وأصبحت عقب ذلك مرتعًا للمنظمات العالمية والإقليمية.

بعد تفاقم الأوضاع بدارفور و في ظل عدم قدرة القوات الإفريقية على التحكم بالأوضاع سارعت الأمم المتحدة بتدعيم القوات الإفريقية بقوات أممية و المعروفة باليوناميد، و التي وُكّلت إليها العديد من المهام التي تهدف من خلالها لإدارة نزاع دارفور بما يحافظ على السلم و الأمن الدوليين.

1- أهمية الموضوع:

تأتي أهمية البحث في ظل إستراتيجية الهيمنة التي تتبناها الولايات المتحدة الامريكية والدول الطامعة بالسودان بما انه ظل يشغل موقعًا متقدمًا وساحة خصبة لصراع القوى العظمى لما يتمتع به وخاصة اقليم دارفور من موارد طبيعية وثروات معدنية جعل من الاقليم مسرحًا هامًا للتدخلات الخارجية من خلال إدراج قوات حفظ السّلام لإدارة نزاع دارفور، بحيث تؤدي الدول الطامعة أدوارًا كبيرة كان لها الفضل بلفت العالم والقاء الضوء على الاقليم من خلال تلفيق السيناريوهات التي تخدم مصالحهم ومن إحدى سيناريوهات الولايات المتحدة الأمريكية هو تصوير الوضع في دارفور على انه إبادة جماعية وتزيف الحقائق لتأزيم مشكلة دارفور بنهب ثرواته عبر تغذية الحركات المسحلة فيه وإمدادها معنويا وماديًا وتسليحها لممارسة اعمال العنف والقتل والنهب لتدمير الاقليم، و هو ما اسفر عن الضّغط على الحكومة السودانية و إشراك قوات اممية إفريقية مختلطة لإدارة نزاع دارفور بهدف صيانة السلم و الأمن الدوليين كهدف معلن.

2- دوافع إختيار الموضوع:

يعتبر موضوع هذه الدراسة المتمثلة دور قوات حفظ السلام في ادارة نزاع دارفور –دراسة حالة قوات يوناميد- من بين أهم المواضيع التي تستهوي الكثير من الباحثين والأكاديميين، بإعتباره من اهم النزاعات الاكثر تعقيدا في القارة الإفريقية، والتي مازالت أحداثه مستمرة الى حد الساعة.

الدوافع الذاتية للاختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الدوافع الذاتية التي دفعت إلى إنتقاء هذا الموضوع، فالدافع الأساسي يكمن في الآثار الممتدة للنّزاع في دارفور، باعتبار أنّ الأحداث لا تزال جارية إلى حد اليوم، إضافة إلى البعد الانساني للنزاع كإنتهاكات حقوق الانسان و مشكلة اللاجئين و النّازحين.

الدوافع الموضوعية لاختيار الموضوع:

-تعد منطقة دارفور جزاء من الساحل الإفريقي، أي أنّ الإستقرار في اقليم دارفور هو تحقيق للاستقرار في المنطقة، باعتبارها جزء من الساحل الافريقي الكبير الذي يمتد من البحر الاحمر الى المحيط الأطلسي، وكذلك لها أمن منطقة السّاحل.

-إن هذه الدراسة توضح، كيف نجحت الضغوط والقوات الدولية على الحكومة السودانية وصعدت من حجم الأحداث، مما اخرجتها من نطاقها المحلي (السوداني) إلى حيزها الاقليمي (الإفريقي) وصولا الى الحيز الدولي (الامم المتحدة المتمثل في قوات اليوناميد)

-دور قوات اليوناميد في إدارة نزاع دارفور من خلال السّعي الحثيث على تشجيع الحوار و تشجيع الحوار بين الفرقاء في دارفور، بالإضافة إلى دورها الكبير في العمل على صيانة حقوق الإنسان.

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

-إن الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على أهم الآليات المستعملة من طرف قوات حفظ السّلام للحفاظ على السلم الدولي، فهذه العمليات بدأت خلال السنوات الأخيرة تشهد تطورات على الصعيد المفاهيمي والصعيد العملياتي الأمر الذي يتطلب مزيدا من الدراسة و المتابعة لهذه الآلية.

-تبيان دور قوات حفظ السّلام في إدارة النزاعات الدولية و إرساء السلم و الأمن الدوليين

-قراءة في الحيثيات والأسباب التي أدّت إلى نشوب النزاع في اقليم دارفور، منها ماتعلق بالوضع الداخلي وهو النزاع القائم بين القبائل مما ادى الى انبثاق حرب اهلية في الإقليم، اضافة وجود عدة أسباب خارجية أخرى.

-خروج نزاع دارفور من مجرد صراع داخلي بين الحكومة السودانية من جانب و الحركات التمرد من جهة أخرى، وانما تعدى ذلك ليهدد كيان الدولة في حد ذاتها، إضافة إلى توسيع دائرة الاطراف المتصارعة والمشاركة فيه والدّاعمة له، حيث لم يتوقف الامر على الاطراف الداخلية انما تجاوز ذلك الى تورط اطراف اقليمية ودولية بشكل مباشر او غير مباشر، مما زاد من تعقيد الازمة وجعلها تخرج من محيطها.

- لأزمة دارفور جوانب وأبعاد متعددة، أهمها الجانب الإنساني، وذلك من خلال مجموعة الإنتهاكات والجرائم التي يعاني منها الإقليم، اضافة الى عدد اللاجئين الهائل، ممّا دفع بالأمم المتحدة الى تكوين قوات اليوناميد في إقليم دارفور

- كما تهدف الدراسة إلى محاولة تقصّي دور قوات اليوناميد الفعلي في إدارة نزاع دارفور.

4- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدّراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع و منها:

- دراسة للباحث زروال عبد السلام المعنونة بـــ: *عمليات حفظ السّلام التابعة للأمم المتّحدة*، حيث حاول الباحث إبراز تكوين قوات حفظ السّلام و الأسس القانونية لهذه القوات.

- دراسة لبوعزيز حنان المسماة *ازمة دارفور والقانون الدولي الانساني * حيث تناولت فيها البعد الانساني لأزمة دارفور، و الإنتهاكات التي تم رصدها في الإقليم، و المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

- دراسة للكاتبة كليا كاهن *صراع واسلحة وعسكرة ديناميات مخيمات المتشردين داخليا في دارفور* تعرضت من خلالها الى موضوع اللأجئين في اقليم دارفور إضافة إلى المتشردين و موضوع الأسلحة التي تستخدمها الحكومة السودانية من اجل تبرير التدخل المسلح في المخيمات وترحيلهم إلى أماكن أخرى.

5- إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى ساهمت قوات حفظ السلام –يوناميد- في إدارة النّزاع في إقليم دارفور؟

وتندرج تحت هته الاشكالية عدة **تساؤلات فرعية** :

1-هل يعني وجود قوات اممية في السودان الإنتقاص من سيدة الدولة؟

2-فيما تتمثل الاسباب الحقيقة التي أدت الى نشوء النزاع في اقليم دارفور؟

3- ماهي الخلفيات الحقيقة التي كانت وراء تتدخل قوات اليوناميد في اقليم دارفور؟

4- ما مدى نجاح و فعالية قوات يوناميد في إدارة نزاع دارفور؟

وللإجابة على كل هته التساؤلات تم اقتراح الفرضية التالية :

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: يعتبر العامل البيئي العامل الرئيسي في نشوب نزاع دارفور.

- الفرضية الثانية: تواجد قوات اليوناميد في اقليم دارفور، لم تحقق أي عملية سلام في المنطقة وهو الأمر الذي جعل الاوضاع في اقليم دارفور تزداد تدهور على كافة الاصعدة والمجالات.

- الفرضية الثالثة: الصعوبات و العقبات التي تواجه قوات اليوناميد سواء من الحكومة السودانية أو المتمرّدين حالت دون نجاح هذه القوات في إدارة نزاع دارفور.

- الفرضية الرّابعة: مصالح القوى الإقليمية و الدّولية في إقليم دارفور هي السبب الحقيقي لتواجد قوات يوناميد و ليس العامل الإنساني.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تكمن الحدود المكانية لهذه الدراسة بموقع اقليم دارفور الواقع في اقصى غرب السودان اضافة الى التطرق لأهم التأثيرات وانعكاسات النزاع في اقليم دارفور على المجال الاقليمي والدولي.

الحدود الزّمانية: تمّ التّركيز في هذه الدّراسة كحدود زمانية على الفترة الممتدّة منذ بداية تشكيل القوات الإفريقية لإدارة النّزاع في دارفور إلى غاية بداية سنة 2016.

المناهج المتبعة:

إنّ طبيعة الموضوع والأهداف المحدّدة من خلاله، هي التي تفرض على الباحث أن يتّبع منهج دون آخر ولمعالجة هذا الموضوع إعتمدنا على المناهج التالية: المنهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة.

المنهج التاريخي:

تم إعتماد المنهج التّاريخي من خلال العودة الى الجذور التاريخية لموضوع الدراسة، بالتطرّق الى الاسباب والخلفيات التي كانت وراء نشوب النزاع في إقليم دارفور،مما جعلته يخرج من دائرته المحلية إلى الاقليمية فالدولية وذلك عن طريق تدخل قوات أممية كقوات اليوناميد التي تدخلت من اجل إدارة هذا النزاع، الذي اصبح ذا

تداعيات خطيرة على الاقليم والمنظقة ككل لذلك صنف هذا النزاع من اخطر النزاعات التي عرفتها القارة الافريقية.

منهج دراسة الحالة:

يتجه هذا المنهج الى جمع البيانات المتعلقة بالموضوع المدروس ، حيث يقوم هذا الأخير على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة، من تاريخ الوحدة المدروسة وعلاقاتها بالوحدات المشابهة لها، وذلك من خلال التطرق الى أهم العوامل المؤثرة فيه وعند ربط هذا المنهج بالموضوع المدروس دور القوات الدولية في ادارة نزاع دارفور – دراسة حالة قوات اليوناميد–وذلك من خلال ان استخدام منهج دراسة الحالة كان من خلال تخصيص موضوع الدراسة في جزئية النزاع في اقليم دارفور، اضافة الى التطرق الى اهم تداعيات هذا الاخير.

هيكل الدراسة:

نظرًا إلى طبيعية حيثيات الموضوع المدروس، وجميع التساؤلات التي يطرحها، إرتأى الباحث في هذا البحث، أن يقسم دراسته كما يلي:

ففي الفصل الاول: الذي كان تحت عنوان مدخل لعمليات حفظ السلام، ويقصد به نشر الأمم المتحدة لبعثة تتكون من قوات مسلحة أو شرطة مدنية أو متطوعين مدنيين، من أجل إرساء السلم و الأمن في المنطقة التي تشهد النزاع، و إلى التطرق إلى المفاهيم المشابهة له من بناء السلام وصنع السلام ....الخ، إضافةً إلى تناول الباحث العمليات التي تقوم بها قوات حفظ السلام، كل هذه المعطيات فصلها الباحث في مبحثين.

اما الفصل الثاني تم التطرق من خلاله إلى النزاع في اقليم دارفور، حيث تما تقسيم هذا الاخير إلى مبحثين: المبحث الأول: قراءة في نزاع دارفور وذلك بالتعرض الى الأسباب، التي كانت وراء نشوبه والأطراف المباشرة والغير المباشرة التي شاركت وكانت لها صلة بحيثيات هذا النزاع، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه الى الجهود المبذولة في ادارة النزاع في اقليم دارفور.

وأخيرا الفصل الثالث: بعنوان دراسة حالة قوات يوناميد، حيث ضم هذا الفصل مبحثين المبحث الاول تم تناول ماهية قوات اليوناميد، من تعريفها والتطرق الى اهم القوات التي تتشكل منها، اضافة الى اهداف هذه الأخيرة، اما المبحث الثاني المتمثل في مسارات قوات اليوناميد في اقليم دارفور.

ونختم الدراسة بخاتمة، وهي عبارة عن حوصلة لأهم التحليلات والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراس.

صعوبات الدّراسة:

تتمثّل الصّعوبات التي واجهت إعداد بحثنا هذا بالأساس في غياب الموضوعية في بعض المواضيع حيث نجد أنّ معظم الكتاب الذين كتبوا حول دور قوات اليوناميد في إدارة نزاع دارفور طغت على كتاباتهم الميولات الشّخصية الرّافضة للسّياسات السودانية من جهة و القوى الغربية من جهة أخرى، وهذا ما لاحظناه أيضًا عند الكتاب العرب خاصّةً منهم السّودانيّين في تناولهم للوضع في دارفور، وقد أعاق هذا فهم حقيقة ما يحدث بشكل واضح؛ بالإضافة إلى النّقص الشّديد من حيث المراجع فيما يتعلّق بالفصل الثالث حول يوناميد كدراسة حالة، فضلًا عن المعلومات المتناقضة حول حقيقة هذه القوات.

الفصل الأوّل

مدخل إلى عمليات حفظ السلام

الفصل الأوّل: مدخل إلى عمليات حفظ السّلام

نتيجةً للأزمات الدولية التي كادت أن تؤدي إلى حرب عالمية إضطرّت منظمة الأمم المتحدة إلى إنشاء عمليات حفظ السلام لحصر هذه النزاعات صيانةً للسّلم و الأمن الدوليين في عدّة أشكال لتحقيق المقاصد الرئيسية للمنظمة، إذ نصّ على ذلك في ميثاقها الذي حرّم على الدول الأعضاء اللّجوء إلى القوّة إلّا في حالة الدّفاع الشّرعي، و من خلال هذا الفصل سنتطرّق إلى دراسة عملية حفظ السّلام في مبحثين، خصّصنا المبحث الأوّل لدراسة ماهية عمليات حفظ السّلام، أمّا المبحث الثّاني فقد تمّ تخصيصه لعمل قوات حفظ السّلام

المبحث الأول: ماهية عمليات حفظ السلام

يعتبر حفظ السّلم و الأمن الدّوليين من مقاصد الرّئيسية لإنشاء هيئة الأمم المتّحدة، و التي عملت على ذلك بالعديد من الطّرق و الوسائل، حيث عرفت عمليات حفظ السّلام تطوّرات عديدة منذ ولادة هيئة الأمم المتّحدة إلى غاية اليوم، و من خلال هذا المبحث سنتطرّق إلى بوادر ظهور هذه العمليات في المطلب الأوّل، إضافةً إلى مفهوم عمليات حفظ السّلام في المطلب الثّاني، في حين خصّصنا المطلب الثّالث لكيفية تكوين عمليات حفظ السّلام، أمّا المطلب الرّابع و الأخير فتطرّقنا فيه للأساس القانوني لعمليات حفظ السّلام

المطلب الأول: بوادر ظهور عمليات حفظ السلام

جاء ميثاق الأمم المتحدة خاليا من الإشارة الصريحة إلى مفهوم حفظ السلام الذي ظهرت عملياته كمحاولة للوفاء بمتطلبات المجتمع الدولي في لحظة معينة وعليه يمكن القول أن حفظ السلام قد ظهر إلى الوجود أولا كممارسة ثم تمت صياغته كمفهوم كما جرى البحث عن الأساس القانوني الذي يسوغه فقد بدا حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عام 1948 بنشر مراقبين عسكريين غير مسلحين في الشرق الأوسط لمراقبة إتّفاقية الهدنة بين إسرائيل والدول العربية "untso" ومجموعة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان "UNMOGIP" لتكون أوّل بعثتين للأمم المتحدة وكانت هاتان البعثتان – واللتان لا زالتا تعملان حتى اليوم – مثالين لطابع المراقبة والرصد الذي اتسمت به العمليات الاولى آنذاك.[1]

إلّا أنّ بدايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعود إلى بداية الحرب الباردة حيث كانت تهدف في الأساس إلى الفصل بين المتنازعين و السعي إلى إدارة النزاع منعا لتفاقمه أكثر منها وسيلة

[1] مروة نظير، "**عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: التطور المفاهيمي و العملياتي**"، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/28، الرّابط:

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=233359&r

هادفة لتسوية النزاع ، وقامت الأمم المتحدة خلال فترة الحرب الباردة بإثنتي عشر عملية لحفظ السلم وذلك على النحو التالي:[1]

- أولًا: هيئة مراقبة الهدنة "*UNTSO*"
- ثانيا: مجموعة المراقبين العسكريين في الهند و باكستان "*UNMOGIP*"
- ثالثا: قوات الطوارئ الدولية الأولى "*UNEF I*"
- رابعا: مجموعة الأمم المتحدة للمراقبة في لبنان "*UNOGIL*"
- خامسا: عملية الأمم المتحدة في الكونغو "*ONUC*"
- سادسا: قوات امن الأمم المتحدة في إيريان الغربية "*UNSF*"
- سابعا: بعثة الأمم المتحدة في اليمن "*UNYOM*"
- ثامنا: قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص "*UNFICYP*"
- تاسعا: بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين الهند وباكستان "*UNIPOM*"
- عاشرًا: قوات الطوارئ الدولية الثانية "*UNEF II*"
- إحدى عشر: قوات الأمم المتحدة للمراقبة الفصل بين القوات في الجولان"*UNDOF*"
- إثنا عشر: قوات الأمم المتحدة في لبنان "*UNIFIL*"

وعلى الرغم من أن الحرب الباردة اعتبرت منتهية رسميا في مطلع 1990 إلا أن التغيرات التي لحقت بالسياسة السوفياتية منذ منتصف الثمانينات تمثل البداية الحقيقية لتغير حالة الصراع الدولي بين المعسكرين، وهي التي مهدت إلى انتهاء الحرب الباردة فيما بعد وبذلك دخل العالم مرحلة أخرى تنامي فيها دور المنظمة الأممية في مجال حفظ السلام بأشكاله المختلفة ، وزاد الطلب على أدوارها حيث تم توسيع أهدافها وأساليبها إلى حد كبير بالنسبة للعمليات التقليدية التي جرت خلال العقود الثلاثة الأولى . قد نظمت الأمم المتحدة13 عملية جديدة لحفظ السلام منذ سنة 1988 وحتى سنة 1992وهو مساويا لما اضطلعت به المنظمة في السنين الثلاثة و الأربعين السابقة، وحتى نهاية 2009 وصلت تلك العمليات إلى 51 عملية لحفظ السلام منذ سنة 1988. [2]

والواقع أنه مع أتساع هذه العمليات وتنوعها أصبحت عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة تشكل منظومة من الأنشطة، فإذا ما نظرنا إلى الصورة الكلية التي تشكلها هذه العمليات فسوف نجد أمامنا صورة لجيش يصل تعداده إلى أكثر من 100 ألف شخص يخضعون لأوامر الأمين

[1] زروال عبد السلام، "**عمليات حفظ السّلام التّابعة للأمم المتحدة**"، رسالة ماجستير، (قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص 38.

[2] أبو العلا أحمد عبد الله، "**تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين**"، (مصر: دار الكتب القانونية، 2005)، ص83.

العام للأمم المتحدة موجود في قارات أوروبا وأسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية فعمليات الجيل الثاني لم تعد تهدف لتثبت وضع بانتظار الوصول إلى حل سياسي بل أصبحت جزءا لا يتجزأ من هذا الحل، إن غايتها تتمثل في استخدام تسوية سياسية شاملة ومقبولة من طرف الأطراف المعنية، وهذه العمليات تتضمن بعثات ذات طابع متنوع، مراقبة وقف إطلاق النار، تأمين تسريح المقاتلين، المساعدة في إزالة الألغام، تنظيم الانتخابات ومراقبة حسن سيرها، وعلاوة على ذلك تتضمن هذه العمليات عنصرا مدنيا.[1]

وفيما يلي قائمة بعمليات حفظ السلام بعد انتهاء الحرب الباردة إلى سنة 2014 لأنّنا لا نستطيع أن نقوم بدراسة تفصيلية لكل العمليات التي قامت بها الأمم المتحدة، (انظر الجدول رقم 01):

الجدول رقم 01 قائمة لعمليات حفظ السلام من 1988 إلى 2014

Acronym	Mission name	Start Date	End Date
UNCPSG	UN Civilian Police Support Group	January	October
MINURCA	United Nations Mission in the Central	1998	1998
UNOMSIL	African Republic	April 1998	February
UNMIK	United Nations Observer Mission in Sierra	July 1998	2000
UNAMSIL	Leone	June 1999	October
UNTAET	United Nations Interim Administration	October	1999
MONUC	Mission in Kosovo	1999	Present
	United Nations Mission in Sierra Leone	October	December
UNMEE	United Nations Transitional	1999	2005
UNMISET	Administration in East Timor	November	May 2002
UNMIL	United Nations Organization Mission in	1999	June 2010
UNOCI	the Democratic Republic of the Congo		
MINUSTAH	United Nations Mission in Ethiopia and	July 2000	July 2008
ONUB	Eritrea	May 2002	May 2005
UNMIS	United Nations Mission of Support in East	September	Present
UNMIT	Timor	2003	Present
UNAMID	United Nations Mission in Liberia	April 2004	Present
MINURCAT	United Nations Operation in Côte d'Ivoire	June 2004	December
	United Nations Stabilization Mission in	June 2004	2006
MONUSCO	Haiti	March 2005	July 2011
	United Nations Operation in Burundi	August	December
UNISFA	United Nations Mission in the Sudan	2006	2012
UNMISS	United Nations Integrated Mission in	July 2007	Present
UNSMIS	Timor-Leste	September	December
MINUSMA	African Union-United Nations Hybrid	2007	2010
	Operation in Darfur		
MINUSCA	United Nations Mission in the Central	July 2010	Present

[1] **مرجع سابق**، ص 39

	African Republic and Chad United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo United Nations Organization Interim Security Force for Abyei United Nations Mission in the Republic of South Sudan United Nations Supervision Mission in Syria United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in the Central African Republic	June 2011 July 2011 April 2012 April 2013 April 2014	Present Present August 2012 Present Present

المصدر:

http// :www.un.org/en/peacekeeping/documents/operationsliste.pdf

المطلب الثّاني: مفهوم عمليات حفظ السلام

كغيره من مفاهيم حقل الدّراسات الإستراتيجية، إختلف مفهوم عمليات حفظ السّلام بإختلاف الباحثين و معتقداتهم و مستوياتهم، إضافةً إلى تطوّر هذه العمليات بشكل متزايد، و هو ما يعني إنعدام تعريف موحّد و متّفق عليه بين كل الباحثين و المتخصّصين، لذلك سنتناول في هذا المبحث مجموعة من التّعريفات المختلفة، و التي سنعتمدها في الوصول إلى تعريف إجرائي شامل

أولًا: تعريف حفظ السلام "Peace keeping"

ويقصد به نشر الأمم المتحدة لبعثة تتكون من قوات مسلحة أو شرطة مدنية أو متطوعين مدنيين، للمعاونة والمساعدة في تنفيذ أية اتفاقيات يكون قد تم الوصول إليها بين حكومات إطراف النزاع، وذلك استنادا إلى مبادئ ثلاثة محددة وهي: موافقة أطراف النزاع على نشر هذه القوات، حياد القوات المشاركة في هذه العملية، استخدام القوة العسكرية إلا في حالات الدفاع الشرعي عن النفس.[1]

[1] مروة نظير، **مرجع سابق**.

ثانيًا: التعاريف المرتبطة بحفظ السلام

لقد أدت التطورات في ممارسات أو عمليات "حفظ السلام" عن ظهور عائلة متفرعة من المفاهيم والمصطلحات التي تصف الطبيعة المختلفة للعمليات والمهام التي تضطلع بها، أي أن "حفظ السلام" أضحى مفهوما عاما يتطلب تفصيلات فرعية توضح النمط المحدد من العمليات المقصود في كل حالة بعينها. وأضحت هذه العائلة المفاهيمية تضم ما يلي:

– *بناء السلام:* بناء السلام عبارة عن مفهوم يحدد البنى ويدعمها، وهي بنى من شانها تمتين السلام وترسيخه في سبيل تفادي العودة إلى الصراع، و مثلما ترمي الدبلوماسية الوقائية إلى الحول دون نشوب صراع معين، تبدأ عملية بناء السلام في أثناء سياق هذا الصراع لتفادي تكراره، وحده العمل المتعاون والدائم حل المشكلات الإنسانية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية الكامنة يمكنه تحقيق السلام على أسس ثابتة. وإذا لم تبدأ عملية إعادة البناء والتنمية بعد الصراع، فالمتوقع ألا يعمره ذا السلام طويلا.[1]

–. *صنع السلام:* و يشمل هذا المفهوم العمليات التي تتضمن أي عمل يهدف لدفع الأطراف المتحاربة للتوصل إلى اتفاق سلام، لاسيما من خلال الوسائل السلمية كتلك المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وهو قد يتضمن استعمال الوسائل الدبلوماسية لإقناع الأطراف في النزاع بإيقاف الأعمال العدائية والتفاوض للوصول إلى تسوية سلمية لنزاعهم، وفي هذا الصدد يمكن للأمم المتحدة أَن تلعب دورا فقط في حال موافقة أطراف النزاع يوافق على ذلك، أي أن صنع السلام لا يتضمن استخدام القوة العسكرية ضد أي من الأطراف لإنهاء النزاع.

– *فرض السلام:* ينصرف مفهوم فرض السلم أو إنفاذ السلم—كما يسميه بعض الباحثين– إلى استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها من أجل إرغام الطرف المعنى على الامتثال للقرارات أو العقوبات المفروضة من أجل الحفاظ على أو استعادة السلم والنظام، وقد تتضمن جهود فرض السلم المشاركة في القتال أو استخدام القوة العسكرية.

– *دعم السلام:* وكما سبقت الإشارة، أضحى هذا المفهوم هو المظلة الكبرى التي تشمل الأنواع والأجيال المختلفة للعمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، ويقصد به "كل الأساليب المتبعة من قبل الأمم المتحدة في تخفيف التوتر، ودعم وقف إطلاق النار، أو اتفاقيات السلام، أو إنشاء منطقة عازلة بين المجموعات المتحاربة، من أجل تعزيز الظروف اللازمة

[1] الجندي غسان، **عمليات حفظ السلام الدولية**، ط1، عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص 37.

لتحقيق السلام الدائم"، وهو من ثم يعترف بتغير دور ووظيفة عمليات دعم السلام باختلاف الأوضاع والظروف المرتبطة بكل منها.[1]

ثالثًا: علاقة حفظ السلام بإدارة النزاع

في إطار عمليات حفظ السّلام التي تقوم بها الأمم المتحدة هناك ما يعرف بمفهوم "إدارة النزاعات" وهذا المفهوم يتألف من ثلاث عمليات مختلفة وهي منع نشوب النزاعات والمصالحة وبناء السلام هذه العمليات الثلاث المختلفة لا تطبق بالضرورة على التوالي وكثيرا ما تكون مترابطة فيما بينها ويوجد أيضا تداخل كبير فيما بينها من حيث الأدوات والأساليب التي يمكن استخدامها، تشير"المصالحة" إلى عملية إعادة بناء الثقة بين الأطراف من خلال تدابير من قبيل لجان تقصي الحقائق والتوعية إلى غير ذلك بينما يشير"بناء السلام" إلى إتباع نهج متكامل ومتعدد الأوجه في بناء المؤسسات والتنمية والجوانب الأخرى التي عادة ما تكون متلازمة من اجل ضمان الاستقرار على المدى الطويل، بينما يشير مصطلح "منع نشوب النزاع" إلى الإجراءات التي تعالج خطر الاندلا ع الوشيك للعنف في مجتمعات طالت فيها النزاعات.

والحقيقة أن منع نشوب النزاعات لا يهدف بالضرورة إلى اجتثاث النزاعات في حد ذاته، بل إلى منع تحول التوترات المجتمعية إلى عنف. فلا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من النزاعات، وقد تكون هذه النزاعات مفيدة عندما تساعد على تطور المجتمع وتؤدي إلى تماسكه. فالنزاع بسبب عدم المساواة في الوصول إلى الموارد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إلى تدابير تسفر عن إقامة مجتمعات أكثر عدالة، وبالتالي، توفير الأساس لإرساء سلام أكثر استقرارا على المدى البعيد.[2]

المطلب الثالث: كيفية تكوين عمليات حفظ السلام

إنّ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السّلام يُنشئها مجلس الأمن بموجب قرار يتّخذه يحدّد فيه مهماتها ونوعها وحجمها وشكلها ونطاق عملها ومدّتها، وعليه سوف ندرس في هذه النّقطة كيفية تشكيل عمليات حفظ السّلام ثمّ القيادة الهرمية لقوات حفظ السّلام الدولية، ثمّ بعد ذللك تمويل عمليات حفظ السلام .

[1] – مروة النظير، **مرجع سابق**

[2] جميل عودة ابراهيم، "**دور ادارة النزاعات في حفظ السلام**"، تاريخ تصفّح الموقع، الرّابط:
http://www.annaba.org/arabic/authorsarticles/2284

أولًا: تشكيل قوات حفظ السلام الدولية

تجدر الإشارة في البداية أن الفقيه "فرالي" اعتبر قوات حفظ السلام الدولية من الآليات الدولية غير قسرية وتحفظية في نفس الوقت تقوم بها المنظمة الأممية إلا بعد موافقة الأطراف المتنازعة ومادام أنّه حتى الآن لا توجد لدى الأمم المتحدة قوات خاصة بها ولا جيش تابع لها فانه وفي كل عملية من العمليات التي بها المنظمة يتم تشكيل قوة سلام دولية على النحو الذي يوفي بمتطلبات الحالة المعنية.

إنّ الخطوة الأولى في عمليات حفظ السّلام التي تقوم بها منظّمة الأمم المتحدة تتمثل في تامين وقف القتال حتى يتسنى فيما بعد لقوات حفظ السلام الانتشار والعمل في وسط ملائم يكفل لها تحقيق مهامها المحددة في الولاية المنشئة للقوة وتستدعي هذه الخطوة أيضا بذل جهود دبلوماسية فائقة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة عندما يقرر مجلس الأمن تشكيل قوات حفظ السلام يدخل الأمين العام الاممي في مفاوضات مع الدول الأعضاء في المنظمة لتزويد القوات المراد تشكيلها بوحدات عسكرية فمثلا بعد صد ور قرار مجلس الأمن رقم "622" في31 أكتوبر 1988 الخاص بإنشاء قوة حماية في أفغانستان بعد انسحاب القوات السوفياتية منها قام الأمين العام الاممي آنذاك بتوقيع اتفاقيات مع الدول التي وافقت على إرسال وحدات إلى قوة الحماية الدولية.

ويختص مجلس الأمن الدولي بسلطة إصدار القرارات المتّصلة بعمليات حفظ السلام التي تقوم بها المنظمة الاممية بما في ذلك قرارات ايفاد هذه البعثات وتحديد مهام كل منها هذه الفئة من القرارات تصدر بأغلبية تسعة أصوات على أن يكون من بينها أصوات الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس

وبالرجوع إلى السوابق الدولية نجد أن الجمعية العامة للأمم المتحدة سبق لها وان شكلت قوات لحفظ السلام وهي قوة الطوارئ الدولية الأولى في مصر عام 1956 وأرسلتها إلى منطقة النزاع للإشراف على تنفيذ قراراتها استنادا للأحكام الواردة في قرار "الإتّحاد من أجل السّلام" وكان ذلك بعد عجز مجلس الأمن في التصدي لحل مشكلة العدوان الثلاثي على مصر بسبب الاستعمال المفرط "لحق للفيتو" من طرف بريطانيا وفرنسا.[1]

ومن النّاحية العملية يكون إنشاء قوات حفظ السلام ومشاركة الدول فيها عندما تظهر هناك حاجة إلى إنشاء عملية حفظ سلام ما في منطقة ما أو يكون طلب من جهة ما لذلك فتبدأ بالاتصالات المباشرة وغير المباشرة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يتبادلون فيها الرأي حول طبيعة وهدف العملية وظروف إنشائها ويقيمون ضروراتها و مخاطرها ومحاذيرها وإمكانيات نجاحها سياسية كانت أو عسكرية، وفي حالة أن تبين هناك إتفاق بينهم أو عدم وجود ممانعة من أي منهم

[1] أحمد قلي، "**قوات حفظ السلام: دراسة في ظل المستجدات الدولية**"، رسالة دكتوراه، (مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزّو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص 92.

على إنشائها ضمن ما تم طرحه، فإن الأعضاء الدائمين عندها يعقدون جلسة أو جلسات مشاورات غير رسمية، يواصلون فيها بحث الموضوع بصورة أكثر رسمية و في ضوء عدم تلمس أية صعوبات يكون مجلس الأمن قد اجتمع في جلسة رسمية، واتخذ قرارا رسميا بإنشاء العملية بكل تفصيلاتها.

وقد جرت العادة أن يقوم الأمين العام ، بالنيابة عن الأمم المتحدة بالتفاوض مع الدول الأعضاء التي تعرب عن إستعدادها للمشاركة في القوة وعقد الإتفاقيات معها بالخصوص وبذلك فإن الأمم المتحدة تشكل هذه القوات بما تتطوع بتقديمه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من موظفين وأفراد عسكريين ومدنيين أو ضباط ومن جنود وقوات تنفيذية ومن معدات أيضا. فمثلا صدور قرار مجلس الأمن رقم 619 في 9 أوت 1988 والذي يدعو الأمين العام إلى إجراء اتصالاته لتشكيل قوة لمراقبة إطلاق النار بين العراق وإيران قام الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بتوقيع اتفاقيات مع الدول التي أبدت استعدادها للمشاركة في هذه القوات والقوات التي تقدمها الدول، وإن كانت تحمل علم وشعار الأمم المتحدة ترتدي قبعاتها للتعريف على أنها قوات دولية إلا أنها تبقى مرتدية زيها العسكري الوطني وتبقى دولها أو حكوماتها محتفظة بالسلطة النهائية عليها، حيث احتفظت الدول المساهمة لنفسها بحق سحب وحداتها وتبديل قادة الوحدات بعد إعلام الأمم المتحدة بذلك، رغم أن السلطة السياسية والإستراتيجية على هذه القوات تكون للأمم المتحدة.[1]

و منذ عام 1948 ساهمت في عمليات حفظ السلام قرابة 124 دولة عضو في الأمم المتحدة بأفراد من الجنود والشرطة المدنية. (انظر الجدول رقم 02)

[1] عبد السلام زروال: "**مرجع سابق**"، ص 67.

الجدول رقم (02): الدول المساهمة بالقوات والأفراد في عمليات حفظ السلام

	Country	M	F	Totals
1)	Ethiopia	7776	550	8,326
2)	Bangladesh	8070	204	8,274
3)	India	7660	139	7,799
4)	Pakistan	7603	22	7,625
5)	Rwanda	5713	277	5,990
6)	Nepal	5166	187	5,353
7)	Senegal	3408	60	3,468
8)	Ghana	2891	302	3,193
9)	China	2969	78	3,047
10)	Nigeria	2701	254	2,955
11)	Burkina Faso	2800	116	2,916
12)	Indonesia	2800	31	2,831
13)	Egypt	2787	0	2,787
14)	Tanzania, United Republic of	2214	114	2,328
15)	Morocco	1569	718	2,287
16)	South Africa	1773	355	2,128
17)	Niger	2006	35	2,041
18)	Togo	1751	52	1,803
19)	Jordan	1580	5	1,585
20)	Benin	1486	61	1,547

المصدر:

http// :www.un.org/en/peacekeeping/countributors/2016/jan16_1pdf

ومن أوائل الدول التي شاركت بشكل منظم في عمليات حفظ السلام الدولية الدول الإسكندنافية التي أبرمت إتفاقا بينها في سنة 1946 تخصص بموجب هذا الاتفاق وحدات عسكرية تابعة وبشكل دائم لعمليات حفظ السلام، ومنذ سنة 1947 شاركت بأكثر من 170000 جندي و25 جنرالا في عمليات حفظ السلام التي نفذتها منظمة الأمم المتحدة ، كما تعتبر كندا من أهم الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام، فبحسب الملاحظين أن العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مارست ضغوطات على كندا للمشاركة في بعثات المنظمة، فالسمعة الكندية في هذا الميدان جعلها واحدة من الدول الملتزمة بالمشاركة في عمليات قوات السلام الدولية، وقد كانت كندا في جوان 1995تحتل المركز السادس من حيث الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام. مما يبين التزام كندا الثابت بعمليات حفظ السلام.

ومن الدول العربية الأكثر مشاركة في عمليات حفظ السلام الأردن، التي بدأت منذ سنة 1989 بمراقبين عسكريين في أنغولا حتى 1992 حيث بدأت المشاركة بقوات أكثر وحجم كتيبة بدءا من يوغوسلافيا السابقة. ومازالت المشاركة مستمرة بقوات بحجم كتائب بالإضافة إلى المراقبين العسكريين، وقد وصل مجموع ما شاركت به القوات المسلحة الأردنية في عمليات حفظ السلام إلى غاية سنة 2004ما مجموعه 22989 من الضباط الأفراد.

أمّا الجزائر شاركت في العديد من العمليات على غرار مهمة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية "MONUC" ومهمّة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان "UNAMA" في مارس 2002.

وقد كانت هناك عدّة إعتبارات تتحكم في تشكيل قوّات السّلام الدولية مثل عدم مشاركة الدول الدّائمة العضوية في مجلس الأمن بهذه القوات و التّوزيع الجغرافي العادل لهذه القوات، فبالنسبة إلى عدم مشاركة الدول الدّائمة العضوية في مجلس الأمن بقوات السلام الدولية فلقد أدخل الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة "داغ همرشولد" هذا المبدأ لأوّل مرّة حين تشكلت قوات السلام الدولية الأولى في سيناء في نوفمبر 1956، و طُبّق هذا المبدأ مرة أخرى في 18 جويلية 1960 حين تشكلت قوات السلام الدولية في الكونغو.

أمّا المبدأ الثاني الذي يتحكم في تشكيل قوات السلام الدولية فهو التمثيل الجغرافي العادل وهذا المبدأ طرحته نيجيريا لأول مرة في 29 أفريل 1965 خلال أعمال اللجنة الخاصة بعمليات حفظ السلام الدولية.[1]

ثانيا: تمويل عمليات حفظ السلام

يتخذ قرارات إنشاء عمليات حفظ السلام أو استمرارها أو توسيع نطاقها من طرف مجلس الأمن، إلا أنّ التمويل هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة، و يجدر التنويه بأنّ كل دولة من الدول الأعضاء ملزمة قانونا بدفع حصتها في تكاليف حفظ السلام، وذلك وفقا لأحكام "المادة 17" من ميثاق الأمم التي تنص على تحمل الدول الأعضاء لنفقات المنظمة وفق الأنصبة التي تقررها الجمعية للأمم المتحدة وتتولى الجمعية العامة تقسيم نفقات حفظ السلام.

إستنادًا إلى جدول خاص للأنصبة المقررة وفقًا لصيغة معقدة وضعتها الدول الأعضاء ذاتها، و تأخذ هذه الصيغة في الاعتبار، في جملة أمور، الثروة الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء، ويُطلب من الدول الأعضاء الخمس في مجلس الأمن دفع نصيب أكبر نظرا للمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتقها في صون السلام والأمن الدوليين.

[1] **نفس المرجع**، ص 68، 69.

و قد بلغت ميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للسنة المالية 1 جويلية 2015–30جوان 2016 نحو 8,27 بلايين دولار، وبالمقارنة يقل هذا المبلغ عن نصف 1 في المائة من النّفقات العسكرية في العالم ، حيث قدرت نفقاتها بحوالي 1.747 بليون دولار في عام 2013، وتبلغ التّكلفة التقديرية لجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الفترة من عام 1948 إلى جوان 2010 نحو 69 بليون دولار.

والبلدان العشرة المساهمة الكبرى بالأنصبة المقررة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الفترة 2013 – 2015 هي كما يلي:[1]

- الولايات المتحدة (28,38 في المائة)
- اليابان (10,83 في المائة)
- فرنسا (7,22 في المائة)
- ألمانيا (7,14 في المائة)
- المملكة المتحدة (6.68 في المائة)
- الصين (6,64 في المائة)
- إيطاليا (4,45 في المائة)
- الاتحاد الروسي (3,15 في المائة)
- كندا (2,98 في المائة)
- إسبانيا (2,97 في المائة)

ليس للأمم المتحدة قوات عسكرية خاصة بها، بل تقوم الدول الأعضاء على أساس طوعي بتوفير الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة اللازمين لكل عملية من عمليات حفظ السلام ويحصل جنود حفظ السلام على مرتباتهم من حكوماتهم وفقا لرتبهم الوطنية وجدول مرتباتهم الوطني. وتقوم الأمم المتحدة برد التكاليف للبلدان المتطوعة بأفراد نظاميين لعمليات حفظ السلام على أساس معدل ثابت يزيد قليلا عن 1,332 دولار من دولارات الولايات المتحدة للجندي في الشهر، وفقا لما وافقت عليه مؤخرا الجمعية العامة في عام 2002، و تُدفع مرتبات أفراد الشرطة والموظفين المدنيين الآخرين من ميزانيات حفظ السلام المعتمدة لكل عملية، وترد الأمم المتحدة أيضاً إلى الدول الأعضاء تكاليف المعدات والأفراد وخدمات الدعم المقدمة إلى الوحدات العسكرية أو وحدات الشرطة.[2]

[1] موقع الامم المتحدة، تمويل حفظ السلام، على الموقع:
www.un.org/ar/peace keeping/operations/financing.shtml

[2] **نفس المرجع**.

ثالثا: القيادة الهرمية لقوات حفظ السلام

يتكوّن هيكل قيادة قوات حفظ السلام الدولية من سلسلة قيادية في قمتها يوجد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، ويليه مباشرة قائد القوات الدولية ، وأخيرا قادة الوحدات المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية ، وهذا ما سنحاول تفصيله من خلال ما يلي:[1]

1- الأمين العام للأمم المتحدة: يعتبر السكرتير العام للأمم المتحدة المسؤول الأول أمام مجلس الأمن عن تنفيذ وتوجيه عمليات حفظ السلام، فهو الذي يقود قوات السلام الدولية ويوجهها في ضوء الخطوط التي يضعها المجلس ويرفع بشأنها وبشأن عملها وتطوراته التقارير لمجلس الأمن، ولا تقتصر هذه التقارير على مجرد عرض الوقائع والأحداث بل تتضمن أحيانا تقييما للتدابير التي اتخذت والنتائج التي ترتب عليها والعقبات القائمة أو المحتملة وما ينبغي من توجيهات للتغلب عليها أو من مقترحات محدودة لتسوية قضية معينة، وبذلك أصبح الهدف من هذه التقارير إلى جانب عرض الوقائع بأمانة تحقيق التنسيق والتوجيه أحيانا، ومن ثم فإن دور الأمين العام لا يقتصر على قيادة عمليات حفظ السّلام ، و إنما يهيئ الظروف لوضع هذه العمليات على سكة التنفيذ .

ففي سنة 1961 أسّس "همرشولد" مكتب الشؤون السياسية الخاصة يدار من طرف أمينين عامين مساعدين الأمر الذي سمح للأمم المتحدة من تنفيذ التخطيط المحدد للبيئة الداخلية لحفظ السلام التي أثبتت بأنها مناسبة للتعامل مع الأعداد القليلة للعمليات المتخذة أثناء الحرب الباردة.

وغني عن القول أنّ قيادة القوات الدولية في ظل الجيل الأول من العمليات كان أمرا سهلا لأن هذه القوات تقوم بالتأكد من احترام وقف إطلاق النار أو الفصل بين الأطراف المتحاربة لكن قيادة قوات السلام الدولية من قبل الأمين العام بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت صعبة نتيجة تزايد عمليات حفظ السلام وبسبب طابعها المعقد نزع سلاح الفصائل المتحاربة، تأمين وصول المساعدات الإنسانية، تأمين عودة اللاجئين إلى مساكنهم، إلى جانب أنها أصبحت أكثر خطورة ذلك أن وحدات السلام الدولية زودت بمدافع ودبابات؛ وقد أسفرت الزيادة التي حدثت في مهمات حفظ السلام منذ أوائل التسعينيات عن إنشاء "ادارة عمليات حفظ السلام DPKO " في سنة 1992 ومقرها في نيويورك من أجل توفير المساندة للمهمات الميدانية. و ألحقت هذه الإدارة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، حيث تؤدي دور الذراع التنفيذي للأمين العام بالنسبة لجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي مسؤولة عن الاضطلاع بتلك العمليات وإدارتها وتوجيهها والتخطيط لها وإعدادها، فهي قناة الاتصال الرئيسية بين مقر الأمم المتحدة والميدان.

[1] عبد السلام زروال، **مرجع سابق**، ص 62

ويرأس إدارة عمليات حفظ السلام مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام ويكون مسؤولا إمام الأمين العام، ويقوم نيابة عنه بتوجيه ومراقبة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإعداد السياسات لعمليات حفظ السلام والمبادئ التوجيهية والتنفيذية استنادا إلى ولايات مجلس الأمن وإعداد التقارير التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن عن كل عملية من عمليات حفظ السلام مشفوعة بالملاحظات والتوجيهات المناسبة وإسداء المشورة إلى الأمين العام بشان جميع المسائل المتصلة بتخطيط بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإنشائها والاضطلاع بها.[1]

ولإدارة عمليات حفظ السلام أربعة مكاتب رئيسية:[2]

أ- مكتب العمليات: الدور الرئيسي لمكتب العمليات هو تقديم التوجيه والدعم السياسيين والتنفيذيين وفيما يتعلق بالسياسة الاستراتيجية للبعثات .

ب- مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية: أنشئ المكتب في عام 2007 لتعزيز الروابط وتنسيق أنشطة الإدارة في مجالات الشرطة، والعدالة، والإصلاحيات، والإجراءات المتعلقة بالألغام، ونزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم، وإصلاح القطاع الأمني.

ج- مكتب الشؤون العسكرية: يعمل مكتب الشؤون العسكرية على نشر أنسب قدرة عسكرية دعما لأهداف الأمم المتحدة؛ وتعزيز الأداء وتحسين فعالية وكفاءة العناصر العسكرية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

د- شعبة السياسات والتقييم والتدريب: توفر شعبة السياسات والتقييم والتدريب قدرة متكاملة على وضع ونشر السياسة والمذهب، ووضع تدريب موحد وتنسيقه وتوفيره، وتقييم تقدم البعثات نحو تنفيذ الولاية، ووضع السياسات والأطر التنفيذية للتعاون الاستراتيجي مع مختلف الشركاء من داخل الأمم المتحدة ومن خارجها.

2- قائد القوات الدولية: قائد القوات الدولية هو الشخص المسؤول عن كل صلاحيات القيادة من خلال ممارسته لكافة سلطات قيادة القوات، بتنظيمها وتوجيهها في الميدان بالتنسيق مع الأمين العام وهو المسؤول عن الأهداف التي يحددها الجهاز الذي يشكل هذه القوات مجلس الأمن أو الجمعية العامة ويتولى قائد العملية تشكيل هيئة قيادته من عدد من الضباط الأكفاء الذين يقع الإختيار عليهم من بين ضباط قوات الدول المشاركة وبناء على التشاور مع قادة هذه القوات، ويراعي قائد القوات عددا من الإعتبارات الهامة أثناء قيادته من بينها التوافق بين ضباط هيئة القيادة وإشتراكهم في لغة

[1] **نفس المرجع**، ص 63.

[2] موقع الامم المتحدة، **إدارة عمليات حفظ السلام**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/04/15، الرّابط:
http://www.un.org/ar/peace keeping/about/dpko/

واحدة وعقيدة قتال واحدة وكذلك الفهم المشترك لطبيعة المهمة، ويتم تعيين قائد العملية بالإتفاق بين الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن بعد التشاور مع الدول المشاركة.

وقائد القوات الدولية هو المسؤول عن القوات في الميدان، فهو يمارس السيطرة العملياتية على كل الموظفين العسكريين، لكن لا يملك السلطة الكاملة على هذه القوات الدولية لأن الإختصاصات الإدارية والقضائية تعطي لقادة الوحدات، ويبقى قائد القوات الدولية تحت إشراف الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة الذي يستطيع تعديل أو إلغاء أوامره.[1]

3- قادة الوحدات المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية: يمارس قادة الوحدات المشاركة في عمليات حفظ السلام سلطاتهم الكاملة وفقا للأوامر الصادرة عن القائد العام، فهم مسؤولون عن حسن عمل وحداتهم و إنضباطية رجالهم ، فقائد الوحدة هو المسؤول عن تدريب هذه القوات وإدارة وحدته وإتخاذ الإجراءات التأديبية في حق أفراد الوحدة ، فالمنظمة لا تفرض عقوبات تأديبية على أفراد الوحدات العسكرية ولا ترقيهم.

كما يمارس قادة الوحدات سلطاتهم حسب التعليمات التي يتلقونها من السلطات المختصة في دولهم حيث يتلقى قادة الوحدات التعليمات من سلطاتهم الوطنية في ممارستهم لمهامهم لكن من غير المقبول أن تكون هذه التعليمات بالخروج على السياسات العامة للأمم المتّحدة.

والملاحظ في السنوات الأخيرة بخصوص التوازن بين السلطات والاختصاصات العائدة للقيادة الاممية هو أن القيادة الكاملة التي تغطي كل مظاهر العمليات والإدارة العسكرية غير موجودة إلا في القوات الوطنية ، فكما هو معلوم أن القادة الأمريكيين رفضوا خضوع قواتهم إلى قيادة لا يسيطرون عليها في الصومال، كما عارضت الوحدات الاسكندينافية في سنة 1993 تنفيذ أوامر القيادة الأممية في البوسنة، ويعود موقف القوات الوطنية إلى عدم فعالية هيئات الأركان الأممية في الميدان نتيجة وجود ضباط وفدوا من جيوش مختلفة من حيث اللغة والثقافة العسكرية والخبرة وافتقادهم إلى العمل الجماعي.[2]

[1] عبد السلام زروال، **مرجع سابق**، ص 64

[2] **نفس المرجع**، ص 65.

المطلب الرابع: الأساس القانوني لعمليات حفظ السلام

في هذا المطلب سنتطرق إلى الأساس القانوني لإنشاء قوات حفظ السلام، وذلك بالرجوع إلى ميثاق منظمة الأمم المتحدة على اعتبار أن هذه المنظمة هي أول من أنشئت قوات حفظ السلام إستخلافًا لقوات الأمن الجماعي، وذلك من خلال التعرض إلى الجوانب القانونية المتعلقة بالأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة ومدى سلطاتها في إنشاء قوات حفظ السلام.

أولا: سلطة مجلس الأمن في إنشاء قوات حفظ السلام

إنطلاقًا من مسؤولية مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين بموجب "المادة24 " من الميثاق فإن قراراته بتشكيل قوات السلام الدولية كثر حولها الخلاف من حيث إسنادها إلى فصل من فصول الميثاق وبالتالي إلى أية مادة من مواد ذلك الفصل، لأن المجلس قلما يسند إنشاء قوات السلام الدولية إلى فصل معين أو مادة معينة من مواد الميثاق ولذلك ثار خلاف حول الأساس القانوني لهذه القوات على النحو التالي:[1]

– يرى إتّجاه فقهي أن مسؤولية مجلس الأمن في إنشاء قوات حفظ السلام الدولية تنطلق من نص المادة 24 من الميثاق، التي أوكلت لمجلس الأمن مهمة حفظ السلام والأمن الدوليين، كما أن "المادة 33" من الميثاق، قد أعطت الحق لمجلس الأمن في اتخاذ الوسائل والإجراءات السلمية لفض المنازعات الدولية.

– ويرى اتجاه آخر بان عمليات حفظ السلام تستند إلى بعض أحكام الفصل السابع من الميثاق، فالمادة "40" اعتبرت أساسا قانونيا لإنشاء هذه القوات، كما أن المادة "41" و "42" تعتبر كذلك أساسا قانونيا لإنشاء هذه القوات.

– وهناك فريق آخر يقول على أن عمليات حفظ السلام، لا تنتمي إلى أي من الفصلين السادس والسابع، بل تندرج في إطار فصل جديد وسيط بين الفصلين، حيث أن هذه القوات تتميز عن عمليات القمع بأنها تدخل إقليم الدولة المعنية برضاها كما أنها تعمل كقوات فاصلة بين المتنازعين في الحروب الدولية والأهلية.

– فيما ذهب آخرون إلى القول بأن قوات حفظ السلام تعد جهازا ثانويا، يساعد مجلس الأمن في أداء مهامه بمقتضى نص "المادة 29"، التي تنص على أن لمجلس الأمن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى ضرورة لأداء وظائفه.[2]

---

[1] عبد السلام زروال، **مرجع سابق**، ص 66.

[2] عبد الواحد الرفيق، **عمليات حفظ السلام الجديدة: بعثة المراقبين الدوليين الى سوريا أنموذجا**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/04/16، الرّابط:

http://www.errafikabdalwahid.blogspot.com/2015/3/blog-post.html

ثانيا: سلطة الجمعية العامة في انشاء قوات حفظ السلام

ثار خلاف بين الفقهاء حول سلطة الجمعية العامة في إنشاء هذه القوات والأساس القانوني التي تستند إليه السلطات، فهناك رأي من الفقه ذهب إلى القول بأن سلطة الجمعية العامة ترجع إلى نصوص الميثاق وخصوصا المواد من "10 إلى 14" التي تخولها اتخاذ القرارات في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وفي مقابل ذلك هناك رأي ثاني يشير إلى أن إنشاء قوات حفظ السلام الدولية تستند إلى سلطة الجمعية العامة بإنشاء أجهزة فرعية حسب منطوق "المادة 22"، التي تعطي للجمعية العامة الحق في أنشاء الأجهزة الثانوية ما نراه ضروريا للقيام بوظائفها، وذهب رأي ثالث إلى القول بان سلطة الجمعية العامة في أنشاء قوات دولية لحفظ السلام مستمدة من "قرار الاتحاد من اجل السلام" الذي فوض للجمعية العامة الحلول محل مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين.

أما في ما يخص رأي محكمة العدل الدولية بتاريخ 20 جويلية 1962 أن إنشاء قوات حفظ السلام يدخل فقط في نطاق الاختصاص المحجوز لمجلس الامن، واعتبرت ان هذا القول قائم على اساس غير قانوني، وانتهت المحكمة الى ان تشكيل هذه القوات لا يدخل في اطار الفصل السابع مادام ان هذه القوات ليست من اعمال القسر، بل ان إنشائها يعتبر تدبيرا وفقا "للمادة 14" من الميثاق.[1]

المبحث الثاني: عمل قوات حفظ السلام

يُخوّل لقوات حفظ السّلام العديد من المهام و الأعمال، و التي تتركّز أساسًا في حفظ السّلم و الأمن الدّوليين بطرق و أشكال عديدة و متنوّعة، و من خلال هذا المبحث سنحاول التّعرف على هذه المهام التي تضطلع بها قوات حفظ السّلام، سواء بالطّرق السلمية أو الطّرق غير السّلمية وفقً للعديد من المبادئ المحدّدة في ميثاق هيئة الأمم المتّحدة، و هو ما سنحاول إبرازه في هذا المبحث

المطلب الأول: المبادئ التي تقوم عليها قوات حفظ السلام

سنتناول في هذا المطلب أبرز المبادئ الواجب إحترامها عند تشكيل قوات حفظ السلام، والمبادئ الواجب إحترامها عند نشر قوات حفظ السلام.

أولا: المبادئ الواجب إحترامها عند تشكيل قوات حفظ السلام الدولية

إنّ إتّخاذ مجلس الأمن أو الجمعية العامة بناءا على قرار الإتحاد من أجل السلام قرارًا بتشكيل قوات حفظ السلام الدولية يجب أن يراعي مجموعة من المبادئ القانونية والتي أتى بها الأمين العام السّابق للأمم المتّحدة السويدي "داغ همرشلد"، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[2]

1- مبدأ عدم إشتراك الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تشكيل قوّات حفظ السّلام الدولية:

[1] **عمليات حفظ السلام**، تاريخ تصفح الموقع: 2016/04/18، الرّابط:
http://www.minbarledership.blogspot.com/2015/04/blog-post.html

[2] أحمد قلي، **مرجع سابق**، ص 67.

لقد ورد النص على هذا المبدأ لأوّل مرّة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "داغ همرشلد" في 06 نوفمبر 1956 ، وإستنادًا عليه تمّ تشكيل قوة الطّوارئ الدولية الأولى العاملة في مصر عام 1956 (FENU 1) من دول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن، والغاية من أعمال هذا الأساس تتمثل في ضرورة تشكيل قوات حفظ سلام من دول محايدة.

ولقد نص قرار مجلس الامن رقم "340" لعام 1973 المنشئ لقوة الطوارئ الدولية الثانية في مصر على مايلي: "تتكون القوة من افراد يجلبون من الدول الاعضاء في الامم المتحدة بخلاف الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الامن".

ولكن الإعتداد بهذا الأساس عند تشكيل قوات حفظ السلام الدولية إنصبّ تطبيقه على مجمل العمليات التقليدية أو عمليات الجيل الأول لحفظ السلام خلال فترة الحرب الباردة، بإستثناء تدخل الأمم المتحدة في كل من قبرص ولبنان، إذ شاركت في تشكيل قوات حفظ السلام هناك دول دائمة العضوية في مجلس الأمن وهي بريطانيا وفرنسا.

2- مبدأ عدم إشتراك الدول المنتمية للأحلاف العسكرية في تشكيل قوات حفظ السلام الدولية:

يعد هذا المبدأ من الأسس التي تقررت في العمل و أسفرت عنها المشاورات بين الأطراف المعنية،كما وانه لم تتضمنها أي من قرارات مجلس الأمن أو تقرير الأمين العام الأممي، والحكمة من عدم إشراك قوات لدول تنتمي إلى الأحلاف العسكرية الرّئيسية مثل: حلف وارسو سابقا و الحلف الاطلسي تتمثل في عدم التّأثير على مهام القوة الدولية وعلى حيادها السياسي الواجب توافره أثناء تأدية مهامها .

غير أنه يُسمح لدول تنتمي للأحلاف العسكرية تولي القيام بأعمال الخدمات المتنوعة للقوة (Logistiques)، وفي هذا الإطار نجد أنّ وحدات من كندا تخصّصت في السنوات الأخيرة في مثل هذا النّوع من عمليات حفظ السلام.[1]

3- مبدأ إحترام التوزيع الجغرافي العادل في مشاركة الدول في قوات حفظ السلام الدولية:

طُرح هذا المبدأ لأوّل مرة من طرف نيجيريا في "29 أفريل 1965" خلال أعمال اللجنة الخاصة بعمليات حفظ السلام، كما أنّ تطبيقه كان بالنسبة لعمليات حفظ السلام من الجيل الأول (المهام التقليدية) خلال الحرب الباردة، وحتى بالنسبة لعمليات حفظ السلام من الجيل الثاني (المهام الحديثة) بعد إنتهاء الحرب الباردة .

الحقيقة أنّ أعمال هذا المبدأ لم يكن بشكل دقيق وكاف في قوة الطوارئ الدولية الأولى التي أُنشات في مصر (FENU 1) عام 1956، ومن خلال إظهار الدول التي إشتركت في قوة الطوارئ

[1] **مرجع سابق**، ص 68

الدولية الثانية في مصر لعام 1973 يظهر لنا بوضوح مدى تطبيق هذا المبدأ بالنسبة للدول الأوروبية التي شاركت و هي: فنلندا ،السويد ، النمسا ، إيرلندا وبولندا ، و بالنسبة لدول الأمريكيتين شاركت منها كل من: بنما، البيرو، وكندا، وبالنسبة للدول الآسيوية المشاركة تمثلت في: نيبال و أندونيسيا، أما الدول الافريقية المشاركة هي: غانا، السنغال، و كينيا.[1]

ثانيا: المبادئ الواجب إحترامها عند نشر قوات حفظ السلام الدولية

ظلت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ أكثر من ستين سنة تستند إلى مبادئ أساسية طبقت بإستمرار لتشكل إحدى الأدوات الرئيسية للمنظمة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وقد وضعت هذه المبادئ سنة 1956 لتشكل بوصلة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم، وهذه المبادئ هي:[2]

1- موافقة الأطراف: تشكل موافقة الدول المضيفة للقوات الدولية أو أطراف النزاع عنصرا مهما في نظرية حفظ السلام فنشر قوات الأمم المتحدة لا يجري إلا بموافقة الأطراف الأساسية في النزاع، لأن مبدأ السيادة وما يتفرع عنه من احترام سلامة الأراضي يحميان أية دولة ضد دخول أراضيها، وتبدو أهمية هذا العنصر في أن الدول لا تقبل إلا على مضض وجود قوات عسكرية أجنبية على أراضيها حيث أن قبول وموافقة الأطراف المتنازعة ضروري للتأكد من إمكانية نجاح المهمة وضمان تعاون الأطراف المعنية.

ولقد أوضح تقرير خاص أعده الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في 18 ماي 1967 هذه الأهمية : "موافقة الدولة التي تستضيف قوات السلام الدولية هي قاعدة أساسية طبقت في كل عمليات حفظ السلام".

1- عدم التحيز: إن الحيادية مبدأ أساسي للحفاظ على موافقة وتعاون الأطراف الرئيسية في النزاع وهي بحسب **"جارات شوبرا – JARAT CHOPRA"** هي كالموضوعية التي عن طريقها يتم تنفيذ العمليات أكثر من الخضوع لرغبة الأطراف المتنازعة.

أما "شاشي ثارور – SHASHI THAROOR" يعتبر الحيادية بأنها أوكسجين حفظ السلام ، فهي السبيل الوحيد لعمل قوات حفظ السلام التي بواسطتها يمكن كسب ثقة الطرفين وذلك بإعتماد الوضوح والشفافية في تعاملاتهم وإبقاء خطوط الإتصال مفتوحة، لأن التخلي عن الحيادية بقصد أو غير قصد يعني أن قوات حفظ السلام يمكن أن تصبح عدو للأطراف المتنازعة .

[1] – **مرجع سابق**، ص 69

[2] – عبد السلام زروال، **مرجع سابق**، ص 48

3- عدم إستعمال القوّة إلّا في حالة الدفاع عن النفس: إن قوات حفظ السلام الدولية لا تملك استخدام القوة العسكرية إنطلاقا من أن العمليات التي تقوم بها تستند إلى رضا الدول الأطراف في النزاع، ولا تهدف إلى ترجيح كفة فريق على أخر في الميدان .فهي قوات عازلة هدفها إعادة بناء الظروف اللازمة لحفظ السلم والأمن وإعادتهما إلى نصابهما لذلك فإنها لا تملك إستخدام القوة إلا دفاعا عن النفس.[1]

المطلب الثاني: الوسائل السلمية وغير السلمية لقوات حفظ السلام

للأمم المتحدة وسائل متعددة لحفظ السلم والأمن الدوليين تضمنها الميثاق وهي الوسائل السلمية وغير السلمية، فقد خصص الفصل السادس للوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية والتي يجب إتباعها لحفظ السلم الأمن الدوليين، أما الوسائل غير السلمية فقد حددها الفصل السابع من الميثاق.

أوّلًا: الوسائل السلمية لعمليات حفظ السلام

حدّدت "المادة33" من الميثاق الوسائل والطرق المعترف بها على صعيد العمل الدولي لتسوية وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وتقسم هذه الوسائل إلى وسائل دبلوماسية وسياسية، وأخرى قضائية وكذا اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية.

كما ورد في الفقرة الثالثة من "المادة الثانية"، أن من مبادئ الأمم المتحدة : "يفض جميع اعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على نحو لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر"

ويُقسم الفقه الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية إلى ثلاثة أنواع:

1- الوسائل الدبلوماسية: و نص الميثاق على أربعة وسائل دبلوماسية في "المادة 33" منه وهي: المفاوضة، التحقيق، الوساطة، والتوفيق، كما أضاف العرف الدولي وسيلة أخرى تتمثل في المساعي الحميدة.

2- الوسائل القانونية: تضمنت "المادة 33" من الميثاق وسيلتين قانونيتين وهما: التّحكيم الدولي واللّجوء إلى محكمة العدل الدولية.

3- الوسائل السياسية: نصت "المادة 33"من الميثاق على اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية قصد إيجاد حل ودي للنزاع على أساس أن النزاعات الإقليمية والتي لا يصل خطرها إلى تهديد السلم والأمن الدوليين يمكن للوكالات والتنظيمات الإقليمية التصدي لحلها.

[1] **مرجع سابق**، ص 49.

ومن أهم التنظيمات الإقليمية ذات الطبيعة السياسية نذكر: جامعة الدول العربية، الإتحاد الإفريقي... الخ، هذا كله دون الإخلال بسلطة مجلس الأمن في فحص أي نزاع يراه أنه يهدد السلم والأمن الدوليين.[1]

ثانيا: الوسائل غير السلمية لعمليات حفظ السلام

في إطار الفصل السابع من الميثاق لمجلس الأمن بعد أن يقرر وجود تهديد للسلم أو إخلالا للسلم أو عمل من أعمال العدوان أن يصدر التوصيات أو يقرر ما هي التدابير المناسبة طبقا "للمادة 41-42" من أجل الحفاظ أو إعادة السلم والأمن الدوليين.

1- التوصية للأطراف المتنازعة بما يراه ملائما أو مناسبا لحل النزاع: في إطار الفصل السابع لمجلس الأمن أن يختار بين إصدار التوصيات أو إتخاذ القرارات ولا يخضع لأية قيود في ممارسته لهذه الصلاحية ، ولقد مارس مجلس الأمن هذا الإجراء في حالات عدة منها مثلا في النزاع الكوري سنة 1950 حيث أصدر توصية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتقديم مساعدتها العسكرية لكوريا الجنوبية تحت علم الأمم المتحدة لكي تتمكن من رد العدوان عن أراضيها .وكان اختيار مجلس الأمن لأسلوب التوصية دون غيره من الأساليب يعود إلى الظروف الخاصة التي أحاطت بهذا النزاع، وإن كان ذلك لم يمنع الكثير من الفقهاء من إنتقاد هذا الإختيار إستنادا إلى أن أسلوب التوصية الوارد في المادة 39 لا يتعين إستخدامه في مجال تطبيق تدابير القمع العسكرية.

2- التدابير المؤقتة: التدابير المؤقتة هي مجموعة من الإجراءات التي يوصي بها مجلس الأمن حصريا للحد من تداعيات نزاع دولي ما ومنعه من بلوغ مرحلة تهديد السلم والأمن الدوليين أو الإخلال بهما، وهي أيضا وسيلة من وسائل الإنذار والتهديد الوقائي لأطراف النزاع يمارسها مجلس الأمن قبل اللجوء إلى وسائل الردع والعلاج طبقا للمادتين 41 و 42 من الميثاق.

وبذلك فإن التدابير المؤقتة هي إجراء مؤقت الهدف منه حصر النزاع في بدايته وإبعاده من الوصول إلى درجة تهدد السلم والأمن الدوليين بانتظار حله بالوسائل السلمية وقبل اللجوء إلى التدابير غير العسكرية والعسكرية.

3- التدابير غير العسكرية: و هي التدابير التي ورد ذكرها في "المادة 41" من الميثاق، حيث أنه من حق المجلس أن يقرر ما يجب إتخاذه من التدابير التي لا تتضمن إستخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات

[1] - احمد قلي، **مرجع سابق**، ص 129.

الدبلوماسية وقطع العلاقات الإقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرية والإتصالات البريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات قطعا جزئيا أو كليا .[1]

4- التدابير العسكرية: وهي التدابير التي يجوز لمجلس الأمن أن يتخذها إذا رأى أن التدابير غير العسكرية ليست مجدية ، أو ثبت عدم جدواها فله أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبرية والبحرية، من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه، وهذا ما أوضحته "المادة 42" من الميثاق .

على هذا يدخل في السلطة التقديرية الكاملة لمجلس الأمن تقرير إتخاذ التدابير العسكرية عندما يرى عدم وفاء التدابير غير العسكرية بالغرض الذي اتخذت من أجله، سواء كان قد سبق للمجلس تقرير اتخاذ التدابير الأخيرة أم لم يسبق له ذلك، بمعنى أنه يمكن لمجلس الأمن أن يأمر بإتخاذ التدابير العسكرية بداءة دون أن يسبق ذلك إتخاذ أية تدابير غير عسكرية. وبذلك خول الميثاق مجلس الأمن سلطة القيام بالعمل المباشر وإعطائه الحق في إستخدام القوة المسلحة لإعادة السلم والأمن الدولي إلى نصابه .

ويتميز ميثاق الأمم المتحدة في هذا الشأن عن عهد عصبة الأمم من ناحية أن هذا الأخير لم يكن ينظر إلى إستخدام القوة المسلحة كوسيلة للقمع والردع الجماعي إلا بصفة إختيارية وثانوية، فقد كان يعطي للتدابير والضغوط الإقتصادية الأولوية والأفضلية، بينما يعطي الميثاق للتدابير العسكرية الأهمية الرئيسية ويكسبها وجهة إلزامية وقد بحث واضعو ميثاق الأمم المتحدة أمر تنفيذ قرارات مجلس الأمن حيث يفترض القيام بعمل عسكري مباشر لحفظ السلم والأمن الدوليين وجود تنظيم عسكري ملموس للأمم المتحدة وذلك أثناء إنعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو، وطرحت ثلاثة حلول للدراسة:

- الأول: إنشاء جيش دولي دائم يحل محل الجيوش الوطنية.
- الثاني: إنشاء وحدات وطنية توضع تحت تصرف الأمم المتحدة.
- الثالث: تعاون القوات الوطنية للدول تحت قيادة عليا دون إلغاء القيادات الوطنية .

ولقد رفض الحل الأول في 1919 حيث فشلت الفكرة التي دافع عنها الوفد الفرنسي في مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى، لأن واضعي عهد عصبة الأمم رأوا أن إنشاء جيش دائم لا يتفق مع فكرة السيادة الوطنية للدول الأعضاء، وهذا الإعتراض كان سببا في عزوف واضعي ميثاق الأمم المتحدة عن هذا الحل أيضا.[2]

أما الحل الثالث فهو الحل الذي أخذ به لدرجة معينة عهد العصبة، في حين أن الحل الثاني يتفق مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة و نظمت أحكامه في المواد " 43 إلى47" من الميثاق، حيث بنيت

[1] - عبد السلام زروال، **مرجع سابق**، ص 23.

[2] - **مرجع سابق**، ص 23-24.

هذه المواد إلتزامات الدول الأعضاء من أجل السماح للمجلس باللجوء إلى القوة، وتطبيقا لذلك تتعهد الدول الأعضاء بوضع وحدات مسلحة وطنية تحت تصرف مجلس الأمن أو تقديم المساعدات والتسهيلات الضرورية بما في ذلك حق المرور.

وقد نصت المادتان "46– 47" على أن مجلس الأمن يتولى قيادة هذه القوات العسكرية وتساعده في ذلك هيئة الأركان العسكرية التي يتمثل بها رؤساء الأركان العسكرية للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن .[1]

المطلب الثالث: مهام قوات حفظ السلام

إن مهام قوات حفظ السلام مرت بمرحلتين: المرحلة الاولى أثناء الحرب الباردة، و التي كانت فيها مهام القوات تبدأ بعد وقف إطلاق النار بين الاطراف المتنازعة وعادة ما يطلق عليها تسمية المهام التقليدية، والمرحلة الثانية بعد نهاية الحرب الباردة، والتي أصبحت فيها مهام القوات تبدأ أثناء النزاع المسلح بين الأطراف المتنازعة قصد العمل على إيقافه وفرض وقف إطلاق النار والإلتزام به، وهي المهام الحديثة لقوات حفظ السلام، وسنتناول ذلك من خلال ما يلي:[2]

أوّلًا: مهام قوات حفظ السلام الدولية أثناء الحرب الباردة

وتعرف بالمهام التّقليدية كما سبق القول، و تتمثل هذه الأخيرة في مايلي :

1- مهمة مراقبة وقف إطلاق النار: تعتبر مهمة مراقبة وقف إطلاق النار التي تقوم بها قوات حفظ السلام الدولية من أكثر وأهم المهام إنتشارا، وقد تستند هذه سواءًا إلى المراقبين العسكريين الدوليين أو إلى أفراد قوات حفظ السلام، إلّا أنّه و في الغالب تسند هذه المهمة للمراقبين الدوليين، والذين كمبدأ عام عند قيامهم بمهامهم فهم لا يحملون الأسلحة.

أمّا فيما يخص مهمة مراقبة الحدود فهي الاخرى من بين المهام الحيوية التي يقوم بها المراقبين الدوليين أو أفراد قوات حفظ السلام، إلّا أنّه في الغالب تسند هذه المهمة إلى أفراد قوات حفظ السلام وذلك بإنشاء قوة عسكرية لمراقبة الحدود، ويكون ذلك بناءًا على طلب الأطراف المعنية كلها، أو بناءًا على طلب طرف واحد مثل في حالة وجود أعمال تسلل غير قانونية لحدود هذه الدولة التي تطلب مراقبة حدودها.

[1] **مرجع سابق**، ص 24

[2] أحمد قلي، **مرجع سابق**، ص 172

2- مهمة تامين المناطق الموضوعة تحت رقابة الامم المتحدة ونزع السلاح: عند تولي الأمم المتحدة مسؤولية إدارة إقليم أو منطقة معينة، فإنها تحتاج إلى قوة عسكرية مسلحة توفر الأمن وتحفظ النظام والقانون داخل هذا الإقليم أو المنطقة، ولقد لجأت الأمم المتحدة الى ذلك عندما أعدّت خطّة لتقسيم فلسطين عام 1947 إلى دولتين عربية ويهودية، قصد النزاع آنذاك بين الطرفين، وكان ذلك بناءًا على قرار صادر عن الجمعية العامة تحت رقم "171" ، كما تضمنت الخطة جعل مدينة القدس تحت إشراف دولي من قبل المنظمة، وعليه أنشات المنظمة قوة بوليس دولي لحفظ النظام العام .

إلى جانب مهمة الإشراف على المناطق الموضوعة تحت تصرف الأُمم المتحدة، فإن قوات حفظ السلام الدولية تقوم أيضا بمهمة مراقبة وإتمام نزع السلاح من الأطراف المتنازعة ضمن إتّفاق وقف إطلاق النار بين المتقاتلين، ويمكن أن تسند هذه المهمة إلى المراقبين الدوليين أو إلى عناصر و أفراد قوات حفظ السلام الدولية على حد سواء.

3- مهمة الإشراف على إنسحاب القوات المتنازعة: وظيفة الإشراف على إنسحاب القوات الذي يتم تنفيذه بمقتضى إتّفاق بين الأطراف المتنازعة هي عملية وثيقة الصلة بوظيفة الإشراف على تنفيذ إتّفاق وقف إطلاق النار، أو إتّفاقيات الهدنة أو إتّفاقيات السلام بين الأطراف المتنازعة.

وتوجد العديد من الأمثلة أين لعبت من خلالها المنظمة الأممية دورًا أساسيا في الإشراف على إنسحاب قوات الأطراف المتنازعة والوصول إلى تسوية سلمية للنّزاع.[1]

ثانيا: مهام قوات حفظ السلام بعد الحرب الباردة

إلى جانب الإبقاء على المهام التقليدية التي إستمرّ المراقبون الدوليون في تأديتها، هناك بعض المهام الحديثة أصبح يمارسها المراقبون الدوليين تتجلى في نوعين أساسيين، وهما :

1- الإشراف على العمليات الإنتخابية: إنّ مسألة إشراف الأمم المتحدة عن طريق مراقبين دوليين على الإنتخابات في دولة مستقلة ذات سيادة يعد أمر جديد، ورحبت الجمعية العامة في توصيتها رقم "130/47" الصّادرة في 18 ديسمبر 1992 بالإشراف على الإنتخابات في الحلات التالية:[2]

- في إطار عمليات حفظ السلام.
- في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- في إطار تصفية الإستعمار .
- بناءًا على طلب رسمي من الدول.

ووضعت الامم المتحدة شرطين أساسيين لقبول اشرافها على الانتخابات وهما:

[1] **مرجع سابق**، ص 175

[2] **مرجع سابق**، ص 180.

– يجب أن يتّخذ مجلس الأمن أو الجمعية العامة قرارًا صريحا بالإشراف على الإنتخابات بشكل يحترم مبدئيًا سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

– يجب أن تتأكّد الأمم المتحدة بأن كافة المشاركين في العملية الإنتخابية سيحترمون النتائج التي ستسفر عنها الإنتخابات.[1]

المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه قوات حفظ السلام

أظهرت عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة في مختلف الدول العديد من الصعوبات والمشكلات التي كان الأثر البارز على نجاح العمليات أو فشلها، ممّا حذا بالمنظمة إلى البحث عن آليات جديدة لدعم عمليات حفظ السلام.

وعليه سنحاول في هذا المطلب تبيان أهم الصعوبات التي تواجهها عمليات حفظ السّلام الدولية والتي هي:[2]

أولًا. مشكلة وحدة القيادة

تعتبر مسألة وحدة القيادة من المسائل ذات الأهمية بالنسبة للعمليات العسكرية التي تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام سواء لصالح القوات المشاركة في العمليات أو سواء بالنسبة للتوافق مع الظروف السياسية المحيطة بالأزمة موضع الحل لعمليات حفظ السلام في العالم يقودها شخص واحد الأمين العام للأمم المتحدة ، وهذا وضع غير سليم لأنه لا يمكنه متابعة تطورات البعثات بالتدقيق ليعطي على ضوئها الأوامر التي تفرض نفسها كل يوم وإلى هذا يضاف ضعف التنظيم العسكري للأمين العام الذي لا يسعه الإنتماء إلى مركز قيادة عملياتي بشكل حقيقي وهذا القصور الذي لا يمكن إنكاره والذي يحث الدول المعنية على الثقة بقيادتها العسكرية أكثر من الثقة بالقادة العسكريين التابعين للأمم المتحدة أثار أكثر من مرة غضب الضباط المكلفين بالبعثات في الميدان.

وقد أثار الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق "بطرس بطرس غالي" في ورقة الموقف المعنونة بـ: "مُلحق خطّة السّلام" أن عمليات حفظ السلام تعاني من مصاعب تتعلق بالقيادة والتحكم وأنه لا بد من مراعاة الفروق بين المستويات الثلاثة التالية:

– مجلس الأمن مسؤول عن إعداد التوجيه السياسي العام.

– الأمين العام مسؤول عن تقديم التوجيه التنفيذي.

– رئيس البعثة منوط بالقيادة الميدانية.

[1] – **مرجع سابق**، ص 181.

[2] عبد السلام زروال، **مرجع سابق**، ص 112.

إلى جانب ذلك، فإن مقر الأمم المتحدة لا يوجد به سوى 32 ضابطا عسكريا هم الذين يتولون تحديد عمليات حفظ السلام وتخطيطها وتوجيه كل القوات المنتشرة في العالم.

ثانيا: مشكلة التّمويل

تثير عمليات حفظ السلام الكثير من المشاكل بخصوص تمويلها حيث أضحت المشكلة المالية أحد الأبعاد الهامة لإشكالية حفظ السلام لعالم ما بعد الحرب الباردة ، إذ أن إتساع نطاق عمليات حفظ السلام يتطلب نفقات مالية كبيرة

فالأمم المتحدة بسبب أزمتها المالية لم تسدد مستحقات الدول التي شاركت في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سواء بالجنود أو المعدات وبالتالي إرتفعت مديونية المنظمة الدولية لهذه الدول فهي لا تدفع أجورالقوات إلا بعد خمس سنوات.

وكان الأمين العام الأسبق بطرس غالي قد أكد مرارا على ضرورة مواجهة تدهور الأوضاع المالية للمنظمة ، فقد ذكر في تقريره السنوي عن نشاط المنظمة خلال عام 1995 أنّه: "وإذا كنا نطالب الأمم المتحدة بمزيد من الفعالية فينبغي توفير إحتياجاتها المالية أولا، و أنه لابد من وقف مسار تدهور الوضع المالي للمنظمة..."[1]

وقد أيدت العديد من الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام وأغلبها من الدول النامية عدم قدرتها على الإستمرار طويلا في مشاركتها في عمليات حفظ السلام إذا لم تحصل على مستحقاتها من الأمم المتحدة ، حيث أضحت مشاركتها مصدر عبء إقتصادي ومالي إضافي إلى التوقف في حالة عدم سداد الأمم المتحد ة على ميزانيتها المرهقة أصلا مما قد يدفعها تماما عن المشاركة مما قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة لأنه ستصبح المشاركة في العمليات قاصرة على الدول القادرة ماليا على نفقات المشاركة والتي قد لا تكون راغبة في المشاركة في كل الحالات أو التي قد تفضل المشاركة في عملية دون غيرها لأسباب تتعلق بمصالحها الوطنية، فالقضية هي قضية إرادة سياسية وليست مسألة موارد مالية حيث تعد مسألة الدفع من أجل تمويل عمليات حفظ السلام وسيلة واضحة للإبتزاز السياسي.

ثالثًا: مشكلة المعدّات و القوّات

إنّ المتاح من القوات والمعدات لا يتناسب مع ما هو مطلوب حيث عدد العمليات المقامة من طرف منظمة الأمم المتحدة أخذ وتيرة متسارعة في الزيادة مما أدى إلى صعوبة الحصول على ما يكفي من القوات و المعدات وإذا كانت البلدان المساهمة بالقوات توفر بعض المعدات فإن قسما يتعين أن توفره الأمم المتحدة وليس لدى المنظمة الأممية مخزون كبير دائم من هذه المعدات، رغم أن مركز قاعدة الدعم اللوجستيكي المتواجد في" برنديزي- BRINDISI" تسهل عملية التخزين وصيانة المعدّات

[1] **مرجع سابق**، ص 112-113.

الموروثة عن العمليات المقبلة على الإنتهاء، وقد إقترح الأمين العام السّابق "كوفي عنان" أن تحتفظ الدول الأعضاء بمخزون مناسب من تلك المعدات يمكن الاستعانة به عند الحاجة وبصفة فورية سواء على سبيل البيع أو الهبة أو الإقراض.

رابعا: الإختلاف الثقافي والحضاري

كثيرا ما يواجه عناصر القوات الدولية صعوبات في التفاهم لاختلاف الخلفيات الثقافية والحضارية والمنظومات القيمية لكل فئة من فئات عناصر ا لدول المشاركة في القوات الدولية كالمناسبات الدينية وضرورة مراعاة ا لمشاعر والشعائر الدينية لكل فئة .كذلك فإن كثيرا من الدول لا تهتم بتثقيف أفرادها عن تاريخ وحضارة مسرح العمليات فيقع أفرادها بإشكاليات مع السكان الذين ربما يقدسون بعض الظواهر الطبيعية ويحتفلون بمناسبات خاصة التي لها علاقة بتاريخهم وحضارتهم[1]

خامسا: الوقاية الصحية العالمية للقوات الدولية

تشير بعض تقارير الأمم المتحدة إلى أن القوات الدولية تساهم في إنتشار الأمراض والأوبئة بشكل كبير وخاصة مرض نقص المناعة، لاسيما أن معظم مسارح العمليات لهذه القوات تقع في المناطق المختلفة والتي تشهد صراعات و إقتتالًا يجعل الإهتمام بالعامل الوقائي والصحي في أخر أولويات هذه الدول التي تعمل قوات الأمم المتحدة فيها .

وقد دعم مكتب الأمم المتحدة للإيدز خمس دول حتى تطور وتكثف برامجها الشاملة و تضيف موضوعات عن نقص المناعة المكتسبة الإيدز في تدريب القوات النظامية ولأن العديد من الدول قادرة على بدأ تطبيق مثل هذه البرنامج ولكنها غير قادرة على حسن تطبيقها، وتعمد القيادات العسكرية والسياسية لعمليات الأمم المتحدة إلى إجراءات صارمة في هذا المجال من حيث التأكد من التطعيم ضد أمراض مختلفة و التأكد من خلو أي مشارك من البداية من مرض نقص المناعة المكتسبة من خلال شهادة صحية خاصة ترفق مع أوراق العنصر الذي سينظم إلى قوات الأمم المتحدة .[2]

[1] - **مرجع سابق**، ص 113-114.

[2] - **مرجع سابق**، ص 115.

خلاصة الفصل

كانت عمليات حفظ السلام التقليدية تتركز أساسا على مراقبة وقف إطلاق النار وإنشاء مناطق عازلة ومراقبة الحدود، لكن بعد إنتهاء الحرب الباردة أصبحت عمليات حفظ السلام أكثر تعقيدًا فإلى جانب الوظائف السّابقة أصبحت تشمل نزع السلاح وإعادة اللاجئين وتقديم المساعدة الإنتخابية وتقديم المساعدة الإنسانية ومراقبة حقوق الإنسان وتعزيزها والمساعدة في إصلاح النظام الإقتصادي والقضائي والمساعدة على إنشاء الهياكل الإدارية وتدريب أفراد الشرطة، كما تطورت عمليات حفظ السلام بإتجاه الدبلوماسية الوقائية حيث أصبح إنتهاج الدبلوماسية الوقائية منهجا جديدا لحفظ السلام، و أناط مجلس الأمن بعمليات حفظ السلام ولايات على أساس الفصل السابع من الميثاق مما يبين تحول قوات الأمم المتحدة من مهمة حفظ السلام إلى قوات فرض السلام.

بروز العديد من المطالب والمشاكل والصعوبات المتعلقة بالإمدادات والمعدات والأفراد والتمويل وهي تختلف من حالة إلى أخرى الأمر الذي يتطلب التحديد الدقيق حتى يتسنى وضع الأليات اللازمة للتغلب عليها، و رغم كل تلك الصّعوبات و العراقيل التي واجهت عمليات حفظ السّلام، إلّا أنّ هذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في الحد من الحروب و الأزمات

الفصل الثّاني

النزاع في إقليم دارفور: دراسة تحليلية

الفصل الثاني: النّزاع في إقليم دارفور: دراسة تحليلية

تطورت الأحداث في دارفور من مشكلة داخلية أساسها التهميش وطبيعة التركيب الاجتماعي والتكوين البيئي المقترن بهذا الإقليم، شأنها في ذلك شأن الأقاليم الأخرى، و يعد هذا أمر ظاهرة طبيعية و عامة، ليس في السودان وحده بل هو أمر شائع في معظم الدول الإفريقية، ومن ثم فهناك العديد من الأسباب الداخلية التي تجعل مثل هذه الأحداث وغيرها تبرز بين الحين والآخر، وتحاول الدول قدر استطاعتها التعامل معها كل حسب قدراته وأولوياته، ولكن المثير هو خروج الأحداث من النطاق الداخلي للدولة لتتعاطى معها أطراف إقليمية ودولية وتتصاعد إلى أن تكون نزاعًا مدولًا، على زعم تلك الأطراف تهدد السلم والأمن في المنطقة حسب توصيف مجلس الأمن لها وتعامله معها، حيث عالجها في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ومن ثم أضحى ملف دارفور من أهم ملفات الأمم المتحدة يصدر فيها مجلس الأمن القرار تلو الآخر.

والملاحظ أنه في ظل هذا التصعيد الدولي المتسارع، ظلت الحكومة السودانية عند موقفها الرافض للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة السودانية، أما حركات المعارضة السودانية ضد النظام الحاكم وكذلك حركات المعارضة المسلحة في دارفور، فبدلا أن تستشعر الخطر الذي يتهدد بالدولة أكملها فإنها على العكس يبدو حيث وجدت في هذا التصعيد الدولي ضد السودان فرصة تاريخية للتخلص من النظام الحاكم مهما كانت التضحيات.

إن تنامي هذا يدفع إلى إثارة العديد من التساؤلات حول حقيقتها وطبيعتها، وهو ما سنحاول في هذا الفصل التعامل معه، خصوصا ما يتعلق بالأسباب والدوافع الحقيقة التي أدت إلى تردي الأوضاع وتنامي النزاع في الإقليم على هذا النحو.

المبحث الأول: قراءة في نزاع دارفور

تسارعت الأحداث في إقليم دارفور عام 2003 وأدت إلى تعقيد النزاع، وتفاعل أطراف النزاع، وتأثرت دول الجوار؛ حيث أصبحت المنظمات الإقليمية والولايات المتحدة الأمريكية أطرافا فاعلة في النّزاع، على إثر هذا عملت الحكومة السودانية على تكثيف الوسائل الدبلوماسية، ووافقت على تدخل الاتحاد الإفريقي ليكون شريكا في معالجة النزاع داخل الإطار الإفريقي، حيث تزامن ذلك مع الضغط الأوربي والأمريكي، الذي كان دافعا أساسيا لتدويل الأزمة، وعرضها على مجلس الأمن الذي بدا في أول الأمر كشريك مع الاتحاد الإفريقي

إلا أنه نتيجة لقلة إمكانيات هذا الأخير وحداثة تجربته أعلن عجزه على مواصلة مهمته في معالجة الأزمة وتولّى مجلس الأمن الملف بشكل رسمي، حيث أصدر عدة قرارات بشأن الأزمة، وأرسل لجنة لتقصي الحقائق فيما إدّعى به المسئولون الأمريكيون من وقوع جرائم إبادة جماعية من قبل الحكومة السودانية وهو الأمر الذي لم يؤكده تقرير اللجنة.

المطلب الأول : لمحة عن إقليم دارفور

سنحاول في هذا المطلب التعريف بإقليم دارفور و مكانته و أهميته، بالإضافة إلى عدد السكان فيه و التنوع القبلي و العرقي، و ما نتج عنه من مشاكل و خلافات، كما سنحاول فيه التّطرّق إلى الثروات الكبيرة التي يحتويها.

أولا: الموقع الجغرافي لإقليم دارفور

تكاد تنطبق مقولة أن "الجغرافيا قد تفسر بعضا من أحداث التاريخ" على جغرافيا دارفور؛ فهذه المنطقة الكبيرة التي تزيد مساحتها عن نصف مساحة مصر، تتميز بالتنوع في مناخها، ومن ثم التنوع فيما تخرجه الأرض من نبات، وما تختزنه من ثروات، وما ينشأ عليها من بشر (بدارفور حوالي 160 قبيلة)، لهذا كان مدخل الجغرافيا ضروريا في رسم الصورة الذهنية المتكاملة .[1]

سميت دارفور بهذا الإسم نسبة إلى القبيلة الأكبر في الإقليم وهي قبيلة دار الفور، وقد شهد الإقليم استقلالا ذاتيا استمر حتى عام 1916 قبل دخوله في حدود السودان الكبير، يقع الإقليم في أقصى غرب السودان، ويمتد بين خطي العرض 9-20 شمالاً، وخطي الطول 16-27 شرقاً، تبلغ مساحة الإقليم 510 ألف كم^2 أي حوالي خمس مساحة السودان البالغة 2.505.000 كلم^2 .ويقدر تعداد سكانه بـ 6 مليون نسمة (خمس سكان البلاد) حسب إحصاء عام 2004، وهم منقسمون إلى ثلاث ولايات هي شمال وجنوب وغرب دارفور، وينتمون لقبائل شتى كالفور، البني حلبة، التنجر، البرني، الهبانية، الزغارة، الزيادية، الرزيقات، المساليت، العالية، التعايشة، الميدوب، البرقد، المسيرية، العريقات، العطيفات، الغلاتة، القمر، بني منصور، التعالبة...[2]

[1] أرباب أحمد عبد القادر، "**تاريخ دارفور عبر العصور**"، (الخرطوم، الجزء الأوّل، ط1، 1998)، ص 103.

[2] أبو العينين محمود، "**إدارة و حل الصراعات العرقية في إفريقيا**"، (ليبيا: الدار الجامعية للنشر و التّوزيع، 2008)، ص87.

ويوجد بها ثلاثة مناخات تقريبا، وهي: المناخ شبه الصحراوي في الشمال، ومناخ شبه البحر المتوسط في منطقة جبل مرة الذي يصل ارتفاعه عشرة آلاف قدم فوق سطح البحر، وفي الجنوب والجنوب الغربي تنمو حشائش السافانا.[1]

يحترف معظم أهل دارفور الزراعة والرعي كحرفتين أساسيتين، ويتحرك معظم المواطنون بحيواناتهم في أراضي واسعة يتراوح مناخها من السافنا الغنية إلى المناخ الصحراوي، وتبعا لذلك تختلف درجات الغطاء النباتي، ويتفاوت توفر المياه باختلاف فصول السنة مع شحها عموما مما يتحتم معه حركة الرعاة في المنطقة طلبا للكلأ والماء. وتعتبر دارفور البوابة الغربية للسودان حيث توجد حدود مشتركة بينها وبين كل من الجماهيرية العربية الليبية، وجمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى اللتين لا توجد فواصل طبيعية بينهما وبين دارفور، وعليه ثمة حركة تواصل اجتماعي وثقافي واقتصادي بين مواطني دارفور وهذه المناطق الحدودية، الذين يمثلون امتدادا للمجموعات الإثنية والكيانات القبلية التي تعيش في الجانب الآخر من الحدود الدولية التي تم شطرها إبان فترة الاستعمار حينما جرى تقسيم القارة السمراء بين دول أوروبا المستعمرة في طاولة المفاوضات في مؤتمر برلين عام 1885، ينقسم إقليم دارفور إداريا منذ عام 1994 إلى ثلاث ولايات هي:[2]

أ . ولاية شمال دارفور: عاصمتها "الفاشر" ومساحتها مقدرة بـ 296.420 كلم^2 ، وتعتبر المدينة التاريخية والسياسية للإقليم كله، ويقطنها الإبالة الرحل وغالبيتهم من "الزغاوة" غير العرب.

ب . ولاية جنوب دارفور: عاصمتها "نيالا" وتبلغ مساحتها حوالي 127.300 كلم2، وهي تمثل المدينة التجارية والعمرانية، يقطنها البدو مربّي الإبل والأنعام والبقر، وسموا بـ "البقارة" العرب ، الذين امتزجوا إثنيا مع جيرانهم الأفارقة بعد مجيئهم في القرن الثامن عشر.

ج . ولاية غرب دارفور: عاصمتها "الجنينة" وهي مدينة تجارية بالقرب من الحدود التشادية، والتي تقع على جانبي الكتلة البركانية لـ"جبل مرة"، أين يعيش الزراعيون الأصليون غير العرب "الفور"، "المساليت"، "الداجور"، و "البارتيس".

[1] أرباب أحمد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 104، 105

[2] مستاك محمد لمين، **قضية دارفور و أبعادها الإقليمية و الدولية دراسة من 2003 إلى 2015**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2013)، ص 19.

ثانيا: واقع التنوع القبلي في إقليم دارفور

يبلغ عدد سكان إقليم دارفور بولاياته الثلاث حوالي 6 ملايين نسمة (2014)، منهم 53 % في الولايتين الشمالية والغربية و 47 % في الولاية الجنوبية لوحدها، والملاحظ أن متوسط الكثافة السكانية في الولاية الشمالية من دارفور متدني بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى، وسبب ذلك أن الولاية تضم مناطق صحراوية واسعة قليلة الأمطار.

وكما هو معلوم فعامل السكان يشكل العامل المحوري في جغرافية الدولة، والذي لا تتوقف قيمته عند حجمه المطلق فحسب، بل تتعداها للتفاعل مع العناصر الأخرى في مقومات الدولة، والتي تشكل توافر الموارد الطبيعية القادرة على تحقيق الاكتفاء الدعامة الفاعلة للاستقرار الجيوسياسي في أي إقليم. إذ أن نظرية ضغط السكان هي في الأساس رؤية إلى العوز أو الاكتفاء وبذلك فهي اقتصادية أكثر من كونها ديموغرافية.

وتشكل دارفور أنموذجا مصغرا للتعقد القبلي في السودان، ولاسيما ان توزيعها تمايز على نحو وثيق وفق التمايز الايكولوجي، الذي رسم خارطة تقسيم العمل لسكانه.

إن قبائل "التعايشة، الرزيقات، المبانية وبني هلبة"، وهم قبائل عربية تركزوا في القسم الشمالي من دارفور لمواءمة البيئة الطبيعية الاقتصادية لهم في ممارسة حرفتهم الأصلية المتمثلة برعي الإبل فضلا عن نشاط زراعي صغير تتركز عند منطقة ميدوب في الجزء الشمال الشرقي من شمال دارفور، وينتقل رعاة هذا القسم في فصل الصيف بحثا عن الماء والكلأ حول الأودية و الآبار إلى الأجزاء الوسطى والغربية والتي تكون مكتظة بالسكان اذ يمارس غالبيتهم الزراعة المستقرة، أما في وسط وغرب دارفور وعند جبال مرة فتتركز قبائل "الفور" غير العربية، وهي اكبر القبائل في الإقليم وقد سمي الإقليم باسمهم وهم سكان مستقرون يمارسون النشاط الزراعي فضلا عن التجارة ويعود هذا الاستقرار إلى غنى البنى الايكولوجية فيها، وعدم تأثرها بالتغيرات المناخية إلا بشكل طفيف. والى جانب قبائل "الفور" فان هنالك عدداً من القبائل الأخرى الأصغر حجما مثل "المساليت، البرتي، التاما، و التنجر" وهي قبائل غير عربية، استقرت منذ القدم في هذا الجزء من دارفور.[1]

[1] **المرجع نفسه**، ص 61.

أما الجزء الجنوبي من إقليم دارفور فيقطن فيه رعاة الأبقار والتي تشكل غالبية سكانها من القبائل العربية مثل "الرزيقات، الهبانية، بنى هلبة، التعايشه، المسيرية، الحوطية، الثعالبة، المسيرة و الفلاشة" وغيرها (ينظر الخريطة نفسها)، ويرتكز اقتصاد هذا الجزء على نحو رئيس على الرعي و على نحو خاص الأبقار لتوفر الغطاء النباتي الكثيف، إذ تسود الأنماط والقيم السلوكية الرعوية.[1]

ثالثا: المقومات الاقتصادية لإقليم دارفور

إن المساحة شاسعة والمناخات المتعددة جعلت الموارد في إقليم دارفور كثيرة و متنوعة، وجعلت القبائل ترغب بشدة في السيطرة على ما أمكن لها.

و عليه سنتطرق في هذا العنصر إلى الموارد الاقتصادية التي تزخر بها كل ولاية من الولايات الثلاث للإقليم: [2]

1- ولاية دارفور الشمالية: تعتبر الأكثر غنى فمواردها متنوعة زراعية إذ تتميز بأرضيها الخصبة و الشاسعة و حاصلاتها المتنوعة و تبلغ المساحة المزروعة 7,7 مليون نظرا لوجود كميات ضخمة من الماء إذ تتراوح التساقطات سنويا بين 100 و 600 مم، إضافة إلى المراعي و الغابات و الثروة الحيوانية التي تصل إلى حدود 12 مليون رأس من الأبقار و الإبل و الضأن...، و كذلك تعتبر الولاية غنية بالثروات المعدنية كالحديد و الرصاص و الكروم.

2- ولاية دارفور الغربية: تمتاز بزراعتها نظرا لكثرة سهوله و خصوبة تربتها و تتميز بمزارعها التي تظهر في شكل بساتين مع وجود ثروة حيوانية هامة تقدر بـ 4.5 مليون رأس و موارد مائية في الأودية و الأحواض مع غطاء غابي و نباتي متنوع به خشب ذو جودة عالية إضافة إلى المراعي الشاسعة.

[1] **نفس المرجع**، ص 63.

[2] إبراهيم قاسم درويش محمد البلاني، **الأبعاد الجغرافية السياسية للصّراع البيئي في دارفور**، مجلة الديالي، (العدد 65، 2015)، ص 64.

3- ولاية دارفور الجنوبية: تختص أيضا بالزراعة إذ تبلغ المساحات الممكن استغلالها 24 مليون فدان يزرع منها 6.6 مليون فدان إضافة إلى ثروتها الحيوانية 9.8مليون رأس من الماشية مع ثروات غابية و مائية و منجمية كبيرة إذ تتراوح التساقطات بين 200 و 1000 مم سنويا.

كل هذا الثراء للإقليم سبب النزاعات و صراعات بين القبائل فالكل يسعى إلى السيطرة و تملك، و هو ما ولد تناقضا بين الزراعي الراغب في التوسع أكثر لخصوبة الأرض و توفر المياه و بين الرعوي الذي يريد السيطرة على المنطقة لوفرة مائها و عشبها و غاباتها و أحراشها، خاصة بعد اختفاء المسارات الترحالية القديمة التي كانت من أهم عوامل الاستقرار و التعايش السلمي لكلا الطرفين المتنازعين.

المطلب الثاني :أسباب النزاع في دارفور

تعددت الأسباب المؤدية إلى النزاع في إقليم دارفور واختلفت. منها ما هو سياسي يتصل بالأوضاع الداخلية للإقليم ومنها ما هو خارجي يتعلق بالمؤامرة التي تحاك للسودان، واستكمالا لحلقات المؤامرة رأى البعض أن من بين الأسباب التي نتج عنها نزاع دارفور، أسباب اقتصادية تتعلق بوجود موارد اقتصادية هامة في إقليم دارفور مثل البترول واليورانيوم، فضلا عن موقعه الإستراتيجي الهام، و من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل أبرز أسباب نزاع دارفور.

أوّلا: الجفاف

في ثمانينات القرن الماضي كانت هناك موجة جفاف قاسية دامت أكثر من عشر سنوات، فتدهورت البيئة و شحت الموارد و تراجع تدخل المؤسسات المهتمة بالجوانب الاقتصادية في الإقليم التي بإمكانها المساعدة في مثل هذه الظروف، مما دفع السكان إلى التحرك و الهجرة من الشمال إلى جنوب الإقليم، و قد نزحت قبائل عدة منها: الزغاوة، البرقد، الميما...، و من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى نزاعات شديدة بين الوافدين و المستقرين فاشتد بذلك النزاع حول الماء أساسا، فتكتلت القبائل حسب إثنياتها (عرب عرب / أفارقة أفارقة) و نشأت التنظيمات المسلحة و تباينت غاياتها فبعضها للدفاع عن مصلحة القبيلة و أرضها و بعضها للسلب و نهب.[1]

[1] محمد حمدي، **الأسباب الإقتصادية و السياسية لأزمة دارفور**، *المجلة العربية لحقوق الإنسان*، تاريخ زيارة الموقع: 2016/05/07، الرّابط:
http://www.taqadoumiya/art/1068.html

ثانيا: مسألة المسارات

المسارات هي الطرق المتفق عليها أثناء الترحال حيث عمدت القبائل المستقرة و التي تعتمد على الزراعات إلى طمسها مما ولد صراعا بين الرحل والمستقرين.[1]

ثالثًا: الحروب الأهلية المجاورة : بالنظر إلى النزاع التي كانت تعيشها تشاد من نزاع سياسي و عسكري فإن ذلك انعكس سلبا على إقليم دارفور، فقد نزحت عدة قبائل تشادية إليه هربا من النزاع المسلح و من تردي الأوضاع الاقتصادية الأمر الذي زاد الضغط على الإقليم المضطرب أصلا و المنهار اقتصاديا الذي زادته حالة الجفاف سوءًا، ولقد كان للأزمة في تشاد دورا في انتشار الأسلحة في الإقليم مما سهل إمكانية التقاتل فنشأت حرب أهلية بين إخوة الإقليم و قد كان لغياب التنمية الناجعة و تدخل الدولة لتطوير الإقليم أثر بالغ السوء و دافعا اقتصاديا و سياسيا للتمرد على سلطة المركز، و يرى خليل إبراهيم زعيم "حركة العدالة و المساواة" الذي كان عضوا للمؤتمر الوطني الحاكم في السودان أن الإقليم مظلوم سياسيا و قد ظهر هذا في بيان الحركة الدارفورية الذي أكد على تحالف من سماهم بالمهمشين ضد السلطة، ويرى محمد أبو القاسم حاج محمد في كتابه "السودان المأزق التاريخي و آفاق المستقبل" أن أهداف الحركة الشعبية و المعارضة الجبالية في دارفور هو إنشاء حزام دائري حول مركز الوسط السوداني. و قد اشتكى السكان من تمييز الدولة ضدهم بسبب حرفهم اليدوية و أصوله الإفريقية ، وأن السياسيين في السلطة هم من الشمال و الوسط فقط و أن أهل الغرب(دارفور) مقصيون من الحكم رغم وجود بعض الدارفوريين في الحكم إلا أن ولاءهم للعاصمة و ليس للإقليم، و قد وصلت الحالة للفصائل المتمردة إلى المطالبة بالانفصال.

رابعًا: إنتشار السلاح

حيث أن دارفور أصبحت خلال العقود الأربعة الماضية ونتيجة لظروف خارجية وداخلية سوقًا رائجة للسلاح، وأصبحت تمتلكه كل القبائل وتستخدمه في الاحتكاكات التي تحدث بينها وتأتي سهولة الحصول على السلاح نتيجة لتواجده بكميات ضخمة، حيث تشير أصابع الاتهام إلى دور كلا من ليبيا وتشاد في توزيع السلاح على القبائل، وهذا الأمر دفع الحكومة لتسليح بعض الميلشيات العربية كي تدافع عن نفسها،

[1] جولي فؤاد، **دور التدخل الخارجي في تأزم مشكلة دارفور**، (دمشق: الأكاديمية السورية الدولية، 2010)، ص7.

في حين أن إسرائيل تقوم بزرع روح التمرد عن طريق شحنات أسلحة التي يتم تهريبها عبر تشاد واريتريا لتوصيلها لدارفور، من أجل تسليح المتمردين وإشعال الفتنة وحصد أكبر عدد من الأرواح البشرية. [1]

خامسًا: الأسباب السياسية الخارجية

تعددت الأسباب السياسية الدولية في نزاع دارفور، وتتمثل في الآتي:

1_تفكيك السودان وضرب وحدته بنزع ربعه الجنوبي (الذي رسمت معالمه إتفاقية نيفاشا)، ونزع خمسه الغربي في دارفور ووضعه تحت الوصاية الأمريكية بغطاء من الأمم المتحدة، ونزع شرقه (منطقة الحدود مع إثيوبيا وإريتريا)، بحيث تبقى دولة ضعيفة بلا موارد بترولية ومحاصرة وسهل قيادها، فمتمردي مؤتمر "الجاش" شرق السوادن – ولشرق السودان بنية قبلية شبيهة ببنية دارفور– يستعدون لتوسيع نطاق مواجهاتهم مع قوات الحكومة المركزية السودانية، خصوصا أن قادة تمرد البجا أجروا اتصالات مع خبراء أمريكيين لإطلاعهم على تفاصيل الأوضاع في منطقتهم بأن يتبنى الغرب قضيتهم.

2_ الأطماع الدولية في دارفور وما جاورها من دول، فبريطانيا وأمريكا عينهما على ثروات باطن الأرض التي أثبتت الدراسات البحثية توافرها بكميات مهولة وكبيرة، وفرنسا عينها على بترول الجارة تشاد، والذي بدأت بوادر الصراع حوله بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. كما يتمثل التدخل الأمريكي والقوى الأوربية في تصعيد مجلس الأمن للمشكلة وتحويلها إلى محكمة الجنايات الدولية.

3_ إن الدول التي تحيط بالإقليم من الناحية الغربية تشاد وإفريقيا الوسطى، تعرضت لموجة من عدم الاستقرار الأمني لفترات طويلة، مما اثر على استقرار الإقليم، بالإضافة إلي أن الحدود الجنوبية للإقليم نفسها كانت ميدانًا لحرب استمرت لأكثر من عشرين عامًا. [2]

سادسًا: أسباب إقتصادية

دارفور إقليم مساحته تفوق مساحة فرنسا، يمتد من شمال الغربي للسودان إلى جنوبها، و تختلف فيه المناخات و تتباين كتابين موارده الاقتصادية و طبيعة تركيبته السكانية إذ يعتبر إقليما متعدد القبائل تقطنه جملة من القبائل العربية و الإفريقية المتنازعة لاختلاف نمط عيشها، نزاع مرده الكلأ و الماء، نزاع بين الرحل و

[1] محمد حمدي، **مرجع سابق**.

[2] جولي فؤاد، **مرجع سابق**، ص8

المستقرين، نزاع بين الرعوي و الزراعي. الرعي و الزراعة نمطان اقتصاديان يميزان الإقليم و يحددان طبيعة نشاطه الاقتصادي، فالقبائل العربية تعتمد في نمط عيشها على الرعي و القبائل الإفريقية تعتمد على نمط زراعي بدائي.

إن هذه النزاعات شيء متأصل في الإقليم و ليس بشيء حديث أو عارض أو طارئ، وهو ما أنشأ أزمات عيش بين قبائل الإقليم تمثل في الرعي الجائر خارج الحدود المخصص لكل مرحال (القبائل الرحل) و حول زراعة الأرض عشوائيا و طرق المرور عبر هذه الأراضي، و كانت سبب نزاعات قاتلة تجبر الدولة على التدخل لحلها سلميا أو بالقوة.[1]

كما تعتبر دارفور أيضا إحدى المناطق المتأثرة بالتهميش وغياب التنمية المتوازنة في السودان، وقد نشأ هذا الوضع نتيجة اهتمام النخبة الحاكمة المتحيز لمنطقة السودان وادي النيل الأوسط الغنية نسبيا والتي ظلّت لسنوات عديدة تنعم بنصيب الأسد من مصادر الاستثمار العام والخاص على حساب بقيّة أنحاء البلاد. لذلك فإن الاقتصاد المحلّي لدارفور يعكس كل ملامح اقتصاد المناطق التي تعاني الاستغلال أكثر من غيرها، وهي المناطق التي تعاني أيضاً من المأزق المزدوج بأنها الأقل تنمية في أكثر البلدان تخلفا.

إن مثل هذا التوزيع غير العادل يعتبر أحد أكثر الملامح تجليا في الاقتصاد السوداني، وهو يعكس كما يقول الباحث غور (1987) فجوة تتسع باضطراب وعلى الدوام بين الأغنياء والفقراء، وبين المراكز الحضرية الغنية والمناطق الريفية المحرومة، وأكّد غور أنه بينما تتسع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة في العالم، فإن من الواضح أيضا أن الفجوة بين المناطق (الطبقات) الفقيرة والغنية داخل البلدان النامية تتسع أيضاً وبمعدلات أكبر.[2]

[1] السيد مصطفى أحمد أبو الخير، **أزمات السودان الداخلية و القانون الدولي المعاصر**، (القاهرة: إيتراك للنشر و التوزيع، ط1، 2006)، ص69.

[2] محمد حمدي، **مرجع سابق**

سابعًا: أسباب إجتماعية

ركزت وسائل الدعاية الغربية المغرضة على أن نزاع دارفور هو في حقيقته نزاع بين العرب والأفارقة، وقد نفت الحكومة السودانية ذلك وأكدت أن المناطق التي تشهد التمرد حاليا لا علاقة لها بمناطق العرب الموجودة جنوب دارفور.

فقد طالب رئيس حركة العدل والمساواة بحكومة قومية يرأسها جنوبي لرد الاعتبار لأهل الجنوب، وشكا من سيطرة الشمال على كافة المناصب والثورة في السودان.

وقد طالب البعض بجعل اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية في السودان، بل وشكوا من سيطرة اللغة العربية على السودان. بل طالب الآخر بجعل لغة الفور لغة رسمية في السودان وزعم أن اللغة العربية لم تعد عصر العولمة والتقنيات العالمية.

إن من شابه ذلك يريد أن يجعل اللغة الانجليزية أو لغة الفور هي اللغة الرسمية في السودان كما حدث في جنوب السودان حيث أصبحت اللغة الإنجليزية هي السائدة هناك، لذلك فإن نزاع دارفور يشترك فيه أسباب ومسببات عدة زكاها و غذّاها التدخل الصليبي، فخرج النزاع من نزاع عادي كان يحدث مرارا وتكرارا حتى تعود عليه أهل دارفور وكان يحل بحكمة ودراية شيوخ وحكماء وزعماء قبائل دارفور إلى نزاع مدول.[1]

المطلب الثالث : أطراف النزاع في دارفور

إن التراكمات المتتالية والمتعددة للأخطاء التي وقعت في إقليم دارفور، نتج عنها عدة تنظيمات عربية وافريقية، لتعبر عن مصالح، ومطالب جماعات معينة من الإقليم والتي وجدت الفرصة في الإطار الدولي لطرح مطالبها بأقصى صورة ممكنة، و إيجاد جسور للتواصل مع القوى الخارجية التي تسعي لتدويل النزاع، و لهذا خصصنا هذا المطلب لتبيان أهم الحركات التي تنشط في إقليم دار فور، والتي يقودنا التعرف عليها إلى تحديد طبيعة النزاع المسلح بإقليم دارفور.

[1] السيد مصطفى أحمد أبو الخير، **مرجع سابق**، ص ص 70، 71.

أولا: الأطراف المباشرة

تتمثل الأطراف المباشرة لنزاع دارفور فيما يلي:

1- الحكومة السودانية: وتقسم إلى ثلاث جبهات، وهي:[1]

أ) القوات المسلحة الحكومية:

يعتبر رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويمارس سلطاته عن طريق وزير الدفاع الذي يعين قائد القوات المسلحة ورئيس هيئة الأركان الذي يشكل نوابه الخمس (للعمليات، وللإمدادات، وللإدارة، وللتدريب، وللتوجيه المعنوي) لجنة رؤساء هيئة الأركان المشتركة أو فريق القيادة، وتعتبر القوات المسلحة الحكومية قوات تقليدية مهمتها الأمن الداخلي والحفاظ عليه .

ب) جهاز الأمن الوطني و المخابرات:

هي عبارة قوات نظامية قومية مهمتها رعاية امن السودان الداخلي والخارجي ورصد الوقائع وتحليلها، والتوصية بشأنها حسب الدستور، ويعتبر الجهاز وفق معلومات اللجنة احد أقوى الاجهزة في السودان، ويستمد هذا الجهاز ولايته من قانون قوات الامن الوطني لسنة 1999 (تعديل لسنة 2001).

ج) ميليشيات الحكومة (الجنجويد):

الجنجويد مجموعة من المقاتلين ذوى الأصول العربية ومعظمهم دار فوريين. تبنت الخرطوم بدءا من ربيع 2003 في أعقاب انتصارات متتالية لجيش تحرير السودان، إستراتيجية الأرض المحروقة والتي تعتمد بصورة أكثر ثقلا علي الجنجويد في استهداف السكان المدنيين ممن يشك في دعمهم للتمرد. تمثلت هذه الحملة في الأغلب في الهجمات على قرى الفور، المساليت و الزغاوة.

وتتحدد علاقة الحكومة بالجنجويد في ثلاثة فئات رئيسية :[2]

- الفئة الأولى: ميليشيات تنتسب للحكومة بشكل فضفاض فتتلقى منها أسلحتها و لوازمها الأخرى، ويعتقد أنها تعمل أساسا تحت عباءة التنظيم القبلي لكنها تشن هجماتها بإيعاز من الدولة، ومع ذلك فثمة شك في أنها تقوم أحيانا بعمليات نهب صغيرة لفائدتها هي.

[1] سليمان محمد خليل العناني، **أزمة دارفور بين السياسة و القانون الدولي الإنساني**، (الدوحة: مركز أمية للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، ط1، 2011)، ص11.

[2] **ثورة دارفور، أزمة السودان الجديدة**، (بروكسل: تقرير مجلة الأزمات الدولية، رقم 76)، 25 مارس 2004

– الفئة الثانية: ميليشيات بأبنية تنظيمية شبه عسكرية توازي القوات النظامية منها "القوة الضاربة" و"المجاهدون" و"الفرسان"، وقد يعمل بعضها تحت أمر ضباط الجيش النظامي، لكنها تخضع في الوقت نفسه إلى لكبار زعماء القبائل، و رغم أنها تعمل وفق تشكيل قيادي محدد لكنها تفتقر إلى تماما إلى الأسس القانونية.

– الفئة الثالثة: "قوات الدفاع الشعبي" و"مخابرات الحدود" وكلتاهما لهما أساس قانوني، وتحارب "قوات الدفاع الشعبي" إلى جانب القوات المسلحة النظامية.

وتوجد صلات بين هذه الفئات الثلاث، فقد تلقت لجنة التحقيق الدولية بشان دارفور إفادات مستقلة بان قوات الدفاع الشعبي توفر الزي الرسمي والأسلحة والذخائر والمال إلى الميليشيات القبلية العربية من الفئة الاولى. كما يجتمع زعماء هذه القبائل بانتظام مع المنسق المدني لـ"قوات الدفاع الشعبي" ويتولى المنسق نقل همومهم إلى "لجنة الأمن" في المحليات.

2- حركة تحرير السودان (جبهة تحرير دارفور سابقا):

ظهرت إلى العلن في نهاية فيفري 2003، وهي حركة ينتمي معظم أعضائها لفرع تور من قبيلة الزغاوة، وينحصر نشاط هذا التنظيم في مناطق دار زغاوة (أميرو، كرنوي، أبو قمرة والطينة)، ويتزعمه "منى أركو ماي"، و"عبد الله أبو بكر"، وهذه المجموعة بالذات بدأت بمطالب ذات طابع محلي دون أن تقرن ذلك بأية أبعاد أو مطالب سياسية، غير أن هذا الوضع تغير بشكل فجائي في اتجاه معاكس تماماً في الآونة الأخيرة و ذلك من وجهة نظر الحكومة ناتج عن تدخل عناصر من حزب المؤتمر الشعبي.

3- حركة العدل و المساواة:

وهي من فرع آخر من قبيلة الزغاوة، وتسمى (زغاوة كوبي)، وتتواجد في مناطق كلبس، و جرجيرة و طندباية على الشريط الحدودي مع تشاد، ويتزعمها د.خليل إبراهيم، ورغم أن هذه الحركة قد بدأت كفئة تسعى لتحقيق التنمية المتوازنة لإقليم دارفور إلا أنها جنحت لأغراض وغايات سياسية في الآونة الأخيرة بتبنيها الواضح لأطروحات المؤتمر الشعبي، كما نجحت هذه المجموعة في تحقيق تنسيق عسكري وسياسي مع المجموعة الأولى (حركة تحرير السودان)، حيث تتهمهما الحكومة بالعمل على تأجيج القتال، وترويع المواطنين، وتعريض حياتهم وممتلكاتهم للخطر من جهة، ومن جهة تسبب هذه الحركة في إفشال مفاوضات أنجمينا التي دارت

حول محاولة الوصول إلى حل لمشكلة الإقليم بطرحها لقضايا ومطالب لم تكن واردة أصلاً في اتفاق ابشي الموقع بتاريخ 3 سبتمبر 2003م بين الحكومة وحركة تحرير السودان. [1]

ثانيا: الأطراف غير المباشرة

تتمثل الأطراف غير المباشرة فيما يلي:

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

إتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفا عدائيا حاسما ضد الحكومة السودانية منذ اندلا ع النزاع في دارفور وتجسد هذا الموقف من خلال مجموعة من العقوبات والحملات التحريضية التي تأتي في مقدمتها تدويل نزاع دارفور من خلال إدراجها على جدول أعمال الأمم المتحدة، وإعطائها مساحة كبيرة من المناقشات ودعم وإصدار القرارات الدولية من خلال مجلس الامن ، إذ تم إصدار إحدى عشر قرارا منذ القرار الأول رقم 1556 الصادر في عام 2004 وحتى عام 2005 بشأن قضية دارفور، الذي يدور في إطار الحد من الإبادة الجماعية ضد سكان دارفور من قبل السلطة المركزية في الخرطوم والتدخل الأممي وإمكانية استخدام القوة.

إلا أن إيديولوجية الخطاب السياسي الأمريكي يرمي في حقيقته إلى أبعاد جيوبوليتكية: [2]

_الاحتكام بالجغرافيا السياسية الحيوية في العالم ومنها القارة الإفريقية التي تمثل السودان جزءاً مهما منها، لاحتوائها على كميات هائلة من النفط، اذ بلغ الاحتياطي المؤكد فيها 8. 7 مليار برميل عام 2010، وهو بهذا يحتل الرقم العشرين بين دول العالم من حيث احتياطي النفط.

_الأهمية الجيوستراتيجية لموقع السودان في الحرب الأمريكية على الإرهاب، اذ ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة القرن الإفريقي حيث توجد أكبر قاعدة أمريكية في جيبوتي. إلا إن الإستراتيجية الأمريكية وسعت من اعتباراتها الأمنية لتشمل منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وغرب إفريقيا، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

_إضعاف وتفتيت الدولة السودانية، من خلال فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية والتدخل الأممي، على نحو ساق الخرطوم إلى توقيع "إتفاقية نيفاشا" عام 2005، وإعلان دولة جنوب السودان، الذي امتد البعد

[1] سليمان محمد خليل العناني، **مرجع سابق**، ص ص 13، 14.

[2] Caussieu Alain, et autres, **crise du darfor : indice révélateur de la politique d'accroissement de puissance de la chine en afrique**, (France : nathan, decembre, 2007), p242.

الإستراتيجي لبزوغها إلى ما وراء التأثير على الأمن القومي السوداني الشمالي والمصري في إبعاد الصين من المنافسة على النفط السوداني، لاسيما أن نسبة 91 % من الإنتاج كان يأتي من الجنوب قبل الاستقلال.

_التخطيط لربط نفط دارفور مع خط تشاد كاميرون الذي يتم تصديره عبر ميناء كريبي على المحيط الأطلسي والذي يشكل بديلا عن النفط الشرق الأوسط عند الأزمات فضلا عن تقليل تكاليف النقل، ويمول البنك الدولي هذا المشروع الذي تديره أحدى أكبر الشركات الأمريكية وهي "أكسون موبيل".

2- الصين:

يأتي اهتمام الصين بقضية دارفور نتيجة للشراكة النفطية المتميزة لها مع السودان، إذ حصلت مؤسسة النفط الوطنية الصينية على حق الاستكشاف النفطي في عدة مناطق مهمة من السودان عام 1995. وبعد قطع واشنطن لعلاقاتها مع الخرطوم عام 1997 أسرعت بكين إلى ملء ذلك الفراغ، وعملت على توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الخرطوم على نحو بلغت نسبة الاستثمار الصيني في القطاع النفطي السوداني ما يقارب عن 40 % من أسهم شركة بترول النيل الأعظم السودانية، فضلا عن حصة الشركة الصينية من النفط حوالي 150 ألف برميل يوميا ،ويغطي مشروع الصيني المشترك مساحة تصل إلى خمسين ألف ميل مربع في الجنوب ويؤمن النفط السوداني حوالي 8% من الاحتياجات النفطية الصينية.

وقد أكدت بكين أنها تقف بوجه أية عقوبات تفرض على الخرطوم وحتى لو استدعى استخدام حق الفيتو وهذا ما حدث في القرار الأممي 1564 عام 2004، الذي نص على تطبيق البند السابع وهو ما يتيح استخدام القوة ضد الخرطوم، إلا أن وقوف الصين وروسيا عمل على تغيير صيغته.

لذا تمثل مواقف بكين من أزمة دارفور مصالحها الحيوية الاقتصادية مع السودان، وفي إطار توجهاتها الجيوستراتيجية في التنافس والحصول على الطاقة في إفريقيا. [1]

3- فرنسا:

يعود إهتمام فرنسا بقضية دارفور إلى ارتباطها التاريخي والسياسي بالمنطقة الإفريقية، ولاسيما إن دارفور تشمل الرقعة الجغرافية الفاصلة بين مصالح المستعمرات الإنجلوسكسونية والفرانكفونية (تشاد، إفريفيا الوسطى، النيجر والكاميرون)، كما تشكل فرنسا الشريك الاقتصادي الثاني للسودان في شرق إفريقيا والمستثمر الخامس فيها بعد الدول الآسيوية.

[1] إبراهيم قاسم درويش محمد البلاني، **مرجع سابق**، ص ص 72، 73

لذا فان الرؤيا الفرنسية في أحداث دارفور جاءت في صنع توازنات ما بين الحكومة ومطالبات المعارضة في دارفور، من خلال دعم الجهات الإقليمية ومنها الاتحاد الإفريقي والدول العربية في حل النزاع إلى جانب رفض قتل المدنيين و انتشار السلاح بين الميليشيات.

ويأتي التوجه الفرنسي للمحافظة على مصالحها مع الحكومة السودانية التي ترتبط بعلاقات اقتصادية متينة. كما تحاول مقاومة النفوذ الأمريكي ومراقبته في دول غرب إفريقيا، فضلا عن المحافظة على النظام التشادي والنظام القائم في إفريقيا الوسطى نظرا إلى وجودها التاريخي فيهما على المستويين الاقتصادي والثقافي. و تمثل دارفور جوارهما الجغرافي اللتين تتأثران بنتائج النزاع فيها.[1]

4- إسرائيل:

للحديث عن التدخل الاسرائيلي تجدر الاشارة – وإن لم يكن واضحًا للعيان– إلى الوجود الإسرائيلي الدبلوماسي الكثيف في القارة الإفريقية، خاصة الدول المجاورة للسودان، وحاليًا تقول المعلومات أن عدد الدبلوماسيين الإسرائيليين المنتشرين في العالم يبلغ حوالي 2000 منهم 1000 في إفريقيا وحدها، وبكلمات أخرى فإن نصف الدبلوماسية الإسرائيلية منهمكة في بناء الروابط الإسرائيلية – الإفريقية، وتقول التحليلات أن تل أبيب ظلت تعاني من موقف الدبلوماسية الإفريقية المعادي لها، والذي وصل إلى أشده عندما قطعت كل الدول الإفريقية علاقاتها مع إسرائيل بعد حرب 1983 وإعلان الأفارقة أن قارتهم خالية من الوجود الإسرائيلي وأسلحة الدمار الشامل، ولم تستطع إسرائيل العودة إلى إفريقيا إلا بعد توقيع الرئيس السادات اتفاق كامب ديفيد ومجيء السفارة الإسرائيلية إلى القاهرة، حينها أعلن وزير الخارجية المصري بطرس غالي أن إسرائيل لم تعد تحتل أراضي إفريقية بعد استعادة سيناء، يأتي اهتمام اسرائيل بالسودان كما أعترف "آفي ديختر" وزير الأمن الداخلي صراحة بتدخلهم فى شؤونه في الجنوب ثم في دارفور لمنع تحقيق الاستقرار فيه حتى لا تسخر موارده الوفيرة للأمة العربية، وذلك رغم أن السودان لا يجاورهم، ولا يشارك في القضية الفلسطينية إلا بقدر محدود حتى نهاية الثمانينات. [2]

[1] **نفس المرجع**، ص74.

[2] آفي ديختر، **أبعاد الحركة الإستراتيجية الإسرائيلية القادمة في البيئة الإقليمية**، محاضرة خاصة ألقاها وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي في معهد أبحاث الأمن القومي، 4 سبتمبر 2008.

المطلب الرابع: الآثار المترتبة عن النزاع في دارفور

لم تتوقف التأثيرات الناجمة عن تصاعد حدة النزاع في دارفور عند مستوى معين، وإنما تجاوز العديد من المستويات الداخلية والخارجية، والتي انعكست تأثيراتها السلبية جميعا على الدولة السودانية بأسرها خصوصا في ظل التصعيد الدولي للنزاع من جانب بعض الدول الفاعلة في المجتمع الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا وفرنسا.وفي إطار التوضيح لتلك الآثار يمكن التركيز على العناصر التالية:

أولا: تدهور الأوضاع الأمنية في إقليم دارفور

يفترض هذا السيناريو تصاعُد العمل المسلَّح، في شكل حرب العصابات، أو الزّحف على مركز السلطة، بهدف ممارسة ضغوط متواصلة، جنبا إلى جنب مع جهود المعارضة السلمية، التي تقوم بها بقية القوى السياسية السودانية، من أجل إسقاط النظام في الخرطوم، ومع ذلك لا يمكن للنضال المسلح أن يحقق هدفه المتمثل في الإطاحة بالنظام بدون دعمٍ سياسيٍ من كل القوى السياسية العازمة على التغيير، بما في ذلك الإسلاميين بمختلف أطيافهم. يفترض إسقاط النظام، من واقع التجربة السودانية في 1964 و1985، توافق وإجماع كل القوى السياسيَة. في كلا التجربتين، بارك الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة الانتفاضة الشعبية، بينما كان ''الإسلاميون''، بمختلف أطيافهم، من ضمن القوى والجموع التي خرجت للشوارع، منددة بالنظام العسكري ومنادية بسقوطه، ولو في مراحل مختلفة من عملية الثورة.

على الصعيد العسكري، بالرغم من قرار بعض الشخصيات المعارضة للانضمام إلى الجبهة الثورية السودانية، لا يبدو أنه قد أتى بقيمة مضافة، أو غير صورة الجبهة في أعين كثير من الناس، إذ لا يزال ينظر إليها كمنبر حصري للمهمشين على أساس قبلي و إثني، أي أنه يعبر عن ''متلازمة الجنوب الجديد''. في حين تدعو الجبهة كل القوى السياسية السودانية للانضمام إلى صفوفها، و''رفض مسار التسوية السياسية الجزئية مع نظام حزب المؤتمر الوطني، واعتماد نهج شامل لتغيير النظام في مركز السلطة بالخرطوم''، [1] ولكن، في ظل الوضع السياسي الراهن، لا يوجد توافق في الآراء بين القوى السياسية السودانية على هدف ''إسقاط النظام'' من خلال العمل المسلَح، من جهة، وافتقار الجبهة الثورية لوضوح الرؤية والنهج بشأن التعامل والتحاوُر مع هذه القوى في ضوء الاختلاف في الرأي حول طرق التغيير، من جهة أخرى، وبغضِ النظر عن إعلان الجبهة الثوريَة التزامها بتكامل النضال المسلَح مع العمل السياسي والمدني، إلا أنه منذ أيام التجمع الوطني الديمقراطي،

[1] الواثق كمير، **تفكّك الدولة السودانية: السيناريو الأكثر ترجيحًا**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/04/25، الرّابط:
http://www.sudaress.net/4579

ظل هذا التكامل مجرد شعار وهدف بعيد المنال. كما أنه يفتقر إلى المنهجية الواقعية، أو آلية للتنفيذ على أرض الواقع.

فبإستثناء التصريحات المعممة عن ضرورة التعامل مع القوى السياسية المعارضة، لم يتم تحديد آليات بعينها لهذا الغرض، أو تحقيق نتائج ملموسة حتى الآن. فعلى الرغم من أن التوقيع المتعجل على ''ميثاق الفجر الجديد'' بين الجبهة الثورية وقوى الإجماع الوطني حيث يمثل خطوة متقدمة نحو الاتفاق على برنامج سياسي مشترك للمعارضة، إلاّ أن هذه الخطوة فشلت في تقديم الدعم السياسي اللازم للعمل المسلح، والذي سبق أن وفَرته معظم القوى السياسية تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي، للجيش الشعبي لتحرير السودان والمقاومة المسلحة بشكل عام، في التسعينات من القرن المنصرم، وعلاوة على ذلك، فمباشرة بعد حفل التوقيع على الميثاق، أعلنت الهيئة العامة لتحالف قوى الإجماع الوطني، والأطراف المكونة للتحالف، كل على حدا، تحفظها أو اعتراضها على بعض البنود والقضايا الأساسية المضمنة في الميثاق، داعية إلى المراجعة الشاملة والتدقيق في الوثيقة. وتشمل هذه المواضيع: العلاقة بين الدين والدولة، وهياكل الحكم المقترحة، واستبدال القوات المسلحة السودانية بجيش جديد؛ ومع ذلك، فإن عدم الوضوح في تحديد هدف "إسقاط النظام"، في ظلِ تصاعد العمل المسلح ، مع غياب التوافُق والرؤية المشتركة للقوى السياسية المعارضة، يحمل مؤشرات تنذر بتفتت السودان. فلا توجد بالبلاد مؤسسة واحدة شرعية ومتماسكة، ربما باستثناء القوات المسلحة السودانية، (على الرغم من المحاولات المستمرة للجبهة الإسلامية والمؤتمر الوطني لتسييسها وطمس هويتها الوطنية)، بمقدورها إدارة عملية انتقالٍ سلمي للسلطة. في الواقع، لا يمكن أن نتجاهل أو نقلل من شأن الدور الفعال والمحوري للجيش السوداني في الانتفاضتين الشعبيتين في 1964 و1985، كما أثبت الإعلان الرسمي أنّ القوات المسلحة خلافا لاعتقاد بعض الأوساط لا تزال على درجة عالية من الحس الوطني وتستجيب لدعوات الإصلاح السياسي، وإن جاءت من الإسلاميين أنفسهم، بما في ذلك تعزيز الديمقراطية وإصلاحات جذرية في بنية النظام السياسي، وإعادة تعريف العلاقة بين الحزب الحاكم ومؤسسات الدولة، ومكافحة الفساد، ومشاركة جميع القوى السياسية في عملية شفافة وتوافقية لصياغة الدستور، تنتهي بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة. [1]

[1] **المرجع نفسه**

ثانيا: ضخامة عدد القتلى في نزاع دارفور

عندما أعلن مسئول كبير في الأمم المتحدة هذا الأسبوع تقديرات لعدد قتلى النزاع في دارفور، وقال انه بلغ 300 ألف شخص، انطلق النقاش حول دقة هذا النوع من الإحصاءات، وقال جون هولمز منسق مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، "إن دراسة أجريت في عام 2006 أشارت إلى مقتل 200 ألف شخص بسبب تداعيات النزاع، وهذا الرقم ينبغي أن يكون أعلى الآن، وربما بنسبة 50% "، ويشمل هذا المجموع الضحايا الذين سقطوا أثناء المعارك، وكذلك بسبب تداعيات النزاع، مثل المجاعة والأمراض خلال 5 أعوام من النزاع في هذه المنطقة غرب السودان، وكانت التقديرات الأولى البالغة 200 ألف قتيل مبنية على أساس دراسة لمنظمة الصحة العالمية، وقال هولمز: "نحن اليوم على بعد سنتين من تلك التقديرات، وبالتالي فانه من المعقول القول أن الحصيلة لم تعد 200 ألف وإنما أكثر من ذلك".

ورأى "إريك ريفز"، وهو أستاذ جامعي سوداني في "معهد سميث" في نورثامبتون، أن الرقم الذي أعطاه جون هولمز متحفظ جدا، وقدم من جهته رقم 500 ألف على أساس معطيات قدمها "تحالف العدالة الدولية"، وتقول أن أكثر من 280 ألف شخص قتلوا في نهاية عام 2013 بسبب العنف.

من جهته، وصف السفير السوداني لدى الأمم المتحدة عبد المحمود محمد تقديرات جون هولمز بأنها غير موضوعية، وقال: " وفقا لحساباتنا الخاصة، فإن عدد القتلى لا يتجاوز عشرة ألاف "، موضحا أن هذا الرقم لا يشمل الوفيات الناجمة عن أعمال العنف. وتابع: " لا توجد أوبئة ولا مجاعة في دارفور".

وتعتبر محاولة تقييم الوفيات في دارفور عمل شاق للعمال الإنسانيين الموجودين في المكان، الذين يواجهون ممارسات تخويف ومضايقة من جانب السلطات السودانية. وفي هذا الإطار، سأل بعض الخبراء عن مصداقية بعض المنظمات الناشطة من اجل قضية دارفور، متهمين بعضها بتضخيم الأرقام لحشد المزيد من الدعم من الرأي العام. [1]

وفي مقال نشرته صحيفة " فايننشال تايمز " في عام 2005، حذرت ديبراتي غوها سابير المسئولة في مركز الأبحاث حول الأوبئة والكوارث والمتخصصة في أمراض الجلد في" جامعة لوفان " الكاثوليكية في بروكسل، من " أرقام مؤثرة لا تساعد قضية دارفور". وكانت العالمة تشير خصوصا إلى 400 ألف قتيل أعلن عنهم اريك ريفز و" تحالف العدالة الدولية " في تلك الفترة.

[1] **تقييم عدد ضحايا النزاع في دارفور يشكّل موضوعًا للنقاش في الأمم المتّحدة**، جريدة العرب الدولية، (العدد 10744، نيويورك، 20 أفريل 2008)، ص27.

ويشير " مركز الأبحاث حول الأوبئة والكوارث "، الذي يعمل مع " منظمة الصحة العالمية "، ويعتبر بمثابة مرجع في موضوع عدد الضحايا في دارفور، إلى أن رقم 200 ألف قتيل يستند إلى إحصاء منظمة الصحة في عام 2004، الذي كان يدل على عشرة ألاف قتيل في الشهر عندما كانت المعارك على أشدها.

وقال أوليفييه ديغوم الباحث في "مركز الأبحاث حول الأوبئة والكوارث ": "في عام 2005، قدرنا عدد القتلى في دارفور بـ 125 ألفا، بينهم 25% في أعمال عنف للفترة 2003- 2005" . وأضاف: "قدرت الأمم المتحدة عدد قتلى النزاع للفترة نفسها بـ 200 ألف".

وأوضحت غوها سابير لوكالة الصحافة الفرنسية: "لا شك أن هناك الكثير من القتلى في دارفور منذ عام 2005، بالإضافة إلى أن الخدمات الصحية الأساسية لا تعمل، والأطفال لا يتلقون اللقاحات ولا يتمتعون بتغذية جيدة، والجفاف مشكلة كبرى، وهناك الهجمات المسلحة ضد مدنيين".

ثالثا: زيادة عدد اللاجئين

منذ بداية النزاع في دارفور، وحالة حقوق الإنسان في الإقليم لا تزال متدهورة، لا يزال المدنيين يتحملون وطأة انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، من جانب القوات الحكومية و الميليشيات الموالية للحكومة وجماعات المعارضة المسلحة، إن تفشى انعدام الأمن في المنطقة خلق موجة نزوح واسعة النطاق و حالة إنسانية متدهورة، في العام 2013 وحده أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أعمال العنف في أنحاء دارفور تسببت في نزوح أكثر من 460 ألف شخص، نظرا لاستمرار القتال بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة على مر السنين، بما في ذلك استخدام القصف العشوائي من قبل القوات المسلحة السودانية و هجمات برية من قبل الطرفين في المناطق المدنية، ولا سيما في شمال وشرق وجنوب دارفور، كما أن تدهور الاقتصاد في عام 2012 و 2013 أدى إلى تصاعد القتال بين القبائل العربية المختلفة حول الأراضي والموارد في كل من شمال و وسط وجنوب دارفور. [1]

وأشار الأمين العام للأمم المتحدة **بان كي مون** في تقريره إلى مجلس الأمن في يوليو عام 2013، أن المصدر الرئيسي لانعدام الأمن الذي يؤثر على العديد من المناطق المختلفة في دارفور ناتج عن العنف القبلي، حيث نزح داخليا حوالي 300 ألف شخص خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2013، وهو أكثر من معدل نزوح السنتين السابقتين، حيث زاد بشكل كبير بسبب القتال بين القبائل العربية في شمال و وسط

[1] محمد حسين، و يخت عثمان، **أثر العنف القبلي على المدنيّين في وسط دارفور**، صحيفة الراكوبة، (السّودان: 23 مارس 2014)، ص09.

دارفور، ويوثق هذا التقرير تأثير العنف القبلي على المدنيين الذين يعيشون في وسط دارفور أبان القتال الذي بدأ في أبريل 2013، و يسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين، ويوثق التحديات الإنسانية و تحديات الحماية التي تواجههم في مخيمات اللاجئين في تشاد.

وجدت منظمة العفو الدولية أن المدنيين في وسط دارفور استهدفوا عمدا وتعرضوا لعمليات قتل غير قانونية وإطلاق النار و النهب خلال القتال بين القبائل، ولقد شاركت عناصر من القوات شبه العسكرية الحكومية والميليشيات المسلحة الأخرى في القتال ولا سيما في هجمات واسعة النطاق ضد المدنيين بوسط دارفور؛ كما وجدت المنظمة أيضا أن حكومة السودان قد فشلت في حماية المدنيين في المناطق المتضررة من النزاع، وفشلت في ممارسة الرقابة على أعضاء القوات شبه العسكرية الذين شاركوا في الهجمات، على الرغم من تنفيذها تدابير سهلت من مهمة وسطاء السلام.

المبحث الثاني: الجهود المبذولة لإدارة النزاع في دارفور

إن النزاع في صورته الراهنة اقترن بالتوجهات الخارجية، فقد أخذ اتجاها آخر مع إصرار العديد من القوى المحلية والإقليمية والدولية على توصيف وضع النزاع على أنه يمثل مشكلة إنسانية، ومن ثم فقد كان من الصعب الركون إلى الجهود والأساليب التقليدية من اجل إدارة هذا النزاع كما كان يحدث من قبل، وإن حاول النظام الحاكم في السودان القيام بذلك في إطار الجهود الوطنية المبذولة في هذا الشأن، ولما كان من العسير تحقيق ذلك، فقد أصبح الأمر موكولا للعديد من الأطراف والقوى الإقليمية والدولية للسعي لإيجاد تسوية مناسبة. ومن هنا سنتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: الإجراءات الحكومية لإحتواء النزاع في دارفور

قامت الحكومة السودانية بتسليم الإدارة الأمريكية حزمة من المقترحات لحل مشكلة دارفور، وأوضحت السودان أن المقترحات التي قدمتها شرحت العقبات المحيطة بالمشكلة، وما هو مطلوب من المجتمع الدولي حتى تتمكن الحكومة من تنفيذ خططها لمعالجة الأوضاع، وأن على الإدارة الأمريكية بذل المزيد من الجهد لإلزام حاملي السلاح بوقف إطلاق النار. كما أكد السودان حرص الحكومة وجديتها في إيجاد حل سلمي لمشكلة دارفور، وتأمين إيصال المساعدات الإنسانية والاحتياجات الضرورية للمواطنين، وعندما تفجر نزاع دارفور بادرت الحكومة باتخاذ العديد من الخطوات في الجانب السياسي، وقد شمل ذلك ما يلي:[1]

[1] راغب السرجاني، موقف الأطراف الفاعلة من أزمة دارفور، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/04/28، الرّابط:
http://www.islamstory.com/ar/1235

– تشكيل آلية تنسيقية بين الولايات الثلاثة، ووفرت لها الإمكانيات اللازمة، لبسط الأمن وهيبة الدولة، والتي بدأت منذ العام 2001م، واشتركت فيها قوات الشرطة والقوات المسلحة.

– إنعقاد ملتقى الفاشر الذي حضره حوالي 500 شخص من القياديين والدستوريين وزعماء الإدارة الأهلية من أبناء دارفور ومن كل أنحاء السودان.

– قام وفد كبير من قيادات المؤتمر الوطني بزيارة لولايات دارفور الكبرى، والذي اجتمع بكافة الفعاليات السياسية والاجتماعية، لحث الجميع على التعايش السلمي بين قبائل المنطقة.

وعموما يمكن القول أن الحكومة السودانية قد بذلت منذ تفجر النزاع في إقليم دافور العديد من الجهود الوطنية، لوقف النزاع هناك والسعي لإيجاد حل مناسب، ويمكن الإشارة إلى ذلك فيما يلي: [1]

– أرسلت الحكومة المواد إغاثة إلى دارفور و ألغت الإجراءات الإدارية و القانونية و الفنية التي تؤدي إلى إعاقة تدفّق الغوث الإنساني ، كما تم السماح لكل منظمات الإغاثة بالدخول إلى دارفور دون تعطيل و شمل ذلك اختصار الإجراءات و زمن الحصول على التأشيرات .

– في سبيل توفير الحماية لمعسكرات النازحين نشرت الحكومة قوات من الشرطة تزيد على 9000 شرطي هذا إلى جانب إعادة فتح النيابات التي دمرها المتمردون و أضافت نيابات جديدة لتباشر مهامها ، كما شرعت المحاكم في محاكمة كل من تم القبض عليه من المتهمين بانتهاك حقوق المواطنين .

– إنطلاقاً من حرصها على التعاون مع المجتمع الدولي وقّعت الحكومة على بيان مشترك مع الأمين العام للأمم المتحدة يشمل حزمة من الإجراءات لمعالجة الأوضاع في دارفور و تم تشكيل آلية مشتركة برئاسة السيد وزير الخارجية و رئاسة السيد يان برونك الممثل الشخصي للأمين العام تضطلع بمتابعة تنفيذ البيان المشترك .

– رحّبت الحكومة السودانية بدور الاتحاد الإفريقي لحل النزاع في دارفور و إشرافه على كل المفاوضات التي جرت مع حاملي السلاح، كما رحّبت الحكومة بالمراقبين الذين أرسلهم الاتحاد الإفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار في إقليم دارفور.

– قام رئيس الجمهورية خلال شهر أفريل 2004 بزيارتين لإقليم دارفور للاطمئنان على استتباب الأمن و لمتابعة تنفيذ مشروعات التنمية و الاستقرار و الاطمئنان على وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين في الإقليم . كما قام وفد برئاسة وزير خارجية جمهورية السودان بزيارة لدارفور في 8 أفريل 2004 برفقة سفراء

[1] السيد عبد الحافظ إبراهيم، دراسة ميدانية في إقليم دارفور، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/04/28، الرّابط:
http://www.sudaneseonnilne/archive/1234

الولايات المتحدة ، فرنسا ، الاتحاد الأوربي و مديري مكاتب وكالات الأمم المتحدة المخصصة كاليونيسيف ، منظمة الصحة العالمية ، برنامج الغذاء العالمي و مراسلي وكالات ألأنباء الكبرى مثل رويتر ، هيئة الإذاعة البريطانية ، قناة العربية، مديرو المنظمات العالمية غير الحكومية، و هذا يؤكد أن ليس للحكومة ما تُخفيه .

– قام السيد كوفي أنان ، الأمين العام للأمم المتحدة، و السيد "كولن باول" ، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بزيارة للخرطوم و دارفور أواخر شهر جوان 2004 ، حيث زارا معسكرات النازحين، و قد صرّحا عقب الزيارة بأن ما رأوه لا يدل إطلاقاً على وجود عمليات إبادة جماعية و أنه لا يمكن تشبيه ما يحدث في دارفور بما حدث في رواندا عام 1994م .

– كوّنت الدولة لجنة لتقصّي الحقائق من كبار رجال القضاء برئاسة الحاج يوسف ، رئيس القضاء السابق و أعضاء من المحكمة العليا .

– سمحت الحكومة للجنة مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الإفريقي و البالغ عدد أفرادها (118) فرداً بمباشرة أعمالها و القيام بالعديد من التسهيلات في سبيل ذلك.

– سمحت الحكومة لقوة حماية المراقبين البالغ عددها (300) جندي بمباشرة عملها، و وافقت على زيادة أفراد هذه القوة بطلب من الاتحاد الإفريقي.

– وافقت الحكومة على وجود تمثيل للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بكل ولاية من ولايات دارفور هذا فضلاً عن رئاستهم بالخرطوم .

– سهّلت الدولة مهمة الإعلام الخارجي حيث زار البلاد حوالي (209) صحفياً أجنبياً ينتمون إلى مؤسسات إعلامية إفريقية و آسيوية و أمريكية و عربية و أوربية.

– تم تقديم العديد من المتهمين بالتورّط في أحداث دارفور إلى المحاكم حيث وصل العدد إلى (200) شخص بينهم بعض منسوبي الشرطة .

– إمتثلت حكومة السودان لقراري مجلس الأمن بالرقم (1556) و (1564) و شرعت في الإيفاء بكافة متطلبات القرارين و ما تلا ذلك من اتفاقات مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة. [1]

– عقدت حكومة السودان في إطار سعيها لاحتواء النّزاع و رتق النسيج الاجتماعي مؤتمراً للإدارة الأهلية في أوت 2004م .

[1] **المرجع نفسه**

- أوقفت الدولة كافة العمليات العسكرية منذ اتفاق انجمينا في أفريل 2004م رغم خروقات المتمردين المتعددة، و في الوقت الراهن جرت عملية إعادة انتشار للقوات المسلحة بحيث لا تكون على اتصالٍ مباشر بمعسكرات النازحين .

- تم تحديد مناطق آمنة بولايات دارفور بالاتفاق مع الأمم المتحدة و إلتزمت الدولة بتأمينها.

المطلب الثاني : إدارة نزاع دارفور وفق منظور الإتحاد الإفريقي

لقد كان الإتحاد الإفريقي مهتما بما يجري في دارفور، وذلك من خلال متابعة المفاوضات التي تجرى حول نزاع دارفور، برعاية بعض الدول الإفريقية التي في مقدمتها تشاد،إلاّ أنه لم يرغب في التدخل في بادئ الأمر حتى تأزم الوضع، وبدأ الاتحاد الإفريقي يستعد لخوض أولى تجاربه في فض النزاعات الإفريقية، وثار جدل حول التدخل الدولي أو التدخل الإفريقي، لمراقبة وقف إطلاق النار وحماية المدنين في دارفور، الذي و وجه بالرفض من قبل الحكومة السودانية .

إلاّ أن الضغوط المتوالية على الحكومة جعلها توافق على تدخل الاتحاد الإفريقي، وصادق البرلمان السوداني على إتفاقية دخول القوات الإفريقية، حسب ما جاء في البروتوكول الصادر عن مجلس السلم والأمن الإفريقي. ولإدراك أهمية دور الاتحاد الإفريقي في تعامله مع النزاع بكل خصوصيته، يجب التطرق إلى الإجراءات التي أقدم عليها، والتي تتمثل في رعاية المفاوضات و إرساله بعثة إلى الإقليم، والمشاركة مع القوات الأممية.

أولا: رعاية المفاوضات بين الأطراف المتنازعة

لقد كان للإتحاد الإفريقي دورا كبيرا في خلق مناخ للتفاوض ما بين الحركات المسلحة والحكومة السودانية، حيث عقدت عدة جولات مفاوضات مع حركتي التمرد بدارفور على النحو التالي: [1]

أ- مفاوضات ابشي في العام 2003، و تمخّض عنها اتفاق وقف إطلاق النار و الذي انهار مع بداية تطبيقه .

ب- مفاوضات أنجمينا في أفريل 2004، و التي تمخّض عنها اتفاق أنجمينا بوقف إطلاق النار بتاريخ 8 أفريل 2004، و الذي خرقه المتمردون أكثر من (144) مرة و رغم ذلك فقد صمد حتى الآن .

ج- جولة مفاوضات أديس أبابا في جويلية 2004، برعاية الاتحاد الإفريقي و التي فشلت لعدم وصول وفد المتمردين المفاوض .

[1] شافعي بدر حسن، **السودان و دول الجوار علاقات المد و الجزر**، السياسة الدولية، (القاهرة: العدد 175، 2009)، ص63.

د- جولة مفاوضات أبوجا التي بدأت بمدينة أبوجا في 23 أوت 2004، بداية متعثرة تحت رعاية الاتحاد الإفريقي و لم تفضي حتى الآن إلى نتائج إيجابية تلامس الواقع في دارفور.

إنّ دور الإتّحاد الإفريقي يعدُّ كبيرًا في خلق مناخ للتفاوض ما بين الحركات المسلحة والحكومة السودانية التي أجرت المحادثات والمفاوضات لأول مرة مع حاملي السلاح، في مدنية ابشي الحدودية التشادية في 3 سبتمبر 2003، أفضت إلى اتفاق وقف إطلاق النار بواسطة الرعاية التشادية، حيث كانت هذه المرة الأولى التي تتعامل فيها الحكومة السودانية سياسيا مع الحركات المسلحة في دارفور، إلاّ أن هذا الاتفاق لم ينفذ، وبعده مباشرة أقيمت محادثات عامة بمدينة أنجمينا بتشاد في 6 ديسمبر 2003، طالب فيها حاملوا السلاح بالحكم الذاتي لدار فور، وحصة من عائدات البترول قدرها 13 % والاحتفاظ بجيش تحرير السودان تابع لها وهذا ما أدى إلى فشل المفاوضات مرة أخرى، واستئناف محادثات السلام في أنجمينا في أفريل 2004 لكنها فشلت.

كذلك كان الاتحاد الإفريقي حاضرا في كل المفاوضات وحل محل تشاد باعتباره منظمة إقليمية إفريقية وتولى ملف دارفور رسميا، ورعى المفاوضات الجارية بين الأطراف بدءا بالجولة الأولى في أبوجا عاصمة نيجيريا في أوت 2004، والجولة الثانية في أكتوبر2004 وفي جويلية 2005، ثم توالت مفاوضات برعاية إفريقية ودولية حتى تم توقيع اتفاق **أبوجا** للسلام في 05 ماي 2006، وأثناء هذا الاتفاق قدم فريق الوساطة للاتحاد الإفريقي لأطراف النزاع في الإقليم مشروع اتفاق شامل بتاريخ 25 أفريل 2006 يرمي إلى إعادة السلام للإقليم، وأعطى الاتحاد لأطراف النزاع مهلة تنتهي بتاريخ 30 أفريل 2006 للتوصل إلى الاتفاق، وخاطب سالم أحمد سالم كبير وسطاء الاتحاد الإفريقي قائلا : "يشرفني هذا النهار تقديم مشروع اتفاق السلام في دارفور للأطراف، وأنا أضعه أمامكم كضيف، دقت ساعة القرار لم يعد هنالك مجال للمماطلة، إن أنظار العالم تتوجه إليكم كما تتوجه إليكم أيضا أنظار شعب دارفور، وإفريقيا تشجعكم"، وشارك في هذه المفاوضات كل من الحكومة السودانية، وحركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، وأطراف دولية لمحاولة دفع المتنازعين إلى التوقيع على الاتفاق الذي تستند بنوده على مبادئ أساسية أهمها: [1]

أ- تقاسم السلطة، وذلك بتعين مساعد لرئيس الجمهورية .

ب- أن تمثل السلطة في دارفور عشرة أعضاء، منهم رئيس وثلاثة ولاة ورؤساء ست لجان متخصصة لتأهيل وأمن إقليم دارفور.

[1] كمرشو الهاشمي، **سلطات مجلس الأمن في الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية: دراسة قانونية لقضية إقليم دارفور السّوداني**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2014)، ص ص 33، 34.

ج- تحسين الوضع الإنساني والوضع الأمني في الإقليم، وذلك من خلال منع أطراف الحكومة من الطيران فوق الإقليم، ونزع أسلحة الجنجويد، وتحديد أماكن وجود قوات الأطراف للمراقبين لمراقبة وقف إطلاق النار.

د- تقاسم الثروة في السودان بشكل عادل، مع مراعاة الآثار المتراكمة الناجمة على التخلف الذي كان يعاني من إقليم دارفور ... الخ.

هـ- التركيز على وقف إطلاق النار، وذلك بإنشاء آلية للمراقبة تضمنت نشر قوات مراقبة تابعة للاتحاد الإفريقي في دارفور.

إلا أن هذا الاتفاق الموقع من قبل الحكومة السودانية، وحركة تحرير السودان "جناح أركو مناوي" لم يحل النزاع، خاصة بعد رفض الحركات المشاركة في المفاوضات التوقيع عليها، والمتمثل في حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد نور، وحركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم، غير أنه على الرغم من ذلك فقد استفادت الحكومة السودانية من هذا الاتفاق، من خلال إظهار نوايا لاحتواء النزاع، ومحاولة إبراز الدور المهم للاتحاد الإفريقي في المنطقة، الذي تسعى إليه الحكومة بقصد قطع الطريق أمام تدخل القوى العظمى في العالم.[1]

ثانيا: إرسال بعثة الإتحاد الإفريقي إلى إقليم دارفور

منذ بداية جولات التفاوض بتشاد التي أفضت بتاريخ 8 أفريل 2004، إلى عقد اتفاقية أنجمينا بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة برعاية الوساطة التشادية، حيث نص في هذا الاتفاق على مبادئ أساسية أهمها :[2]

- وقف العمليات العدائية لمدة 45 يوم قابلة للتجديد، مع إطلاق سراح الأسرى و تسهيل الامدادات.
- إلزام الحكومة بالسيطرة على المليشيات المسلحة، وتجميع قوات المعارضة في مواقع موحدة للمراقبة.
- تشكيل لجنة مشتركة تضم الأطراف، ووفد الوساطة التشادية، والاتحاد الإفريقي، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الاتفاقية.

وعلى إثر هذا الاتفاق قدم الإتحاد الإفريقي اقتراحات تتمثل في الآتي:

- نشر قوة من دول الاتحاد الإفريقي قوامها بين (100 إلى 300) جندي من الدول الإفريقية.
- تشكيل لجنة للعمليات من ممثلي أطراف النزاع، والوسيط التشادي، ومراقبين أفارقة من: نيجيريا، غانا، زامبيا وموزنبيق، وممثلين من الاتحاد الأوربي.

[1] **المرجع نفسه**، ص 35.

[2] مستاك محمّد أمين، **مرجع سابق**، ص83.

– تأسيس مقر الرئاسة الموضوعة في مدينة الفاشر في دارفور.

– دعوة الأطراف الدولية والإقليمية للمشاركة في تمويل عملية انتشار قوات المراقبة، مع زيارة الوفد المشترك بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، إلى إقليم دارفور لمعاينته قبل نشر القوات الإفريقية.

وبعد زيارة هذا الوفد والقيام بمعاينة الإقليم بدأ إرسال المراقبين في المرة الأولى، حيث تم إرسال 80 مراقبا وتم توزيعهم بين مدينة الجنينة، كباكية، ينالا، العينة و أبتي داخل الحدود التشادية، ثم أخذ العدد يتزايد رغم قلة الدعم اللوجستي وقلة الإمكانيات وأجهزة الاتصال حتى وصل العدد إلى 7105 فرد بتاريخ 1 جوان 2006، حيث رحب مجلس الأمن بهذا الأمر وذلك بموجب القرار رقم 1556، الذي جاء معبرا عن ترحيبه بالدور الريادي للاتحاد الإفريقي، وأعلن استعداده للمشاركة في معالجة الوضع في دارفور؛ وتم التأكيد على ذلك في القرار رقم 1564 ، في فقرته الثانية التي تنص على أن: " إذ يرحب بالدور القيادي الذي يؤديه الإتحاد الأفريقي في معالجة الوضع في دارفور واستعداده لدعم الكامل لتلك الجهود"، وأضاف مجلس الأمن في قراره حث المجتمع الدولي على مواصلة دعم هذه الجهود، لاسيما فيما يتعلق بالإمدادات، ووسائل النقل، والمركبات، ووسائل الاتصال.

وكان هذا الترحيب من قبل مجلس الأمن لأجل دعم الاتحاد الإفريقي للتصدي للنزاع، ومساعدته للوصول إلى المستوى المطلوب في أول تجربة في مجال حفظ السلم والأمن الإفريقي،إلا أنه نتيجة للعجز الذي يعاني منه الاتحاد الإفريقي في احتواء النزاع بدأ يدرس خيارات تخليه عن دوره في دارفور، وجاء القرار رقم 1679 المؤرخ في 16 ماي 2006 يلوح بإمكانية لجوء بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة، مع التشديد على أن تتم العملية بقدر الإمكان بمشاركة إفريقية وطابع إفريقي.[1]

[1] كمرشو الهاشمي، **مرجع سابق**، ص ص 35-38

خلاصة الفصل

إنّ الصراع و المواجهات بين القبائل القاطنة في إقليم دارفور قديمة منذ زمن بعيد، دون عمل الحكومات السودانية المتعاقبة على التوصل إلى تسوية لها قبل أن تتفاقم، و كان النزاع في البداية حول الموارد (الراعي و المياه)، و لكن اطراف أخرى عملت على تأجيج النزاع لكل لبقى دون تسوية لمصلحتها، ممّا افضى ذلك في النهاية إلى تدهور الأوضاع الأمنية و الإنسانية بالإقليم، و الذي تسبّب بدوره في تدويل الأحداث و خروجها عن حيزها إلى نطاق دولي إفريقي ثم عالمي، كما أنّ نزاع دارفور لم توجدها القوى الخارجية و لكنّها تستغلها من أجل مصالحها بطرق غير مباشرة.

الفصل الثّالث

دراسة حالة قوات يوناميد

في إقليم دارفور (السودان)

الفصل الثّالث: دراسة حالة قوات يوناميد في دارفور

ممّا لا شكَّ فيه أنَّ مشكلة إقليم دارفور بأقصى غرب السّودان تمثّل واحدة من أبرز القضايا الدولية تعقيدًا، ذلك لأنَّ جذور الأزمة تضرب بعيدًا في أعماق مجتمع ينطوي على تنوّع عرقي إثني، خاصّةً عندما تدخل العوامل الطّبيعية التي تؤثّر في تصعيد النزاعات حول الموارد الإقتصادية و المياه بين الأطراف المتنازعة، ممّا ألقى بدارفور في قلب حرب أهلية لسنوات طويلة، ممّا إستدعى المجتمع الدولي لأخذ تدابير من شأنها أن تنهي هذه الأزمة من وجهة نظرها إنشاء يوناميد.

المبحث الأوّل: ماهية قوات يوناميد

حتّى نتمكّن من فهم قوات يوناميد يجب أن نكون على علم بأهداف يوناميد، و كيفية تكوين هذه القوات بين الأمم المتّحدة و الإتّحاد االإفريقي في ظل فشل القوات الإفريقية التّام في إدارة نزاع دارفور.

المطلب الأوّل: تعريف قوات يوناميد

– هي قوات مختلطة بين الأمم المتّحدة و الإتّحاد الإفريقي [يوناميد] [ONAMID] منوطة بعملية حفظ السّلام في دارفور.

– العملية المختلطة للإتّحاد الإفريقي و الأمم المتّحدة في دارفور : [1]

"African Union- United Nation Mission in Darfor"

إندلعت في عام 2003 حرب أهلية أدّت إلى مقتل مئات الآلاف من أهل دارفور و نزوح ما يقارب المليوني نسمة، و قد أدّى القتال الدّائر بين حكومة السّودان و الميليشيات و مجموعات المتمرّدين الأخرى إلى إرتكاب فضائع على مدى واسع، كقتل و إغتصاب[2]

لفتت الأمم المتّحدة الإنتباه للأزمة في دارفور منذ عام 2003، و ظلّ إيجاد حل مستدام الشّغل الشّاغل لمجلس الأمن و أُمناء عامّين متتاليّين.

[1] نساء حمد العوض، **الخريطة الدّيمقراطية لإقليم دارفور**، مجلّة السّياسة الدولية، (عدد 168، أكتوبر 2007)، ص47.

[2] **المرجع نفسه**، ص 50-51.

إطلاق عمليات حفظ السّلام: في أعقاب مشاورات رفيعة المستوى جرت في العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا" تمكّنت دائرة عمليات حفظ السّلام بالأمم المتّحدة من تكوين بعثة الإتّحاد الإفريقي الحالية بالسّودان (سابقًا) المعروفة ب "أميس" و بدأت الإعداد لنشر قوات غير مسبوقة لعمليات حفظ السّلام مختلطة بين الأمم المتّحدة و الإتّحاد الإفريقي.[1]

بعد جهود حثيثة بذلها الأمين العام "بان كي مون" و زعماء دوليّين آخرين وافق السّودان على إستقبال هذه القوة في يونيو 2007

أُنشئت البعثة المشتركة بين الإتّحاد الإفريقي و الأمم المتّحدة لعمليات السّلام في دارفور رسميًّا من قبل مجلس الأمن في 31 جويلية 2007، و تعرف البعثة إختصارّا ب (يوناميد)، و تسلّمت اليوناميد مقاليد الأمور من أميس (القوات الإفريقية) رسميًّا في 31 ديسمبر 2007 [2]

تسعى هذه القوات بالأساس إلى حفظ السّلم و الأمن في دارفور و تحسين ظروف نقل المساعدات الإنسانية إلى سكّان الإقليم، بالإضافة إلى دعم السّلطة الإنتقالية فيه، و دعم جهود التّسوية في تنفيذ القرارات الأُممية[3]

المطلب الثّاني: تكوين قوّات يوناميد

تعتبر مرحلة التّكوين في أي قوّة لحفظ السّلام في العالم من أهم المراحل التي من شأنها حسم النّزاع و ذلك لدورها التّكوين وفق متطلّبات الوضع في تلك المنطقة.

[1] محمود وهيب السيد و آخرون، **السّودان في مفترق الطّرق (بعد الحرب، قبل السّلام)**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008)، ص119.

[2] مكّي حسن و فليفل السّيد، **أعمال الحلقة النّقاشية حول أزمة دارفور الأصول و المواقف و السيناريوهات الحل و التّدخّل**، (القاهرة، مركز الدّراسات و البحوث الإفريقية، 2009)، ص76.

[3] سيد أحمد ولد أحمد سالم، الجزيرة نت.

أوّلًا: الموقع

توجد رئاسة البعثة في الفاشر بولاية شمال دارفور، للبعثة رئاسات قطاعات في كل من الجنينة (غرب دارفور) تنتشر البعثة في 35 موقعًا موزّعة عبر سائر أنحاء ولايات دارفور الخمسة.[1]

ثانيًا: الإنتشار (العدد)

القوة مخوّلة بتعيين 25987 شخصًا كقوات حفظ سلام، و يشتمل ذلك على:

1- 19555 جنديًّا.

2- 360 من المراقبين العسكريّين و ضبّاط النّسق.

3- 3772 من مستشاري الشّرطة.

4- 2660 من وحدات الشّرطة المشكّلة.

- بلغ عدد قوات يوناميد في جويلية 2011 قرابة 90 بالمئة من كامل قوّاتها المصرّح بها، ممّا يجعلها واحدة من أكبر بعثات حفظ السّلام.[2]

- في عام 2012 خوّلت البعثة 26167 فردًا لقوات حفظ السّلام، و إشتمل ذلك على:

1- 16200 جنديًّا.

2- 2310 من مستشاري الشّرطة.

3- 2380 من وحدات الشّرطة المشكّلة.[3]

---

[1] مسعد عبد الرّحمان، محمّد يعقوب عبد الرّحمان، **التّدخّل الإنساني في العلاقات الدولية**، (مركز الإمارات للدّراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009)، ص47

[2] مسعد عبد الرّحمان زيدان، **تدخّل الأمم المتّحدة في النّزاعات المسلّحة**، (دراسة الكتب القانونية، مصر-المرحلة الكبرى، 2008)، ص75.

[3] موقع يوناميد:

http://www.unamid.org

ثالثًا: الموازنة

تبلغ ميزانية البعثة 1092530200 بليون دولار أمريكي للسّنة المالية 2016/2015.

رابـعًا: التّمويـل

في حين أنّ مجلس الأمن هو الذي يتّخذ قرارات إنشاء قوات عمليات حفظ السّلام ب (يوناميد) فإنّ تمويل عمليات الأمم المتّحدة للحفظ السّلم هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدّول الأعضاء في الأُمم المتّحدة.

فكل دولة من الدول الأعضاء ملزمة قانونًا بدفع حصّتها في تكاليف حفظ السّلام، و ذلك وفقًا لأحكام المادّة "17" من ميثاق الأمم المتّحدة،[1] و ذلك وفقًا لجدول خاص للخصبة المقرّرة وفقًا لصيغة معقّدة وضعتها الدول الأعضاء ذاتها، و تأخذ هذه الصّيغة في الإعتبار جملة من الأمور أهمُّها:

1- يطلب من الدّول الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن دفع نصيب أكبر نظرًا للمسؤولية الخاصّة التي تقع على عاتقها في صون السّلام و الأمن الدّوليين (الولايات المتّحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، الصّين، روسيا).

2- تقسيم الأعباء على دول من إفريقيا خاصَّةً و دول أخرى من العالم، بإعتبار عملية قوات يوناميد داخل إفريقيا [الولايات المتّحدة الأمريكية 28 %_ اليابان 10,83 %]، و هي أكبر الدول المساهمة في الميزانية، بالإضافة إلى دول إفريقية مجاورة.

خـامـسًا: كيف ندرج الموارد في ميزانية يوناميد

تستند ميزانية يوناميد إلى الولاية الصّادرة للبعثات يوناميد و هي بذلك –وثائق- إستراتيجية تخصّص الموارد من أجل تحقيق الأهداف العامّة للعملية، و تمتد الميزانية 12 شهرًا.[2]

[1] تميم خلف، **تطوّر مفهوم عمليات حفظ السّلام**، مجلّة السياسة الدولية، (العدد 157، جويلية 2004، المجلّد 39، مطابع الأهرام المصرية: مصر)، ص ص 174، 177.

[2] هنداوي حسام بن أحمد، **البعد الإنساني الجديد في مهام قوات حفظ السّلام**، مجلّة الدّبلوماسية، (العدد 21، 2001)، ص ص36، 37.

مراحل الدّعم الخاصّة بتكوين يوناميد: تتمثّل في ثلاث مراحل أساسية، و هي كما يلي:

- المرحلة الأولى: و تسمّى حزمة الدّعم الخفيف، و تقتصر على تقديم مساعدات لوجستية و تقنية للسّودان يوناميد ب 22 مليون دولار، فضلًا عن دعم الحوار الدّارفوري الدّاخلي، و هنا تؤثّر في تكوين يوناميد من خلال إنشاء قاعدة لإحتوائه.

- المرحلة الثّانية: تنص على إبقاء الأمم المتّحدة أكثر من ثلاثة آلاف من جنود و شرطة و عناصر أُخرى تابعة للأُمم المتّحدة، فضلًا عن دعم خدمات الإسناد الجوّي اللّوجستي.

- المرحلة الثّالثة: و هي المرحلة النّهائية من الخطّة، و يطلق عليها حزمة الدّعم الثّقيل، حيث عرفت خلافًا بين الأُمم المتّحدة و السّودان، فكل منهما يريد أن يكون عدد جنوده أكبر (الصفت الزرق، قوات الإتّحاد الإفريقي).[1]

المطلب الثّالث: أهداف قوات يوناميد

حماية المدنيّين من أسوأ ويلات الحرب، و هي المعضلة التي سعت الهيئات الدولية للتّصدّي لها منذ عقود، لكن لا يزال المدنيّون متضرّرون، ليس من النّزاعات المسلّحة فقط، بل من القوات نفسها.

أوّلًا: أهداف قوات يوناميد في إقليم دارفور السّودان

بعد التّفويض الأُممي لعمل هذه القوات في دارفور سنة 2007 كان المطلوب من هذه القوات تحقيق جملة من الأهداف الإنسانية لإرساء عملية السّلام، و المتمثّلة أساسًا في:

1- حماية المدنيّين: مع وصول عدد ضحايا دارفور منذ 2003 إلى 300 ألف قتيل و ما لا يقل عن 2,7 مليون نازح و أكثر من 14000 حالة إختطاف، كان الهدف الأوّل ليوناميد هو نسق الجهود بين الفرقاء لحماية المدنيّين، و ذلك بالحوار أو بإستعمال القوة التّدخّل العسكري لحماية المدينة عند النّجدة أو في إطار الدّوريات المشتركة اليومية.[2]

[1] شيخ الدّين شدُّو أستاذ القانون الدولي في جامعة الخرطوم، **مقال 319**، ص ص 48، 49.

[2] زيدان زياني، التّدخّل الدولي لحل النّزاعات داخل الدول العاجزة (دراسة حالة دارفور)، مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (فرع علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008)، ص66.

2- الحفاظ على حقوق الإنسان: يعتبر إقليم دارفور من أكبر البؤر التي يوجد بها عدد كبير من الأسلحة، ممّا جعلها موقعًا للمتمرّدين و الميليشيات التي تريد السّيطرة و فتح الباب على مصراعيه لخرق حقوق الإنسان بجميع أشكاله من قتل، خطف، إغتصاب، و نهب المساعدات الأممية الدّولية، ممّا إستوجب على قوات يوناميد أن يكون على عاتقها مهمّة حفاظ حقوق الإنسان و السّيطرة على الميليشيات و توفير الملاجئ و المراكز المختصّة في التّعامل مع حالات الخطف و الإغتصاب، بالإضافة إلى التّدخّل الميداني السّريع.[1]

3- التّسوية بين الأطراف المتنازعة: يختلف النّزاع في دارفور من خلال عدّة مستويات (محلّي، إقليمي، دولي)، وهذه المستويات بدورها تتفرّع إلى أطراف نزاع، فتسعى يوناميد إلى الوصول لحلول بين الأطراف المتنازعة عن طريق جهود التّسوية دبلوماسية و ميدانية فورية من خلال تنظيم مؤتمرات و معاهدات صلح، بالإضافة إلى العمليات العسكرية في الإقليم.

تيبولوجيا النّزاع في دارفور

أنواع	القضايا أسباب النّزاع	الفواعل ذات الصّلة	مستوى النّزاع
النّوع أ	- ملكية الأراضي. - منابع الماء، المراعي	الطّوائف و الجماعات داخل و خارج القبائل	محلّي
النّوع ب	الإدارة المحلّية المفاصحة [الدّار]	الحرب ضدّ الأفارقة (الزرق)	إقليمي
النّوع ج	تقاسم الثّروات و القوة مع المناطق و الجهات الأُخرى	إقليم دارفور ضد الحكومة المركزية	دولي

زيدان زياني، المرجع نفسه، ص 101.

[1] هادي أرسلان، **أزمة دارفور و العلاقات السّودانية، الجارية**، (العدد 177، يوليو 2009)، ص 207.

4- نقل المساعدات الإنسانية: حيث عرف إقليم دارفور حالة إنسانية مُرَوِّعة بسبب نهب الميليشيات للمساعدات الدولية ممّا أدّى إلى تدهور إنساني كبير في الإقليم، و كان هدف القوات تأميم البعثات الأممية و قوافل المساعدات لوصول هذه المساعدات للمناطق المتضرّرة.[1]

ثانيًا: الأهداف المحقّقة

لفت كثيرون الأنظار إلى أنّ عمل قوات بهذا الحجم و العدد في بلد عربي وفق مرجعيات غير عربية يكون فاشلًا و ولد مترنحا، حيث أكّدت الحكومة السّودانية في أكثر من فترة فشل يوناميد في تحقيق الأهداف التي وُجد لأجلها، و أنّها عاجزة حتّى عن حماية نفسها من الهجمات، و الفشل الذّريع في إدارة النّزاع.

يرى استاذ القانون الدولي في جامعة الخرطوم (شيخ الدّين شدو) في تعليقه للجزيرة نت أنّ وجود البعثة لم يحقّق الأهداف المرجوّة بل العكس "كيف يمكن لقوات عاجزة عن حماية نفسها و أفرادها على أن تحقّق أهداف إنسانية و سياسية جد صعبة"[2]

و من أبرز الدّلائل على فشل هذه القوات هو ما ورد في قرار مجلس الأمن الدولي رقم "2228"، و الذي تحدّث عن أرقام مخيفة و زيادة كبيرة في أعداد النّازحين و المحتاجين إلى التّدخّل الإنساني: 2,5 مليون نازح، و 4 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدة إنسانية سريعة، بالإضافة إلى تدهور أكبر للأوضاع الأمنية و الإنسانية، هذا بالمقارنة بالميزانية و العدد الكبير لهذه القوات و الأهداف المعلنة لها قبل دخول السّودان يعكس تمامًا كل الأهداف التي جاءت من أجلها، بالإضافة إلى كل هذه الفضائح المستمرّة لعناصرها في عدّة حوادث في الإقليم، ممّا أدّى إلى تراجع في صفوف مؤيّدي هذه القوات خاصَّةً داخليًّا، لكن يبقى الدّعم الأمريكي و الأوروبي قائمًا لبقاء هذه القوّات طبقًا لأجندات خفية لمصلحتها.[3]

[1] محمّد السّيد، **إفريقيا و الأطماع الغربية**، (مصر: مؤسّسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009)، ص 78.

[2] محمّد السّيد، **نفس المرجع**، ص ص 97، 98.

[3] UNSC- Besolution- 2228 on Darfur-Arabic.

المبحث الثّاني: مسارات قوات يوناميد في إقليم دارفور

ستقوم الولايات المتّحدة الأمريكية و الإتّحاد الإفريقي بالإتّفاق مع السّودان بتنفيذ خطّة تمّ الإتّفاق عليها بين الأطراف الثّلاثة، و تقضي هذه الخطّة بتواجد قوات يوناميد في الإقليم لتحقيق جملة من الأهداف المسطّرة مسبقًا، و ذلك بعد فشل القوات الإفريقية في دارفور.

المطلب الأوّل: أسباب تواجد قوات يوناميد في إقليم دارفور

تعدّدت و إختلفت أسباب تواجد قوات يوناميد في إقليم دارفور من أسباب داخلية كالحروب الأهلية إلى أسباب خارجية و الضّغوط الدولية لأجندات خاصّة بالدّول العربية

– التّدخّل الدّولي: يعتبر التّدخّل الدولي بصفة عامّة و تدخّل الأمم المتّحدة بصفة خاصّة كقوات مختلطة أو لوحدها من القضايا التي أثارت جدلًا واسعًا بين الدول و الفقه و القضاء الدّوليين، كما إختلفت حولها مواقف المنظّمات الدولية العالمية و الإقليمية، و ذلك للإختلاف على مدى شرعيته.

و نركّز في هذه الدّراسة على حالة الصّراع في إقليم دارفور بقوات مختلطة إفريقية أُممية [يوناميد]، و هو ما جعله يحظى بإهتمام دولي كبير، و تمّ تدويله لأسباب مختلفة رغم كونه صراعًا داخليًّا بالأساس.[1]

أوّلًا: أسباب داخلية

نتيجةً للتّطوّرات السّريعة لأحداث الفرق المتتالية في إقليم دارفور كما سبق و أن أشرنا مجتمع دارفور يتكوّن من قبائل يزيد عددها عن 70 قبيلة، و إذا إعتبرنا البطون ضمن القبائل يكون عددها 145 قبيلة معظمها ذات أُصول عربية و منها من أصول إفريقية ممّا أدّى إلى سلسلة من الصّراعات القبلية التي أدّت إلى نشوب معارك دامية بين القبائل المختلفة في الإقليم عند التّماسات، لكن أساس هذا النّزاع المنازعات العرقية: القبلية، بالإضافة إلى الموارد الطّبيعية المعدنية[2].

[1] عبد الرّحمان عبد العال، **مفهوم التّدخّل الدولي الإنساني و إشكاليته**، مجلّة الدّيمقراطية، (جانفي 2009)، ص 110.

[2] Mathias Strobel , **Soudan : pétrole et Darfour, la dessous des cartes**, paris : arte, 2009, p4.

جدول 01: -النّزاعات القبلية في دارفور من 1989 إلى 2007، و التي إنتهت بتدخّل قوات يوناميد-

تاريخ مؤتمر الصّلح	***أطراف النّزاع***	***الأسباب الاساسية للنّزاع***
1989	الفور ضدّ 27 قبيلة عربية	إحتلال أراضي- سرقة مواشي.
1990	القمر ضدّ الزعاوة	عامل عنصري
2001	الرزيقات ضدّ الزعاوة	عامل عنصري- أسباب سياسية
2004	الرزيقات ضدّ المعاليا	المراعي و الماء
فيفري 2005	الدّاجو و المسيرية	التّمرّد
ديسمبر 2005	قبائل محلّية، برقة- مسيرية- راجو	التّمرّد و الأرض
جويلية 2006	أفلا ضدّ رزيقات نرجم	التّمرّد
جانفي 2007	الرّعاة و الدّينكا	نهب مسلّح

زكي البحري، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية، الأبعاد الإجتماعية، التطورات السّياسية، مكتبة مربوح، القاهرة: مصر، 2006، ص5.

أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم "1556" في 30 جويلية 2004 بناءًا على مشروع قرار تقدّمت به الولايات المتحدة بعد مرور عام على النّزاع المسلّح بمثابة الإعلان الرّسمي لتدويل أزمة دارفور ، و إنتقل ملف دارفور إلى مجلس الأمن الدولي في جويلية 2007، بموجب القرار الدولي رقم "1769" تدخّلت قوات يوناميد في إقليم دارفور.[1]

2- علاقة نظام الحكم بالشّعب: "العوامل السياسية و الإقتصادية لتدهور الحالة في دارفور و تدخّل قوات يوناميد":

الذي جعل حركة التّمرّد في دارفور هذا الحد من العنف هو أنّ الحكومة إستهانت بها أوّل مرّة و إعتبرتها عملية بسيطة خارجة عن القانون، و إنشغلت الحكومة بمشاكل حربها و صراعها مع الجنوب، و وصفت الحكومة متمرّدي دارفور بأنّهم قطّاع طرق و إنحطاط في إدارة الأزمة سياسيًا و إعلاميًان و لم يشارك في بداية الأزمة أصحاب المشكلة بأنفسهم، و أيضًا من جانب آخر عبر تاريخ السّودان عرفت المنطقة العديد من

[1] وليد حسن فهمي، **الأمم المتّحدة من التّدخّل الإنساني إلى مسؤولية الحماية**، مجلّة السياسة الدولية،)العدد 170، أكتوبر 2007(، ص35.

الصّراعات لأسباب تتعلّق في معظمها بالمنافسة على الموارد الطّبيعية و الأراضي و المياه بين القبائل المختلفة (الفور، العرقية، الرّعاة و المساليت)؛[1] و كلّها نقاط نجدها في إقليم دارفور أدّت إلى تزايد الضّغوط الدّولية لدخول قوات يوناميد.

ثـانـيًـا: الأسباب الخارجية

حيث هناك مجموعة من الدول المدعّمة لدخول قوات يوناميد إلى إقليم دارفور، سواء كانوا من دول الجوار أو دول خارج المنطقة (الدول الكبرى).

1- الولايات المتّحدة الأمريكية: كان الإصرار كبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء قوات مشتركة إفريقية أممية، و ذلك لإدراك المجتمع الدّولي بتفاقم النّزاع في دارفور و أهمّية إنشاء قوة تكون فيها قوات حفظ السّلام الأممية تابعة لها لكي تكون على إطّلاع و على دراية بالأزمة في دارفور عن قرب، و أيضًا تصاعد الأصوات بأهمّية إدارة النّزاع في دارفور.

2- الدول العظمى: و التي وافقت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء مختلطة يوناميد لإرساء السّلم و الأمن في إفريقيا و خطر الإرهاب الدولي على الدول الأوروبية.

3- الدول العربية: طبعًا باركت جامعة الدول العربية قوّات يوناميد في دارفور بالرّغم من أنّها هي الأولى بالتّدخّل في أكبر دولة عربية آنذاك و حل المشكلة داخليًّا.[2]

ثـالثًـــا: الأسباب الخفية (الغير معلنة)

إسرائيل و الولايات المتّحدة الأمريكية: إنّ المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لا تشمل فقط واردات النّفط الرّخيصة و الموثوق بها، و لكن أيضًا محاصرة الصّين و الإرهاب الإسلامي، حيث تشكّل إفريقيا جبهة جديدة في الحرب ضدّ الإسلام و خاصّةً منطقة السّاحل.

[1] لباقر العفيف، **ما وراء دارفور الهوية و الحرب الأهلية في السّودان**، ترجمة: محمّد سليمان، (مصر: مركز القاهرة للدّراسات حقوق الإنسان، ، 2006، ص 21.

[2] أحمد خميس كامل، **دارفور بين الضّغوط الخارجية و الإستجابة الدّاخلية**، مجلّة السياسة الدّولية، (العدد 177، 2009، المجلّد 44)، ص 20.

و إعتبرت الإدارة الأمريكية أنّ ما يحدث في دارفور هو تطهير عرقي تتحمّل مسؤوليته الحكومة السّودانية و أتباعها، و ساندت ذلك إدارة إسرائيل في جانفي 2005 تقرير لجنة التّحقيق الدولية بشأن دارفور و حتمية إشراك قوات حفظ سلام أُممية مع القوات الإفريقية في إقليم دارفور.[1]

2- فرنسا و بريطانيا: يمكن أن نرجع إهتمام فرنسا بالأحداث في دارفور و تشجيع دخول قوات يوناميد هو تواجد دارفور في مجموعة الدول الفرنكوفونية (التشاد، إفريقيا الوسطى) و ما لها من مصلحة في الدول المجاورة للإقليم، و خاصّةً التشاد، و أيضًا التّنافس الخفي بين الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا للنّفوذ في المنطقة التي تمثّل تقاطعًا الأنجلوساكسوني و الفرنكفوني ممّا إستدعى فرنسا إلى مساندة دخول قوات يوناميد لكي تكون قريبة من المنطقة. [2]

أمّا بالنّسبة لبريطانيا فقضية دارفور قضية تابع و متبوع، و بريطانيا تعتبر السّودان منطقة نفوذ بالنّسبة لها و يجب أن تلعب دورًا فيها، فكان ذلك من خلال الضّغط و التّصعيد على السّودان من أجل قبول حكومة خرطوم بقوات يوناميد، و هدّدت بفرض عقوبات على الخرطوم في حال عدم قبول تدخّل قوات أُمميّة. [3]

تـشـــاد: مرّت العلاقات السّودانية التشادية بعدّة أزمات أدّت إلى توتّرات و إحتقان ليومنا هذا بين الطّرفين و خرق كل الإتّفاقيات التي بينهما، حيث تلعب تشاد دورًا رئيسيًّا في دخول يوناميد توتّرات و إحتقان ليومنا هذا بين الطّرفين و خرق كل الإتّفاقيات التي بينهما، حيث تلعب تشاد دورًا رئيسيًّا في دخول يوناميد إلى السودان دارفور، و ذلك لوجود عدد كبير من القبائل في دارفور لديها أفراد من التشاد (الزعاوة- المسالين) لذلك فالتشاد تريد التّدخّل في شؤون الخرطوم لمصالح خفية لمصالح القبائل التّابعة لها و ليس لإحلال السّلم و الأمن الدوليين.[4]

إجتمعت كل الأسباب في القرار الأُممي رقم "1769"، و القاضي بإنشاء قوات يوناميد تعمل في السّودان [دارفور].

---

[1] مكييم لوفايفر، **السياسة الخارجية الأمريكية، تعريب: حسن حيدر**، (لبنان: دار العويدات للطّباعة و النّشر، 2006)، ص76.

[2] François géré**, pourquoi les guerres ? Un siècle de géopolitique courrier international et Larousse**, (Canada : monteral, 2003), p151.

[3] William Zartman, **ripe for résolution : conflit an intervention in Africa**, (Oxford University : press, 2009), p84.

[4] أحمد خميس كامل، **مرجع سابق**، ص ص 41، 42.

المطلب الثّاني: قوات اليوناميد بين المام الموكّلة و التّحدّيات الميدانية

مع إعتماد مجلس الأمن القاضي بمبدأ قوات يوناميد في إقليم دارفور و الشّروع في مهامها المنوطة بها، بدأت التّحدّيات و الرّهانات في حصر الوضع المتردّي سياسيًا و إنسانيًا في الإقليم.

أوّلًا: المهام الموكّلة لقوات يوناميد

1- إعادة هيكلة مرافق الشّرطة و جعل أنشطته تتماشى مع الدّيمقراطية مع تدريب و تقييم أفراد الشّرطة.

2- المساعدة في إقامة جهاز قضائي مستقل، و حماية حقوق الإنسان و وضع إستراتيجية شاملة و مسبقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

3- رصد الأنشطة العابرة للحدود بين السّودان و كل من تشاد و إفريقيا الوسطى من خلال عمليات منتظمة للإستطلاع البرّي و الجوّي و المساعدة في معالجة القضايا الأمنية مع إنشاء مراكز تابعة للأُمم المتّحدة في كلا الدّولتين.[1]

4- وضع و تنفيذ برنامج شامل لنزع السّلاح و عمليات التّسلّح و إعادة الدّمج.

5- مراقبة و رصد تحرّكات الجماعات المسلّحة و القيام –حسب الحاجة- بمصادرة و جمع الأسلحة و العتاد.[2]

6- تنظيم حملة إعلامية فعّالة لزيادة فهم عملية السّلام و دور هذه البعثة في دارفور

7- طبقًا للفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة يقرّر إمكانية إستعمال جميع الأسلحة في مناطق اشارها لحماية منشآتها و أفرادها و بالدّرجة الأولى حماية حقوق الإنسان و حماية المدنيّين.[3]

معنى أنّ هذه القوة الدولية في إقليم دارفور ستمثّل سلطة إدارة كاملة لما سيكون لها من سلطة تقديرية غير محدودة في إستحداث ما تراه مناسبًا، و أنّ مهمّاتها تشكيل مرافق الشرطة المدنية و الأجهزة القضائية –الأمن الإقليمي في الحدود- و نزع السّلاح و تسريح الجيش و تغيير مفاهيم عن طريق الحملات الإعلامية و المنظّمة

[1] عثمان عبد الرّحمان عبد اللّطيف، **التدخّل الدولي لمصلحة الشّعوب بين القانون الدولي الإنساني و منطق القوة دراسة مقارنة بالشّريعة الإسلامية**، المجلّة المصرية للقانون الدولي، (العدد 63، 2007)، ص ص 77، 78.

[2] أحمد إبراهيم محمود، **الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور**، مجلّة السياسة الدولية، 2006، ص 189.

[3] كمال حدّاد، **الأبعاد القانونية و الدولية لأزمة دارفو**، مجلّة الدّفاع الوطني، (العدد 77، 2008)، ص ص 70-73.

و الفعّالة، كما أنّ لها الحق في إستعمال الوسائل اللّازمة للدّفاع عن نفسها و عن منشآتها، فضلًا عن إبقاء القضية قيد نظر مجلس الأمن الدولي طبقًا لمستجدّات و تطوّرات الأوضاع في الإقليم.[1]

ثـانيًـا: التّحدّيات الأمنية لقوات يوناميد

1- ظلّت السّودان ترفض من جانبها فكرة نشر قوات دولية في دارفور منذ بداية الأزمة، و زاد الرّفض بعد قرار مجلس الأمن رقم "1706"، و كان هذا الرّفض قائمًا على ثلاثة عوامل أساسية و هي:

- إنّ نشر قوّات دولية في إقليم دارفور من شأنه الإصرار بعملية التّسوية في دارفور.
- عرقلة النّجاح السياسي الذي تحقّق بتوقيع إتّفاق دارفور للسّلام
- إنّ قرار مجلس الأمن يعطي القوات الدولية صلاحيات و إختصاصات بإستعمال كافّة أشكال القوة العسكرية ممّا يجعلها قوات إحتلال.[2]

2- صعّدت الحكومة السّودانية بشدّة تنفيذ مهام قوات يوناميد لمهامها، و هدّدت بالتّصدّي لها بالقوة العسكرية.

3- صعوبات ميدانية، حيث تتّهم يوناميد الحكومة السّودانية بتقييد حركتها.

4- التّجاذبات الكبيرة على المجال التّرابي في المنطقة و دور ذلك في تسليح الميليشيات و الكتائب، و هذا يؤجّج النّزاع و يصعّب المهام على يوناميد.

5- بالإضافة إلى أعباء عمل بيروقراطي مستمر لا يتّصل بالتّنفيذ و يتم إهدار الوقت في إعداد مقترحات الميزانية المبرمجة و كيفية التّمويل و الصّعوبات التي تواجه ذلك.

6- الإفراط في توجيه مهام غير منوطة بها و غير قادرة عليها هذه القوّات. [3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 74، 75.

[2] أحمد إبراهيم محمود، **الإتّحاد الإفريقي و أبعاد الفشل في دارفور**، مجلّة آفاق إفريقية، (العدد 24، 2007)، ص 66.

[3] هاني أرسلان، **أزمة دارفور بين الأبعاد الدّاخلية و التّصعيد الدّولي**، (مركز البحوث و الدّراسات السياسية، القاهرة، 2004)، ص ص 113، 114.

المطلب الثّالث: دور قوات يوناميد في إدارة نزاع دارفور –دراسة تقييمية–

بعد سبع سنوات من مباشرة قوات يوناميد لمهامها و دورها كقوّة حفظ سلام في دارفور تطرح عدّة تساؤلات بشأن النّتائج المحقّقة، سواء من وجهة نظر الحكومة السّودانية الرّافضة لها من بادئ الأمر أو ما حقّقته ميدانيًّا.

من اللّافت للنّظر في تعامل قوات يوناميد مع الصّراع في دارفور أنّ كافّة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي بشأن دارفور أعطت دورًا هامًّا للإتّحاد الإفريقي في مراقبة الأوضاع في دارفور، و هو ما أوضح بما لا يدع للشّك الحرص على الإستعانة بالتّنظيم القارّي بإعتباره الأقدر على فهم البيئة الإفريقية و متغيّراتها و طبيعة الصّراعات الدّائرة فيها. [1]

أوّلًا: تقييم الأسس القانونية لإدارة النّزاع في دارفور.

فيما يتعلّق بالأساس القانوني لتعامل الأمم المتّحدة بصفة عامّة و مجلس الأمن على وجه التّحديد مع الصّراع في دارفور، فقد جاء ذلك إستنادًا للفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة، و هو ما خوّل لمجلس الأمن إتّخاذ ما يراه مناسبًا من تدابير لمعالجة الأزمة بدءًا بالعقوبات الدّبلوماسية و الإقتصادية و حتّى التّدخّل العسكري في القرار1564تمّ التّهديد برفع سقف العقوبات بحيث يمتد على قطاع النّفط، و هذا ما يؤثّر سلبًا ميدانيًّا على قوات يوناميد من خلال تدهور الأوضاع أكثر و صعوبة أكبر في فض الإقتتال القبلي في دارفور.[2]

ثـانـيًّا: تقييم دور قوات يوناميد في إدارة نزاع دارفور

إنّ النّاظر لدور قوات يوناميد في تنفيذ مهام إدارة النّزاع في دارفور و الواقع الحالي بولايات دارفور يكشف الفشل الفاضح لهذه القوّات، إذ أنّ أفراد البعثة يجدون صوبات كبيرة الحفاظ على الأمن و السّلم في الإقليم خاصّةً مع تجدّد الهجمات ضدّهم في العديد من المناطق و تزايد الإتّهامات بين الطّرفين، اليوناميد و حكومة

[1] جوابي مراد، **أزمة دارفور و أبعاد التّدخّل الأجنبي**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، 2010)، ص 45.

[2] إسماعيل عبد القادر، **مشكلة دارفور (الأصول التّاريخية و محاولات الحل السياسي و التّدخّل الدّولي)**، (القاهرة: مؤسّسة الطّوبجي للتّجارة و الطّباعة و النّشر، 2008)، ص 74.

السّودان، فمنهم من يتحدّث عن جهات تعمل على تأجيج الصّراع من جديد و ذلك لتمديد مهام البعثة للإستفادة من أجندات خفيّة، و منهم من يتّهم الحكومة السّودانية بعرقلة مهام هذه القوّة. [1]

بعد القرار الصّادر عن مجلس الأمن الذي تحدّث عن تزايد عدد النّازحين و الأرقام المرعبة للأشخاص الذين يحتاجون إلى تدخّل إنساني، 4000000 شخص، و العدد المتزايد من المتضرّرين من الحرب.

و السّؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي جدوى قوات يوناميد بعد 10 سنوات في دارفور إذا قارنّا عدد المتضرّرين من أزمة دارفور بالوقت الرّاهن إذا لم نقل تدهور أكثر للأوضاع الأمنية و لم تحقّق و لو جزء من مهامها بالنّظر من أزمة دارفور بالوقت الرّاهن إذا لم نقل تدهور أكثر للأوضاع الأمنية و لم تحقّق و لو جزء من مهامها بالنّظر إلى الميزانية المخصّصة لهذه القوّات بالرّغم من الصّعوبات التي تواجهها.[2]

و رغم عدم القدرة على فض النّزاع في دارفور سيؤدّي إنهاء مهام يوناميد في دارفور إلى كارثة إنسانية أكبر حسب المراقبين بسبب الوضع الإقتصادي و السّياسي و الأمني المنهار في ظل الفترة الطّويلة للنّزاع في المنطقة.

[1] جوابي مراد، **المرجع السّابق**، ص 49.

[2] أحمد إبراهيم محمود، **الإتّحاد الإفريقي: أبعاد الفشل في دارفور**، مجلّة السياسة الدّولية، (أكتوبر 2006)، ص199.

خلاصة الفصل

تأسّست قوات يوناميد عقب فشل ذريع لقوات السلام الإفريقية بعد إندلا ع النّزاع المسلّح بالإقليم سنة 2003، و حدّد قرارا هيئة الأمم المتحدة مهمّة اليوناميد بحماية حقوق الإنسان و المدنيين و توصيل المساعدات الإنسانية و المساهمة في التسوية، فأصبحت قوات يوناميد تعمل على إدارة نزاع دارفور و الحفاظ على السّلم و الأمن في المنطقة تحت وصاية و دعم هيئة الأمم المتّحدة و هذا ما جعلها تخضع لضغوط ومصالح القوى الكبرى بما يخدم مصالحها، كما أنّ إتّهامات الحكومة السودانية لليوناميد بزيادة تأجيج النّزاع بما يتعارض و أهداف هذه القوات قلّص من مصداقية يوناميد، و رغم كل الضغوط و النّقائص إلّا أنّ إنسحاب قوات اليوناميد قوات يؤدّي إلى تدهور أكثر حدّة للأوضاع

الخاتمة

الـخـــاتـمـة:

من خلال دراستنا و الموسومة بدور قوات حفظ السلام في إدارة نزاع دارفور –دراسة حالة قوات يوناميد– توصّلنا إلى النّتائج التّالية:

– أن مصطلح حفظ السلام قد ظهر إلى الوجود أولا كممارسة ثم تمت صياغته كمفهوم، فقد ظهرت اول قوات لحفظ السلام عام1948 عن طريق الأمم المتحدة التي قامت بنشر مراقبين عسكريين غير مسلحين، في الشرق الأوسط لمراقبة اتفاقية الهدنة بين إسرائيل والدول العربية (untso) اضافة الى مجموعة مراقبي العسكريين في الهند وباكستان (UNMOGIP) لتكونا أول بعثتين للأمم المتحدة.

– يتمثل الهدف الأساسي الذي جاءت من اجله قوات حفظ السلام للأمم المتحدة إلى الفصل بين المتنازعين و السعي إلى إدارة النزاع و منعا لتفاقمه أكثر.

– تتعدد المفاهيم المرتبطة بعمليات حفظ السلام من بينها: حفظ السلام ، بناء السلام، صنع السلام، دعم السلام

– تتمثل علاقة حفظ السلام بإدارة النزاع، من خلال أن هذا المفهوم يتألف من ثلاث عمليات مختلفة وهي منع نشوب النزاعات،والمصالحة وبناء السلام، هذه العمليات الثلاث المختلفة لا تطبق بالضرورة على التوالي وكثيرا ما تكون مترابطة فيما بينها، ويوجد أيضا تداخل كبير فيما بينها من حيث الأدوات والأساليب التي يمكن استخدامها، حيث تشير"المصالحة" إلى عملية إعادة بناء الثقة بين الأطراف من خلال تدابير من قبيل لجان تقصي الحقائق والتوعية إلى غير ذلك، بينما يشير"بناء السلام" إلى إتباع نهج متكامل ومتعدد الأوجه في بناء المؤسسات.

– إن تكوين عمليات حفظ السلام من مهام مجلس الأمن بموجب قرار يتخذه و يحدد فيه المهام ونوعها وحجمها وشكلها ونطاق عملها ومدتها، أما تمويل هذه العمليات فهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة، ويجدر التنويه بأن كل دولة من الدول الأعضاء ملزمة قانونيا بدفع حصتها في تكاليف حفظ السلام، وذلك وفقا لأحكام المادة 17 من ميثاق الأمم المتحدة

- تقوم قوات الامم المتحدة على مجموعة مبادئ من بينها عدم اشتراك الدول الدائمة في مجلس الامن القاضي بضرورة تشكيل قوات حفظ سلام من دول محايدة، بالإضافة الى مبدأ عدم اشتراك الدول المنتمية للأحلاف العسكرية في تشكيل قوات حفظ السلام الدولية من خلال عدم التأثير على مهام القوة الدولية وعلى حيادها السياسي الواجب توافره اثناء تأدية مهامها.
- يحتل اقليم دارفور موقع استراتجي هام، وذلك من خلال وجود عدة مواد طبيعية قادرة على تحقق الاكتفاء الذاتي للمنطقة ككل .
- يعتبر نزاع دارفور أهم الأزمات التي تواجه الدولة السودانية، وتمتد جذور هذه الأزمة إلى عدة عقود مضت حيث يتعلق الأمر في صورته الأولية بصراع تاريخي بين القبائل على النفوذ والموارد، وهذا ما أسفر عن وقوع العديد من القتلى فضلا عن تداعياتها الكارثية على المستويين الإنساني والاجتماعي.
- التوزيع الغير عادل للثروات في اقليم دارفور، يعتبر احد اهم العوامل التي زادت من توسيع الاضطرابات في الاقليم ، اضافة الى التهميش الاجتماعي التي تقوم به الحكومة السودانية للقبلية على حساب القبائل الاخرى هذا مما زاد من توسيع دائرة النزاع في هذا الاخير
- بسبب التداعيات الخطيرة للنزاع في اقليم دارفور، التي تعدت الى تهديد استقرار وكيان الدولة ككل ، ولا يتوقف الأمر في هذا الشأن على الأطراف المحليين فقط ، وإنما تجاوز ذلك إلى تورط أطراف إقليمية ودولية مثل الصين، الولايات المتحدة الامريكية و فرنسا .
- يدعو الاتحاد الافريقي الى تسوية حيثيات النزاع في اقليم دارفور على المستوى الاقليمي، وذلك عن طريق الحرص على مبدا التشاور بين الاطراف المتنازعة ، وذلك وفق دعوة اهالي دارفور للسلام، والحصول الى الدعم الشعبي له والانضمام اليه والحاق الاطراف المعنية بهذه العملية، وتسوية العديد من المواضيع المتعلّقة بالسلام والمصالحة
- منذ اندلا ع النزاع في اقليم دارفور، وصل عدد النازحين واللاجئين إلى ما يقرب من 1,5 مليون نازح مما حدا بالأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية للتقصي في الانتهاكات الواسعة للقانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب.
- قوات اليوناميد قوات مختلطة بين الأمم المتّحدة و الإتّحاد الإفريقي، هدفها يكمن في حفظ السّلم و الأمن في دارفور، و تحسين ظروف نقل المساعدات الإنسانية إلى سكّان الإقليم، بالإضافة إلى دعم السّلطة الانتقالية فيه، و دعم جهود التّسوية في تنفيذ القرارات الأُممية.

– لقد مرت عملية تكوين قوات اليوناميد بثلاث مراحل رئيسية ساهمت في تكوينها، فالمرحلة الأولى تسمى بحزمة الدّعم الخفيف، تقتصر على تقديم مساعدات لوجستية و تقنية للسّودان، فضلًا عن دعم الحوار الدّارفوري الداخلي، أما المرحلة الثانية تنص على إبقاء الأمم المتّحدة أكثر من ثلاثة آلاف من جنود و شرطة و عناصر أُخرى تابعة للأُمم المتّحدة، فضلًا عن دعم خدمات الإسناد الجوّي اللّوجستي، وصولا الى المرحلة الثالثة و هي المرحلة النّهائية من الخطّة، و يطلق عليها حزمة الدّعم الثّقيل.

– تتمثل أهداف قوات يوناميد في إقليم دارفور في حماية المدنيّين، من خلال الحوار أو بإستعمال قوة التّدخّل العسكري عند النّجدة أو في إطار الدّوريات المشتركة اليومية هذا من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على حقوق الإنسان بالسّيطرة على الميليشيات، و توفير الملاجئ و المراكز المختصّة في التّعامل مع حالات الخطف والإغتصاب، بالإضافة إلى التّدخّل الميداني السّريع، فضلا على التّسوية بين الأطراف المتنازعة، حيث تسعى قوات اليوناميد إلى التوصل لحلول بين الأطراف المتنازعة عن طريق جهود التّسوية دبلوماسية و ميدانية فورية من خلال تنظيم مؤتمرات و معاهدات صلح.

– تتعدد أسباب تواجد قوات يوناميد في إقليم دارفور بين أسباب داخلية وأسباب خارجية، فالأسباب الداخلية تتمثل في وجود سلسلة من الصّراعات القبلية التي أدّت إلى نشوب معارك دامية بين القبائل المختلفة في الإقليم ، بالإضافة الى العوامل السياسية و الاقتصادية التي زادت من تدهور الاوضاع في دارفور ، اما الأسباب الخارجية فتمثلت في مجموعة من الدول المدعّمة لدخول قوات يوناميد إلى إقليم دارفور، سواء كانوا من دول الجوار أو دول خارج المنطقة (الدول الكبرى) من بينها الولايات المتّحدة الأمريكية والتي كانت مصرة على انشاء قوات مشتركة إفريقية أممية.

– تتمثل المهام الموكّلة لقوات يوناميد في إعادة هيكلة مرافق الشّرطة، و جعل أنشطته تتماشى مع الدّيمقراطية بالاضافة الى المساعدة في إقامة جهاز قضائي مستقل، و حماية حقوق الإنسان ووضع إستراتيجية شاملة ومسبقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وهذا يعني أنّ هذه القوة الدولية في إقليم دارفور ستمثّل سلطة إدارة كاملة لما سيكون لها من سلطة تقديرية، غير محدودة في استحداث ما تراه مناسبًا.

– التّحدّيات الأمنية لقوات يوناميد تشمل على صعوبات ميدانية، حيث تتّهم يوناميد الحكومة السّودانية بتقييد حركتها، بالإضافة الى التجاذب الكبيرة على المجال التّرابي في المنطقة، و دور ذلك في تسليح الميليشيات

و الكتائب، و هذا يؤجّج النّزاع و يصعّب المهام عليها ، فضلا على أعباء العمل البيروقراطي المستمر الذي لا يتّصل بالتّنفيذ و يتم إهدار الوقت في إعداد مقترحات الميزانية المبرمجة، و كيفية التّمويل،والإفراط في توجيه مهام غير منوطة بها و غير قادرة عليها هته القوّات

– ان تقييم دور قوات اليوناميد من خلال مهامها في اقليم دافور، وفق أساسين هما الأساس القانوني القاضي بتعامل الأمم المتّحدة بصفة عامّة و مجلس الأمن على وجه التّحديد مع الصّراع في دارفور، فقد جاء ذلك إستنادًا للفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة، و هو ما خوّل لمجلس الأمن اتخاذ ما يراه مناسبًا من تدابير لمعالجة الأزمة بدءًا بالعقوبات الدّبلوماسية و الاقتصادية و حتّى التّدخّل العسكري وفق قرار 1564 تم التّهديد برفع سقف العقوبات بحيث امتد حتى الى قطاع النّفط، و هذا ما يؤثّر سلبًا ميدانيًّا على قوات يوناميد من خلال تدهور الأوضاع أكثر و صعوبة أكبر في فض القتال القبلي في دارفور، والأساس الثاني يتمثل في تحليل لدور قوات يوناميد في تنفيذ مهام إدارة النّزاع في دارفور و الواقع الحالي بولايات دارفور يكشف الفشل الفاضح لهذه القوّات، إذ أنّ أفراد البعثة يجدون صعوبات كبيرة في الحفاظ على الأمن و السّلم في الإقليم خاصّةً مع تجدّد الهجمات ضدّهم في العديد من المناطق و تزايد الاتهامات بين الطّرفين، اليوناميد من جهة وحكومة السّودان من جهة اخرى ، فمنهم من يتحدّث عن جهات تعمل على تأجيج الصّراع من جديد و ذلك لتمديد مهام البعثة للاستفادة من أجندات خفية و منهم من يتّهم الحكومة السّودانية بعرقلة مهام هذه القوّة.

بعد سبع سنوات من مباشرة قوات يوناميد لمهامها و دورها كقوّة حفظ سلام في دارفور جعلت بالباحث يطرح عدّة تساؤلات بشأن النّتائج المحقّقة، سواء من وجهة نظر الحكومة السّودانية الرّافضة لها من بادئ الأمر أو ما حقّقته ميدانيًّا، اذن ماهو جدوى بقاء قوات يوناميد في اقليم دارفور في ظل عدم تحقيقها الى اية نتائج ايجابية في الاقليم ؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولًا : باللغة العربية

أ) الكتب:

1- أحمد أبو الخير، السيد مصطفى، **أزمات السودان الداخلية و القانون الدولي المعاصر**، (القاهرة: إيتراك للنشر و التوزيع، ط1، 2006).

2- أحمد عبد الله، أبو العلا ، "**تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين**"، (مصر: دار الكتب القانونية، 2005).

3- أحمد عبد القادر، أرباب "**تاريخ دارفور عبر العصور**"، (الخرطوم، الجزء الأوّل، ط1، 1998).

4- أرسلان، هاني، **أزمة دارفور بين الأبعاد الدّاخلية و التّصعيد الدّولي**، مركز البحوث و الدّراسات السياسية، القاهرة، 2004.

5- ديختر، آفي، **أبعاد الحركة الإستراتيجية الإسرائيلية القادمة في البيئة الإقليمية**، محاضرة خاصة ألقاها وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي في معهد أبحاث الأمن القومي، 4 سبتمبر 2008.

6- وهيب السيد، محمود، و آخرون، **السّودان في مفترق الطّرق (بعد الحرب، قبل السّلام)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

7- حسن، مكّي، و فليفل السّيد، **أعمال الحلقة النّقاشية حول أزمة دارفور الأصول و المواقف و السيناريوهات الحل و التّدخّل**، القاهرة، مركز الدّراسات و البحوث الإفريقية، 2009.

8- لوفايفر، مكييم، **السياسة الخارجية الأمريكية**، تعريب: حسن حيدر، دار العويدات للطّباعة و النّشر، بيروت،: لبنان، 2006.

9- محمّد، السّيد، **إفريقيا و الأطماع الغربية**، مؤسّسة شباب الجامعة، الإسكندرية: مصر، 2009.

10- محمود، أبو العينين، "**إدارة و حل الصراعات العرقية في إفريقيا**"، (ليبيا: الدار الجامعية للنشر و التّوزيع، 2008).

11- عبد القادر، إسماعيل، **مشكلة دارفور (الأصول التّاريخية و محاولات الحل السياسي و التّدخّل الدّولي)**، مؤسّسة الطّونجي للتّجارة و الطّباعة و النّشر، القاهرة، 2008.

12- عبد الرّحمان زيدان، مسعد، **تدخّل الأمم المتّحدة في النّزاعات المسلّحة**، دراسة الكتب القانونية، مصر-المرحلة الكبرى، 2008.

13- عبد الرّحمان، مسعد، و محمّد يعقوب، عبد الرّحمان، **التّدخّل الإنساني في العلاقات الدولية**، مركز الإمارات للدّراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.

14- العفيف، لباقر، **ما وراء دارفور الهوية و الحرب الأهلية في السّودان**، ترجمة: محمّد سليمان، مركز القاهرة للدّراسات حقوق الإنسان، القاهرة: مصر، 2006.

15- فؤاد، جولي، **دور التدخل الخارجي في تأزم مشكلة دارفور**، (دمشق: الأكاديمية السورية الدولية، 2010).

16- شيخ الدّين، شدُّو، أستاذ القانون الدولي في جامعة الخرطوم، **مقال 319**.

17-خليل العناني، سليمان محمد، **أزمة دارفور بين السياسة و القانون الدولي الإنساني**، (الدوحة: مركز أمية للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، ط1، 2011).

18- غسان، الجندي ، **عمليات حفظ السلام الدولية**، ط1، عمان: دار وائل للنشر، 2000.

ب) المذكّرات و الرّسائل الجامعية:

1- أحمد، قلي، "**قوات حفظ السلام: دراسة في ظل المستجدات الدولية**"، رسالة دكتوراه، (مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزّو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

2- الهاشمي، كمرشو، **سلطات مجلس الأمن في الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية: دراسة قانونية لقضية إقليم دارفور السّوداني**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2014).

3- زيدان، زياني، **التّدخّل الدولي لحل النّزاعات داخل الدول العاجزة (دراسة حالة دارفور)**، مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

4- محمد لمين، مستاك ،**قضية دارفور و أبعادها الإقليمية و الدولية دراسة من 2003 إلى 2015**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2013).

5- مراد، جوابي، **أزمة دارفور و أبعاد التّدخّل الأجنبي**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010.

6- عبد السلام، زروال ،"**عمليات حفظ السّلام التّابعة للأمم المتحدة**"، رسالة ماجستير، (قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010).

ج) الدوريات:

1- إبراهيم محمود، أحمد، **الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور**، مجلّة السياسة الدولية، 2006.

2- إبراهيم محمود، أحمد، **الإتّحاد الإفريقي: أبعاد الفشل في دارفور**، مجلّة السياسة الدّولية، أكتوبر 2006.

3- إبراهيم محمود، أحمد، **الإتّحاد الإفريقي و أبعاد الفشل في دارفور**، مجلّة آفاق إفريقية، العدد 24، 2007.

4- أرسلان، هادي، **أزمة دارفور و العلاقات السّودانية**، الجارية، العدد 177، يوليو 2009.

5- درويش محمد البلاني، إبراهيم قاسم، **الأبعاد الجغرافية السياسية للصّراع البيئي في دارفور**، مجلة الديالي، (العدد 65، 2015).

6- حسام بن أحمد، هنداوي، **البعد الإنساني الجديد في مهام قوات حفظ السّلام**، مجلّة الدّبلوماسية، العدد 21، 2001.

7- حسن فهمي، وليد، **الأمم المتّحدة من التّدخّل الإنساني إلى مسؤولية الحماية**، مجلّة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.

8- كمال، حدّاد، **الأبعاد القانونية و الدولية لأزمة دارفو**، مجلّة الدّفاع الوطني، العدد 77، 2008.

9- عبد اللّطيف، عثمان عبد الرّحمان، **التّدخّل الدولي لمصلحة الشّعوب بين القانون الدولي الإنساني و منطق القوة دراسة مقارنة بالشّريعة الإسلامية**، المجلّة المصرية للقانون الدولي، العدد 63، 2007.

10- عبد العالي، عبد الرّحمان، **مفهوم التّدخّل الدولي الإنساني و إشكاليته**، مجلّة الدّيمقراطية، جانفي 2009.

11- العوض، نساء حمد، **الخريطة الدّيمقراطية لإقليم دارفور**، مجلّة السّياسة الدولية، عدد 168، (أكتوبر 2007).

12- تميم، خلف، **تطوّر مفهوم عمليات حفظ السّلام**، مجلّة السياسة الدولية، العدد 157، المجلّد 39، مطابع الأهرام المصرية: مصر، جويلية 2004.

13- خميس كامل، أحمد، **دارفور بين الضّغوط الخارجية و الإستجابة الدّاخلية**، مجلّة السياسة الدّولية، العدد 177، 2009، المجلّد 44.

د) الجرائـد:

1- حسين، محمد، و يخت عثمان، **أثر العنف القبلي على المدنيّين في وسط دارفور**، صحيفة الراكوبة، (السّودان: 23 مارس 2014).

2- **تقييم عدد ضحايا النزاع في دارفور يشكّل موضوعًا للنقاش في الأمم المتّحدة**، جريدة العرب الدولية، (العدد 10744، نيويورك، 20 أفريل 2008).

هـ) المواقع الإلكترونية:

1- مروة، نظير، "**عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: التطور المفاهيمي و العملياتي**"، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/28، الرّابط:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=233359&r

2- ابراهيم، جميل عودة، "**دور ادارة النزاعات في حفظ السلام**"، تاريخ تصفّح الموقع، الرّابط:
http://www.annaba.org/arabic/authorsarticles/2284

3- موقع الامم المتحدة، **تمويل حفظ السلام**، على الموقع:
www.un.org/ar/peace keeping/operations/financing.shtml

4- **إدارة عمليات حفظ السلام**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/04/15، الرّابط:
http://www.un.org/ar/peace keeping/about/dpko/

5- الرفيق، عبد الواحد، **عمليات حفظ السلام الجديدة: بعثة المراقبين الدوليين الى سوريا أنموذجا**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/04/16، الرّابط:
http://www.errafikabdalwahid.blogspot.com/2015/3/blog-post.html

6- **عمليات حفظ السلام**، تاريخ تصفح الموقع: 2016/04/18، الرّابط:
http://www.minbarledership.blogspot.com/2015/04/blog-post.html

7- حمدي، محمد، **الأسباب الإقتصادية و السياسية لأزمة دارفور**، *المجلة العربية لحقوق الإنسان*، تاريخ زيارة الموقع: 2016/05/07، الرّابط:
http://www.taqadoumiya/art/1068.html

8- كمير، الواثق، **تفكّك الدولة السودانية: السيناريو الأكثر ترجيحًا**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/04/25، الرّابط:
http://www.sudaress.net/4579

9- السرجاني، راغب، **موقف الأطراف الفاعلة من أزمة دارفور**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/04/28، الرّابط:
http://www.islamstory.com/ar/1235

10- السيد عبد الحافظ إبراهيم، **دراسة ميدانية في إقليم دارفور**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/04/28، الرّابط:
http://www.sudaneseonnilne/archive/1234

11- موقع يوناميد:
http://www.unamid.org

ثانيًا: باللغة الفرنسية:

1- Caussieu Alain, et autres, **crise du darfor : indice révélateur de la politique d'accroissement de puissance de la chine en afrique**, (France : nathan, decembre, 2007), p242.
2- François géré, **pourquoi les guerres ? Un siècle de géopolitique courrier international et Larousse**, monteral, Canada, 2003, p151.
3- UNSC- Besolution- 2228 on Darfur-Arabic.
4- Mathias Strobel , **Soudan : pétrole et Darfour, la dessous des cartes**, arte, paris : France, 2009, p4.

ثالثًا: باللغة الإنجليزية:

1- William Zartman, **ripe for résolution : conflit an intervention in Africa**, Oxford University press, 2009, p84

الفهرس

الـمـوضـــــوع	الصّفـحـة
شكر و تقديـر	
مـقـدّمـــــة	أ – و
الفصل الأوّل: مدخل إلى عمليات حفظ السلام	1
المبحث الأول: ماهية عمليات حفظ السلام	1
المطلب الأوّل: بوادر ظهور عمليات حفظ السلام	1
المطلب الثّاني: مفهوم عمليات حفظ السلام	4
أوّلًا: تعريف حفظ السلام "Peace keeping"	4
ثانيًا: التعاريف المرتبطة بحفظ السلام	5
ثالثًا: علاقة حفظ السلام بإدارة النزاع	6
المطلب الثالث: كيفية تكوين عمليات حفظ السلام	6
أولًا: تشكيل قوات حفظ السلام الدولية	7
ثانيا: تمويل عمليات حفظ السلام	10
ثالثا: القيادة الهرمية لقوات حفظ السلام	12
المطلب الرابع: الأساس القانوني لعمليات حفظ السلام	15
أولا: سلطة مجلس الأمن في إنشاء قوات حفظ السلام	15
ثانيا: سلطة الجمعية العامة في انشاء قوات حفظ السلام	16
المبحث الثّاني: عمل قوات حفظ السلام	16
المطلب الأوّل: المبادئ التي تقوم عليها قوات حفظ السلام	16
المطلب الثاني: الوسائل السلمية وغير السلمية لقوات حفظ السلام	19
أوّلًا: الوسائل السلمية لعمليات حفظ السلام	19
ثانيا: الوسائل غير السلمية لعمليات حفظ السلام	20
المطلب الثالث: مهام قوات حفظ السلام	22
أوّلًا: مهام قوات حفظ السلام الدولية أثناء الحرب الباردة	22
ثانيا: مهام قوات حفظ السلام بعد الحرب الباردة	23
المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه قوات حفظ السلام	24
أولًا. مشكلة وحدة القيادة	24
ثانيا: مشكلة التّمويل	25
ثالثًا: مشكلة المعدّات و القوّات	25

رابعا: الإختلاف الثقافي والحضاري	26
خامسا: الوقاية الصحية العالمية للقوات الدولية	26
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: النّزاع في إقليم دارفور: دراسة تحليلية	28
المبحث الأول: قراءة في نزاع دارفور	28
المطلب الأول : لمحة عن إقليم دارفور	29
أولا: الموقع الجغرافي لإقليم دارفور	29
ثانيا: واقع التنوع القبلي في إقليم دارفور	31
ثالثا: المقومات الاقتصادية لإقليم دارفور	32
المطلب الثاني :أسباب النزاع في دارفور	33
أوّلًا: الجفاف	33
ثانيا: مسألة المسارات	34
ثالثًا: الحروب الأهلية المجاورة	34
رابعًا: إنتشار السلاح	34
خامسًا: الأسباب السياسية الخارجية	35
سادسًا: أسباب إقتصادية	35
سابعًا: أسباب إجتماعية	37
المطلب الثالث : أطراف النزاع في دارفور	37
أولا: الأطراف المباشرة	38
ثانيا: الأطراف غير المباشرة	40
المطلب الرابع: الآثار المترتبة عن النزاع في دارفور	43
أولا: تدهور الأوضاع الأمنية في إقليم دارفور	43
ثانيا: ضخامة عدد القتلى في نزاع دارفور	45
ثالثا: زيادة عدد اللاجئين	46
المبحث الثاني: الجهود المبذولة لإدارة النزاع في دارفور	47
المطلب الأول: الإجراءات الحكومية لإحتواء النزاع في دارفور	47
المطلب الثاني : إدارة نزاع دارفور وفق منظور الإتحاد الإفريقي	50
أولا: رعاية المفاوضات بين الأطراف المتنازعة	50
ثانيا: إرسال بعثة الإتحاد الإفريقي إلى إقليم دارفور	52

خلاصة الفصل	54
الفصل الثّالث: دراسة حالة قوات يوناميد في دارفور	55
المبحث الأوّل: ماهية قوات يوناميد	55
المطلب الأوّل: تعريف قوات يوناميد	55
المطلب الثّاني: تكوين قوّات يوناميد	56
أوّلًا: الموقع	57
ثانيًا: الإنتشار (العدد)	57
ثالثًا: الموازنة	58
رابعًا: التّمويل	58
خامسًا: كيف ندرج الموارد في ميزانية يوناميد	58
المطلب الثّالث: أهداف قوات يوناميد	59
أوّلًا: أهداف قوات يوناميد في إقليم دارفور السّودان	59
ثانيًا: الأهداف المحقّقة	61
المبحث الثّاني: مسارات قوات يوناميد في إقليم دارفور	62
المطلب الأوّل: أسباب تواجد قوات يوناميد في إقليم دارفور	62
أوّلًا: أسباب داخلية	62
ثانيًا: الأسباب الخارجية	64
ثالثًا: الأسباب الخفية (الغير معلنة)	64
المطلب الثّاني: قوات اليوناميد بين المام الموكّلة و التّحدّيات الميدانية	66
أوّلًا: المهام الموكّلة لقوات يوناميد	66
ثانيًا: التّحدّيات الأمنية لقوات يوناميد	67
المطلب الثّالث: دور قوات يوناميد في إدارة نزاع دارفور —دراسة تقييمية–	68
أوّلًا: تقييم الأسس القانونية لإدارة النّزاع في دارفور.	68
ثانيًا: تقييم دور قوات يوناميد في إدارة نزاع دارفور	68
خلاصة الفصل	70
الخاتمـــــــة	71
قائمة المراجـع	ز – ك

ملخص الدراسة

خَلُصت هذه الدّراسة حول موضوع دور قوات حفظ السلام في إدارة نزاع دارفور دراسة حالة قوات يوناميد إلى مهام و أهداف قوات حفظ السلام الأممية و المفاهيم المتعلّقة بها، بالإضافة إلى الوقوف على الدور الحقيقي لهذه القوات في إقليم دارفور بالسودان و طريقة إدارة هذا النّزاع من خلال إشراك قوات أممية إلى جانب القوات الإفريقية بعد فشل هذه الأخيرة في إدارة النّزاع تحت تسمية "قوات يوناميد" التي وُكّلت إليها مهام إنسانية بالدّرجة الأولى و مهام سياسية و أمنية أخرى كأهداف معلنة، فضلًا عن تمرير أجندة خفية لمصالح الدول الكبرى للنّفوذ في القارة ممّا حال دون إستقرار الأوضاع، بل أدّى إلى تأجيجها أكثر و يتقى السؤال البارز يتمحور حول مصير إقليم دارفور في ظل تواجد قوات اليوناميد من عدمه.

Summary of the study

This study targeted the subject of the role of peacekeepers in the Darfur conflict management status of UNAMID forces and the tasks and objectives of the UN peacekeeping forces and concepts related to the study, in addition to stand on the real role of these forces in Sudan's Darfur region and the management of this conflict the way through the involvement UN forces alongside African forces after the fail of conflict management under the name "UNAMID forces," which hired for humanitarian tasks primarily and political tasks and other security targets declared, as well as pass a hidden agenda to the interests of the major powers for influence on the continent, which prevented stability situation, but has led to more and fueled fears the prominent question revolves around the fate of the Darfur region in light of the presence of UNAMID .